استراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان

إعداد

محمد مفلح فلاح الحسامي

إشراف

الأستاذ الدكتور سلامة طناش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

أصول التربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان) وأجيزت بتاريخ ١٨ /٧/ ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور سلامة يوسف طناش ، **مشرفاً** أستاذ – التعليم العالي	....
الدكتور إبراهيم عبدالله ناصر ، **عضواً** أستاذ – أصول التربية	....
الدكتور حسن أحمد الطعاني ، **عضواً** أستاذ مشارك – الإدارة التربوية	....
الدكتور سامح محمد محافظة ، **عضواً** أستاذ – أصول التربية (الجامعة الهاشمية)	....

الإهداء

إلى والدي الذي غمرني بالمحبة والرعاية

إلى والدتي رمز الحنان والتضحية والوفاء

إلى زوجتي وأبنائي غيث وليث ودانا

إلى أخوتي عرفاناً بالجميل

أهدي هذا العمل

محمد مفلح الحسامي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين نحمده على واسع نعمه وعظيم فضله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

لا يسعني وبعد أن انتهيت من إعداد هذه الأطروحة بحمد الله ورعايته إلا أن أتوجه بخالص شكري وتقديري لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور سلامة يوسف طناش أستاذ الإدارة التربوية في الجامعة الأردنية، على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة. وأشكره على الجهد الكبير الذي بذله معي طيلة فترة إعدادها والذي شكل بحق نموذجاً جديراً بالاحترام والتقدير، فقد بذل من الجهد الصادق والتوجيه الصائب طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة الأمر، الذي كان له عظيم الأثر في إنجازها على النحو الذي هي عليه.

كما أتقدم بجزيل الشكرلأعضاء لجنة المناقشة المكونة من الاستاذ الدكتور إبراهيم ناصر، والأستاذ الدكتور حسن الطعاني، والاستاذ الدكتور سامح محافظة من الجامعة الهاشمية على تفضلهم بقبول المناقشة والحكم على الأطروحة، وأتقدم أيضاً بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل الذين قاموا بتحكيم استبانه الدراسة سواء أكانوا في الجامعة الأردنية أم اليرموك أم البلقاء التطبيقية أم جامعة فيلادلفيا الخاصة، والذين أثروا بملاحظاتهم وآرائهم الاستبانة، وأتوجه بجزيل الشكر إلى كل الزملاء والأصدقاء خاصة السيد جمال الشنيكات والسيد عروة العلوان الذين ساعدوا في انجاز هذه الدراسة ولهم مني كل الاحترام والتقدير.

محمد مفلح الحسامي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
– الإهداء	ج
– شكر وتقدير	د
– قائمة المحتويات	هـ
– قائمة الجداول	ز
– قائمة الأشكال	ك
– قائمة الملاحق	ل
– الملخص باللغة العربية	م
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها	
مقدمة	١
– مشكلة الدراسة	٨
– أهداف الدراسة وأسئلتها	٨
– أهمية الدراسة	٩
– حدود الدراسة	١٠
– مصطلحات الدراسة الإجرائية	١٠
الفصل الثاني:الأدب النظري والدراسات السابقة	
أولا: الأدب النظري	
أ. تربية المواطنة	١٢
ب. حقوق الإنسان	٢٤
ج. دور الجامعات في تعزيز تربية المواطنة من منظور حقوق الإنسان	٣٤
ثانيا: الدراسات السابقة	
أ. الدراسات العربية:	
– دراسات تناولت المواطنة	٤٩
– دراسات تناولت حقوق الإنسان	٥٤

ب. الدراسات الأجنبية:
- دراسات تناولت المواطنة..٥٨
- دراسات تناولت حقوق الإنسان..٦١
ج. تعقيب على الدراسات السابقة..٦٢

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

المرحلة الاولى: الخلفية النظرية لتطوير الإستراتيجية.............................٦٥
المرحلة الثانية: استنباط المتغيرات.. ٦٥
المرحلة الثالثة: جمع المعلومات من مجتمع الدراسة:
- منهج الدراسة...٦٥
- مجتمع الدراسة..٦٦
- عينة الدراسة...٦٦
- أداة الدراسة..٦٧
- ثبات أداة الدراسة وصدقها...٦٧
- إجراءات تصحيح أداة الدراسة...٦٨
- إجراءات الدراسة..٦٩
- المعالجة الإحصائية...٦٩
المرحلة الرابعة: خطوات بناء الإستراتيجية..٦٩
المرحلة الخامسة: تقديم الاستراتيجية للواقع العملي................................٦٩

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

- نتائج الدراسة...٧٠

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

- مناقشة نتائج الدراسة..١١٧
- لتوصيات...١٤١
المراجع:
- المراجع العربية..١٤٢
- المراجع الأجنبية...١٤٨
- الملاحق..١٥١
- الملخص باللغة الانجليزية..١٧٠

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	الجامعات عينة الدراسة وعدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والنسبة المئوية لكل منهما.	٦٦
٢	معاملات كرونباخ إلفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس.	٦٨
٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.	٧٠
٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ في الحياة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧١
٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧٢
٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ أمام القانون مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧٣
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ في الأمن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧٤
٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقوق الأقتصادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية .	٧٥
٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقوق في التعليم والصحة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧٦
١٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧٧

١١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات الطلبة على مجالات الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.	٧٨
١٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في الحياة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٧٩
١٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٨٠
١٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ أمام القانون مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٨١
١٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في الأمن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٨٢
١٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقوق الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٨٣
١٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقوق في التعليم والصحة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٨٤
١٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات افراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	٨٥
١٩	نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الجنس.	٨٦
٢٠	نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن	٨٧

	مجالات الدراسة حسب متغير الجامعة	
٢١	نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٨٨
٢٢	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقّ في الحياة حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٨٩
٢٣	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقّ في الانتماء والتمتع بالحريات الاساسية حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٨٩
٢٤	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقّ امام القانون حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٩٠
٢٥	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقّ في الأمن حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٩٠
٢٦	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقوق الإقتصادية حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٩١
٢٧	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقوق في التعليم والصحة حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٩١
٢٨	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٩٢
٢٩	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمجالات المقياس ككل حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	٩٢

٣٠	نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعـــات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الجنس.	٩٣
٣١	نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعـــات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الجامعة.	٩٤
٣٢	نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعـــات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الكلية.	٩٥
٣٣	نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضـــمن مجـــالات الدراسة حسب متغير السنة الدراسية.	٩٦
٣٤	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق فـــي اتجاهـــات الطلبـــة لـــدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجال الحقّ في الحياة حـــسب متغيـــر السنة الدراسية.	٩٧
٣٥	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق فـــي اتجاهـــات الطلبـــة لـــدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجال الحق فـــي التمتـــع بالحريـــات الأساسية حسب متغير السنة الدراسية.	٩٧
٣٦	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق فـــي اتجاهـــات الطلبـــة لـــدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجال الحقوق في التعلـــيم والـــصحة حسب متغير السنة الدراسية.	٩٨
٣٧	نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق فـــي اتجاهـــات الطلبـــة لـــدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجالات المقياس ككل حـــسب متغيـــر السنة الدراسية.	٩٨

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	مراحل تطوير الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تربية المواطنة.	١١٤
٢	إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربيـــة المواطنـــة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان.	١١٦

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	إحصائية بعدد طلبة مرحلة البكالوريوس في الجامعات الاردنية للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠.	١٥٢
٢	إحصائية بعدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية برتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) للعـام الدراسـي ٢٠٠٩/٢٠١٠.	١٥٣
٣	أسماء أعضاء لجنة تحكيم استبانة الدراسة.	١٥٤
٤	الاستبانة بصورتها النهائية.	١٥٥
٥	الكتب الرسمية الموجهة من الجامعة الاردنية للموافقـة علـى تطبيق اداة الدراسة في الجامعات عينة الدراسة.	١٦١
٦	تحكيم إستراتيجية الدراسة.	١٦٨
٧	أسماء محكمي إستراتيجية الدراسة.	١٦٩

إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان

إعداد

محمد مفلح فلاح الحسامي

المشرف

الأستاذ الدكتور سلامة طناش

ملخص

هدفت الدراسة إلى بناء إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان. حيث تم مناقشة موضوع تربية المواطنة والذي من خلاله يتم غرس القيم وتكوين السلوكات الضرورية لحياة الافراد في المجتمع، وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بها، والتي لا تنفصل عن تلك الحقوق والتي يسهم القيام بها إلى ظهور جيل واع مؤهل لتحمل المسؤولية،وتترسخ لديه قيم المواطنة. وتم مناقشة أهم المفاهيم المتعلقة بحقوق الانسان والمبادئ التي ترتكز عليها، بالإضافة الى توضيح دور الجامعات الاردنية في تعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الانسان. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التطويري. واستخدمت الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، والتي كانت موحدة في قسمها الثاني لأعضاء هيئة التدريس والطلبة و تكونت من (٧٠) فقرة موزعة على سبعة مجالات شملت (الحق في الحياة، الحق في التمتع بالحريات الأساسية، الحق امام القانون، الحق في الأمن، الحقوق الأقتصادية، الحقوق في التعليم والصحة، الحق في حرية الدين والفكر والعقيدة). وتكون مجتمع الدراسة من كافة طلبة مرحلة البكالوريوس في الجامعات الأردنية والبالغ عددهم(٢٢٥٦٠٢) ومن أعضاء هيئة التدريس من رتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) والبالغ عددهم (٥٩١٠) عضو هيئة تدريس وذلك في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتم اختيار عينة من الطلبة قدرها(٨٠٠) طالب وطالبة، وعينة من أعضاء هيئة التدريس بلغ عددها (٣٥٠) عضو هيئة تدريس، موزعين على ست جامعات حكومية وخاصة، وهي (الجامعة الاردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤته، جامعة جرش الأهلية، جامعة الزيتونة الخاصة، جامعة

العلوم التطبيقية الخاصة)، وتم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية. ولتحليل نتائج الدراسة استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي واختبارات شيفيه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– إن درجة قيام الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة جاءت بدرجة متوسطة وعلى جميع مجالات الدراسة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في درجة قيام الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيّري الجنس والجامعة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في درجة قيام الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيّر الرتبة الأكاديمية وعلى جميع مجالات الدراسة بين أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ وأستاذ مشارك لصالح رتبة أستاذ. وبين أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح رتبة أستاذ مساعد.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في درجة قيام الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس في جميع مجالات الدراسة باستثناء مجالين هما (الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة، الحقّ في الأمن) ولصالح الإناث.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في درجة قيام الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيّر الجامعة على مجالات(الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، الحقّ في التعليم والصحة، الحق في حرية الفكر والدين والعقيدة) ولصالح طلبة الجامعات الحكومية.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في درجة قيام الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية على جميع مجالات الدراسة باستثناء مجال (الحقوق الاقتصادية) ولصالح الكليات الإنسانية.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات أهمها:

– تبني الإستراتيجية المقترحة في هذه الدراسة.

– تشجيع الأبحاث والدراسات التي تبحث في مواضيع حقوق الإنسان والمواطنة.

- تفعيل دور الجامعات بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز قيم المواطنة.
- تضمين مادة التربية الوطنية- التي تدرس كمادة إجبارية في الجامعات- موضوعات حقوق الإنسان بشكل أوسع وتتعلق بكيفية ممارسة الطلبة لحقوقهم وقيامهم بواجباتهم وعلى أرض الواقع.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة:

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش بمعزل عمن سواه، ولابد له من الانخراط في جماعة ما، ولابد له لتحقيق ذلك أن يمتلك المنظومة السلوكية والفكرية والعقائدية والقيمية والخصائص الشخصية التي يتطلبها ذلك المجتمع أو الجماعة. ومن هنا فإن كلّ مجتمع يحرص على تطوير عدد من الآليات التي تضمن إكساب الفرد مثل هذه المنظومات أو السلوكات التي تجري ضمن ما اصطلح على تسميته بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي تؤدي دوراً أساسياً في إكساب الفرد المنظومات القيمية والعقائدية والسلوكية وأنماط التفكير والعادات التي تمكنه من الانخراط في مجتمعه والتكيف معه، من خلال العمليات المباشرة وغير المباشرة والتي تأخذ حيزًا ضمن هذه المؤسسات. وتعد التربية إحدى الميادين الرئيسة التي تعنى بتكوين الإنسان وبناء شخصيته وفق نظام فلسفي يأخذ بالحسبان الإطار الاجتماعي والسياسي لذلك الإنسان. وتبدو أهمية التربية على المستوى الوطني في أنها البوتقة التي تصهر أبناء الوطن وتجعل منهم نسيجاً واحداً في ولائهم للوطن وفي اعتزازهم فيه وفي قيمهم ومثلهم وإيمانهم، ولتحقيق ذلك تستعين التربية بوسائل التنشئة ومؤسساتها المختلفة.

وتشكل العملية التربوية أفضل السبل لتحقيق بقاء الأمة ونظمها وقيمها ومبادئها وقوانينها واستمرار نتاجها الفكري والثقافي، وذلك من خلال جبل أفرادها على هذه المبادئ والقيم والمعتقدات، وبذلك فإن العملية التربوية تهدف إلى نقل الخبرات والمعارف الإنسانية للأمة وتطويرها وتحسينها عبر الزمن، مما يفرض حتمية وأهمية تربية الأجيال وفق المنظور الثقافي للأمة (ناصر،٢٠٠٢).

وتقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الجامعات بدور كبير في إعداد الفرد وتأهيله للعيش ضمن مجتمعه، بالإضافة إلى إعداد الفرد ليصبح جزءاً من العمليات السياسية التي تأخذ حيزاً ضمن إطار المجتمع الذي ينتمي إليه، والذي يهدف إلى جعل الفرد مشاركاً في القرار السياسي، ورسم التوجهات السياسية للمجتمع وتبنيها والدفاع عنها، بل يتعدى الأمر إلى إعداد الفرد ليرى التوجهات السياسية المحلية والعالمية وكيفيّة التكيّف معها ومراعاتها في أثناء رسم التوجهات السياسية لمجتمعه (جويحان،٢٠٠٦).

ولعل من أهم المواضيع التي تركّز عليها عملية التنشئة السياسية موضوع المواطنة الذي يعتبر أحد أهم المواضيع التي تهم المجتمعات الإنسانية المعاصرة، حيث تمحورت العديد من

الأفكار والدراسات والنظريات التربوية قديماً وحديثاً حول ماهية وسبل إعداد المواطن الصالح الذي يعتبر اللبنة الأولى في بناء المجتمع الصالح. فمن جملة ما جاءت به النظريات التربوية العمل على تعزيز القيم والعادات والتقاليد السليمة التي تعزز صلاح المجتمعات والأمة بأكملها، الأمر الذي يترتب عليه تحقق أهداف المجتمعات، وأهداف مواطنيها بصورة متوازنة، بحيث لا يطغى أي منهما على الآخر (الهاجري،٢٠٠٧).

ومن الأهمية بمكان التأكيد إلى أن لكل أمة من الأمم منهاجاً أخلاقياً واقتصادياً واجتماعياً يصبغها بصبغة تميزها عن باقي الأمم الأخرى، وتحدد سلوكات أفرادها وفق هذه المناهج، لذلك فهي تسعى إلى تطوير مناهجها وفق احتياجات أفرادها ومتطلبات بقاء الأمة واستمرارها. وتسعى الأمة إلى تربية أفرادها وفق نسق هذه المناهج والتي في مجملها تشكل هوية الأمة وتميزها عن باقي الأمم الأخرى. وتنشد الأمة من هذه التربية تحقيق الأهداف التي تسمو إليها من أجل تحقيق مصالحها ومصالح أفرادها ولعل من أسمى هذه الأهداف هو خلق المواطن الصالح الذي يحقق مصلحة الأمة باعتباره ركناً أساسياً في بناء مسيرة نجاحها (الشويحات،٢٠٠٣).

وفي ظل التغيّرات والتطورات السريعة التي حدثت في العالم وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، أصبح على التربية أن تؤدي دوراً محورياً جديداً من أجل بقاء الأمة وحفاظها على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها، وذلك من خلال غرس روح المواطنة لدى أفراد المجتمع، وتعزيز انتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه، وصولاً إلى إعداد المواطن الصالح الذي يستطيع المشاركة الفاعلة في المجتمع ويمتلك المقدرة على التمييز بين الأشياء النافعة والضارة بمصلحة مجتمعه ووطنه.

ويرى البعض أن مفهوم المواطنة يرتكز على أسس واضحة ومحددة في المجتمع وهي الولاء الذي يدلّ على الصلات والعواطف التي تربط الفرد بالجماعة، والانتماء للوطن أو الدين والمساواة والعدالة بين الأفراد في المجتمع، والحرية في العقيدة والرأي والعمل وغيرها، وفي الوقت الحاضر أصبحت المواطنة في المجتمع تتأثر ليس فقط بالثقافات الداخلية وإنما بالثقافات الخارجية أيضا؛ نتيجة للانفتاح الثقافي، مما خلق درجة من التداخل بين مفاهيم المواطنة كالانتماء والولاء والحرية والعدل والمساواة في المجتمع، خصوصاً في ظل التغيّر السريع في معايير المجتمع الثقافية (العامر،٢٠٠٥).

إضافة لما سبق، ترتكز المواطنة في المفهوم الحديث على أساس التوافق الجماعي، الذي يسهم في ضمان الحقوق الفردية والجماعية، باعتبار أن المواطنة هي رابط بين مجموعة من

الأفراد الذين يسكنون مكاناً معيناً، ويتكلمون لغة معينة ضمن زمن معين، وتهدف أيضاً إلى توفير الاستقرار والرفاهية لأفراد المجتمع، من خلال تحقيق الأمن الوطني والاجتماعي لهم، الأمر الذي يوفر لهم الطمأنينة على أنفسهم وذويهم على اعتبار أن الأمن الوطني والاجتماعي لا يتحقق ما لم يأمن الفرد على نفسه وروحه وماله. وتتطلب المواطنة كذلك توفر التماسك بين أفراد المجتمع والتوافق على سلوكات أخلاقية واحدة، والتعاطف فيما بينهم، واحترام العقيدة الدينية، وانتشار الاستقرار السياسي، وتحقيق الأمن المعيشي والاقتصادي والحياتي، وتوفير مؤسسات المجتمع المدني و تشجيعها ومساعدتها على النهوض بواجباتها ومسؤولياتها تجاه أفراد المجتمع (الحبيب، ٢٠٠٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساس من تربية المواطنة هو غرس القيم وتكوين السلوكات الضرورية لحياة الأفراد في المجتمع، وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بها، والتي لا تنفصل عن تلك الحقوق التي يسهم القيام بها إلى ظهور جيل واع مؤهل لتحمل المسؤولية، وإرساء مجتمع متجذّر في مقومات شخصيته الحضارية، منفتح على الحداثة يستلهم المثل الإنسانية العليا والمبادئ الكونية في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، أي أن الهدف الأساسي من تربية المواطنة يتمثل في تشكيل المواطن الذي يشعر بمشكلات المجتمع، ويكون عضواً فاعلاً ومشاركاً في مواجهة هذه المشكلات، والعمل على حلها، وتتعزز في نفسه روح العطاء والانتماء والولاء، ويدرك من خلالها بأنه جزء من مجتمعه ووطنه وغير منفصل عنه (الحفناوي، ٢٠٠٢).

وإذا كانت الجذور التاريخية لفكرة المواطنة تعود إلى الحضارة اليونانية، فإنّ مفهوم المواطنة اليوم أصبح مفهوماً عالمياً شائع الاستعمال، بعد قيام الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في القرن الثامن عشر، وقد كان لكتابات روسو صاحب نظرية العقد الاجتماعي الدور الأكبر في إبراز هذا المفهوم. إلا أن قيم المواطنة ما زالت غير مترسخة ولم تتجذر بعد في العالم العربي؛ لأن الثقافة والقيم العربية السائدة حالياً لا تساعد على نشوء وفتح أبواب الديمقراطية وازدهارها، الأمر الذي يعني ضرورة خلق ثقافة سياسية جديدة تحترم الديمقراطية، وتعلي من شأن قيم المواطنة، لا بل تبدي الاستعداد للتضحية في سبيل تحقيق هذه القيم الإنسانية النبيلة، إذ من غير المحتمل بناء دولة المؤسسات والقانون وتفعيل قيم المواطنة والمشاركة السياسية في ظل غياب ثقافة غير موائمة للقيم الديمقراطية (الجابري،١٩٩٣).

ويرتبط مفهوم المواطنة بتاريخ سعي الإنسان لتحقيق الإنصاف والعدل والمساواة. وقد كان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة أو ما يقاربه من معان في الأدبيات بزمن بعيد.

ولقد كان التعبيرعن إقرار مفهوم المواطنة مرتبطاً دائماً بحق ممارسة أحد أبعاد المــشاركة أو ممارسة كل أبعادها بشكل جزئي أو كلي، فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثرواته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، و أخيراً حقّ المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات الملزمة، وتولي المناصب العامة فضلا عن المــساواة أمام القانون. ويرتبط مفهوم المواطنة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم حقوق الإنسان. فالتحوّل من الحكــم الفردي إلى الحكم الديمقراطي أعتمد على المواطنة والتي شكلت ركيزته الأساســية. إذ يــرى البعض بأنّ هذا التحول تمّ بفعل ثلاثة عوامل رئيسة هي: بروز الدولة القومية، وانتــزاع حــقّ المشاركة السياسية، واعتماد حكم القانون وصولاً إلى المساواة أمامــه. وبفــضل تطــور كــلّ منهما(المواطنة وحقوق الإنسان)، انتقلت دائرة الحضارة الأوروبية من المفهوم التقليدي للمواطنة (الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، وجاء تلبية لحاجات الدولة القومية الحديثة ونضال الشعوب فيها) إلى المفهوم المعاصر للمواطنة (الذي أستند إلــى فكــر عــصر النهضة والتنوير وطروحات حقوق الإنسان والدعوة لأن يكــون الــشعب مــصدر الــسلطات) (الكواري،٢٠٠١).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تربية المواطنة لا تــرتبط بطــابع النظــام الــسياسي، فالمواطنة غير مقتصرة على المجتمعات الديمقراطية فقط، بل تتوفر في كل المجتمعات لأنّ من أهم شروطها إعطاء الناس ولاءهم للوطن وللدولة، والعمل على إضــعاف النزعــة العــشائرية والعرقية والفئوية والجهوية لدى أبناء المجتمع لصالح مؤسسات الدولة، لأن الهــدف الأســمى للمواطنة هو خلق المواطنين الذين يصنعون القانون ويسيرون عليه، ويختارون نظــام الحكــم وطريقة الحياة التي تجعل المواطن مع وطنه في سرائه وضرائه وفي أوقات الحروب والأزمات الشديدة، وكذلك تمكين الأفراد من لعب أدوارهم في النظام السياسي من خلال إكسابهم المفــاهيم والقيم والمعارف وتخطي عوائق التعدد الناتجة عن اختلاف الأعــراق والمنابــت والأصــول والأديان والثقافات، بحيث يتساوى الجميع في ممارسة الحقوق السياسية في ظل الديمقراطيــة، ويتمتع الجميع بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية ويتحملون واجبات متساوية دون تمييز(غلاب، ١٩٩٨).

وبصورة عامة يمكن القول إنه عندما يتحقق انتماء المواطنين جميعاً للــوطن، يتحقــق ولاؤهم ومواطنة كل منهم للآخر بفضل المشاركة العادلة في الميزات واتخاذ القرارات، وهنــا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نــصوص قانونيــة، لتــصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية، يعبر

أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي، ورقي حضاري، وإدراك سياسي حقيقي، بفضله يتم معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة بغض النظر عن الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس.

و يتطلب مفهوم المواطنة أيضاً إكساب الأفراد مفاهيم واتجاهات وقيم ومهارات متعددة كاحترام الدستور وإطاعة القانون وتنفيذه، والوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، والانتماء والولاء والاعتزاز بالوطن أرضاً وشعباً ونظاماً، والشعور بالاندماج الوطني تحقيقاً للهوية الوطنية الموحدة لفئات المجتمع المختلفة، والتمسك بالقيم الاجتماعية كالتضامن والتسامح، والشعور بالمسؤولية والمساواة، والعدل وتقبّل الآخر والمشاركة، والخدمة العامة، والمحافظة على ممتلكات الدولة ومقدراتها العامة، إلى غير ذلك من القيم الإيجابية التي من شأنها العمل على تماسك الجماعة، ووحدتها والعمل على تحقيق الأهداف الوطنية (الشويحات،٢٠٠٣).

من هنا فإن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية عموماً وللجامعات خصوصاً دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم تربية المواطنة، وذلك للدور الكبير الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعليم الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين، يدركون حقوقهم ويقومون بواجباتهم، ويكونوا على أهبة الاستعداد لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم والانتقال إلى ممارسة الحياة الديمقراطية، والمشاركة في صنع القرار، وتطبيق مبادئ وقيم حقوق الإنسان، وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة ابتداء من الأسرة مروراً بالمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، والتي يجب أن تعمل على تنمية المعارف، والقيم والمهارات اللازمة للأفراد ليتمكنوا من العيش في مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة والحرية والمساواة، ويشارك الجميع فيه في صنع القرار تعزيزا لمفهوم المواطنة (Quigley& Buchanan& Bahmueller,1991).

وتعد الجامعات أهم الوسائل التي يحتاجها المجتمع لتحقيق مفهوم تربية المواطنة. فالجامعات مسؤولة عن إقامة نظام شامل ومتعدد الجوانب، فلا يمكن لنظام من نظم التعليم العالي ضعيف المستوى أن يستجيب لمطالب المجتمع، وأن يساعد على إقامة برامج تعليمية ذات جدوى؛ لأن أيّ وهن أو ضعف على مستوى التعليم العالي، كثيراً ما يزحف على المستويات الأقل، ويؤدي ذلك إلى إضعاف النظام التعليمي بأكمله. وحتى تستطيع الجامعات أن تنهض بمسؤولياتها تجاه مجتمعاتها، عليها أن تعي التحديات المعاصرة وانعكاس هذه التحديات على أدوارها ومهامها (العبادي، ٢٠٠٧) .

فالجامعات تقع على قمة السلم التعليمي، وعليها تقع مسؤولية إعداد الأخصائيين من القوى العاملة اللازمة لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...إلخ، وعليها تقع مسؤولية العمل باستمرار على تقوية هذه القوى وإعدادها وتأهيلها، وعلى هذا الأساس فإنّ مفهوم الجامعة الحديثة يؤكد على أنّ لها ثلاثة وظائف رئيسة هي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. ولعلّ من أهم أهداف الجامعة في إطار خدمة المجتمع العناية بالثقافة وتحديدها ونشرها، والعمل على تنميتها في مجتمعها، لأنّ الجامعات اليوم تعيش مشكلات مجتمعها، والجامعات كأيّ كيان اجتماعي تتأثر بالقوى والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر فيها، الأمر الذي يستوجب على الجامعات أن لا تقتصر رسالتها على الأهداف التقليدية في التعليم والبحث عن المعرفة، بل يجب أن تتفاعل مع متطلبات مجتمعها من أجل النهوض بتلك المجتمعات وحلّ مشاكلها، وتحقيق حياة أفضل لأبنائها، والعمل على مساعدتهم على اكتساب دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، وتهيئتهم لهذه الأدوار على أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية (بوبطانة، ١٩٩٨).

أما فيما يتعلق بتربية المواطنة في الأردن، فيمكن القول إنّ الأردن ومن خلال تطور مسيرته الديمقراطية عمل ويعمل من أجل سيادة القيم الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق المواطنين، حيث تحققت على أرض الواقع العديد من الإنجازات، إذ أصبح المجال مفتوحاً للأحزاب السياسية للعمل بصورة شرعية، وارتفع سقف حريات التعبير والصحافة، وتم إقرار الميثاق الوطني الأردني الذي تطرق لتوضيح وشرح العديد من المبادئ والمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تزايد الاهتمام والوعي بقضايا حقوق الإنسان على صعيد المجتمع والإعلام، وصادق الأردن على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان خاصة حقوق المرأة والطفل (صالح ، ١٩٩٤).

وبذلك فقد كان الأردن في مقدمة الدول العربية التي أولت مفهوم تربية المواطنة وحقوق الإنسان جل اهتمامها؛ من أجل تنشئة جيل جديد منتمٍ لوطنه ولقيادته ولأمته، ومشارك بفاعلية في تحمل المسؤولية، ومدرك لحقوقه وواجباته، ومدركاً للتحديات التي تواجه وطنه، وقادراً على المشاركة في إيجاد الحلول لها، ساعياً إلى تحقيق أمن وطنه واستقراره، ويعمل بروح الفريق الواحد ويؤمن بالديمقراطية المرتكزة على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وحقوق الإنسان (الحضرمي والعدوان ، ٢٠٠٣).

وعلى الرغم من الإشارات الواضحة في الخطاب السياسي الأردني نحو ضرورة تفعيل الدور السياسي للأفراد في المجتمع الأردني، إلا أنّ هناك قصوراً في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

والسياسية في الأردن خصوصاً التربوية منها (المدارس والجامعات)، والذي قد يعود في بعض أسبابه إلى حداثة التجربة الأردنية في مجال التربية والتنمية السياسية، والمخاوف التي قد ترافق تثقيف الفرد من الناحية السياسية، والتوجه السياسي له، بالإضافة إلى التغيّرات التـي طـرأت على النظام العالمي وتحديات عصر العولمة والانفتاح الثقافي، كذلك التغيّرات والتطورات التي حدثت على المستوى الداخلي في الأردن، ومدى تأثير ذلك على الوعي السياسي والأيـدلوجيات السياسية التي قد تؤثر على الأفراد في المجتمع الأردني. ونظـراً لمحدوديـة بـرامج التنـشئة السياسية التي تتم في إطار الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، فقد أنعكس كل ذلك بطبيعة الحال على مفهوم تربية المواطنة فـي الأردن. وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لوضع إستراتيجية مقترحة بهدف وضع خطـة محـددة المعالم والأهداف والأساليب والآليات للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لـدى طلبتهـا، بحيث تكفل الوصول إلى الأهداف المنشودة بكفاءة وفاعلية، وتشكل منظوراً وخارطة مـستقبلية تسير عليها كافة مؤسسات التنشئة السياسية في الأردن وتحديداً الجامعات، وهذا يتطلـب تبنـي إستراتيجية لها أهدافها وغاياتها، بحيث تضع السياسات والخطط لإنجاز أهدافها وتحـدد مجـال عملها. وعليه يمكن القول إنّ هذه الإستراتيجية ستشكل الإطار الذي سيرشد إلى الخيارات التي تحدد طبيعة اتجاه الجامعات نحو تعزيز تربية المواطنة؛ لإنتاج مجموعة من العوامل التي تتمثل بالجاهزية التنظيمية، والتي تكشف عن وجود المناخ الملائم للعمل لتقديم أفكار جديدة، تعمل على تعزيز تربية المواطنة من خلال مفاهيم حقوق الانسان لدى طلبة الجامعات في الاردن.

وسوف تشتمل الخطة الإستراتيجية المقترحة على الأهداف المراد تحقيقها، والسياسات التي توجه عمل الجامعات والبرامج الرئيسة التي يتمّ من خلالها تحقيق الأهداف، مع الأخـذ بعـين الاعتبار فيما يتعلق بتحديد الأهداف ببعدين مهمين هما: مضمون الأهداف وكيفية تحديدها، إذ إنّ تحديد الأهداف من قبل الإدارة العليا أو بمشاركة العاملين سيؤثر في قرار اختيار الإستراتيجية، ولا يقل مضمون الأهداف أهمية عن طريق تحديدها، وعليـه سـيكون الهـدف مـن تطـوير الإستراتيجية هو زيادة كفاءة وفاعلية الجامعات وتفعيل دورها على أرض الواقع لتعزيز تربيـة المواطنة.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إنّ دور الجامعات في تعزيز تربية المواطنة هو دور على قدر كبير من الأهمية. إلا أنّ غياب هذه الدور وعدم الاهتمام به أدى إلى وجود خلط وعدم قدرة على التمييز لدى الأفراد بالأسس والمرتكزات الرئيسة التي تقوم عليها المواطنة وطبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين حقوق الإنسان، مما أدى إلى حالة من ضعف الانتماء والولاء والاعتـزاز

بالوطن لدى البعض. كما أنّ البعض الآخر أصبح يردد مفاهيم المواطنة كشعارات، والقليل من الأفراد أصبح يستوعب تلك المفاهيم بعمق وشمول، والقليل القليل يسلك ويتصرف وفق مبادئها وأبعادها السياسية والقانونية والاجتماعية والوطنية، وفي ضوء التحديات التي يعيـشها الأردن محلياً وإقليمياً وعالمياً، وفي ضوء ضعف الدور الذي تقوم به مؤسسات التنـشئة الاجتماعيـة والسياسية عموما والجامعات خصوصا لترسيخ مفهوم تربية المواطنة المرتكزة علـى مفـاهيم حقوق الإنسان لدى الأفراد بشكل عام و طلبة الجامعات بشكل خـاص، الأمـر الـذي عـزز الإحساس بوجود مشكلة تستحق البحث والدراسة.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في تفعيل دور الجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبـة من منظور حقوق الإنسان ؛ لذلك سوف تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي :

"ما الإستراتيجية التربوية المقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان؟"

أهداف الدراسة وأسئلتها :

هدفت هذه الدراسة الى تعزيز مفهوم تربية المواطنة لدى طلبة الجامعات الاردنية، وذلـك من خلال توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الانسان ومبادئها، والسعي إلى اقتراح إستراتيجية تربوية للجامعات الأردنية للقيام بذلك. وقد تم ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه مـن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٢. ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه مـن وجهة نظر الطلبة؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لدور الجامعـات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه مـن وجهـة نظـر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية)؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لدور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الكلية، السنة الدراسية)؟
٥. ما الإستراتيجية التربوية المقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربيـة المواطنـة لـدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان؟

أهمية الدراسة :

على الرغم من أهمية موضوع المواطنة وعلاقته بحقوق الإنسان، إلا أنّه لم يلق الاهتمام الكافي لدى المفكرين والساسة في العالم العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص، في الوقت الذي يحظى فيه هذا الموضوع باهتمام بالغ لدى كتّاب العالم وساسته، على اعتبار أنّ موضوع المواطنة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، وبالتالي فإنّ أهمية هذه الدراسة يمكن أن تتضح من خلال ما يلي :

- أنها تبحث في موضوع تربية المواطنة باعتبارها قضية مجتمعية تشمل الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والتربوية.
- يؤمل أن تسهم في تعزيز مفاهيم الولاء والانتماء والاعتزاز بالوطن.
- يمكن أن تسهم كذلك في توفير مادة نظرية للجامعات تبين مفهوم المواطنة ومستوياتها وأهميتها للحفاظ على الوطن وتنميته وعلاقتها بحقوق الانسان.
- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها وعلاقتها بمفهوم المواطنة.
- إسهام هذه الدراسة في تعزيز مفهوم تربية المواطنة انطلاقا من مفاهيم حقوق الإنسان لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني تتمثل في طلبة الجامعات الأردنية.
- تركيزها على دراسة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان وقيم المواطنة، خاصة في ظل تزايد عدد الجامعات واتساع دورها في تنمية المجتمعات المحلية.
- حاولت هذه الدراسة الوصول إلى صيغة تربوية واضحة المعالم لإيجاد المواطن المنتمي الذي يعرف حقوقه وواجباته حقّ المعرفة، ويمارسها على أرض الواقع.
- تأتي هذه الدراسة في ظلّ الجهود التي يبذلها الأردن على كافة المستويات في مجال التنمية السياسية وترسيخ قيم المواطنة، من خلال سنّ التشريعات والقوانين التي تعمل على تعزيز المشاركة في الحياة السياسية وطرح المبادرات المختلفة التي تعزز تربية المواطنة.
- الجهات العديدة التي ستستفيد من نتائج هذه الدراسة، سواء الباحثين في هذا المجال مستقبلا، أومؤسسات التعليم في الأردن أو صانعي القرار أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الأخرى العاملة في هذا المجال.

- الإستراتيجية التي سوف يتم اقتراحها وإعدادها وصياغتها لتحديد الدور الذي ستقوم به الجامعات لتعزيز تربية المواطنة لدى طلبتها من منظور حقوق الإنسان.

حدود الدراسة :

تمّ تحديد الدراسة بما يلي:

- اقتصرت الدراسة على المبادئ والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان، والتي تمكن الباحث من استخلاصها من الدراسات السابقة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والمواثيق الدولية المتعلقة به، والدستور الأردني الحالي الصادر عام ١٩٥٢ والتعديلات المضافة اليه لوقتنا الحاضر، والميثاق الوطني الصادر عام ١٩٩٠، وبما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس برتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، وعلى طلبة مرحلة البكالوريوس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة المسجلين في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

تعريفات مصطلحات الدراسة إجرائياً :

- **الجامعات الأردنية** وقصد بها : المؤسسات العلمية التي تقوم بمهمة البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع ضمن تنظيم أكاديمي وإداري خاص، وتمنح درجة البكالوريوس على الأقل وهي الجامعات الحكومية والخاصة.
- **المواطنة** وقصد بها: مجموعة الحقوق التي يستلزم توافرها للافراد في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، بغض النظر عن قومياتهم، وأعراقهم، وأصولهم، ومنابتهم، أو أي اعتبارات آخرى، والتي يترتب عليها القيام بالواجبات. وتم تحديد أهم هذه الحقوق في استبانة الدراسة.
- **تربية المواطنة** وقصد بها: العملية التعليميّة – التعلميّة التي تزوّد الإنسان بالمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات اللازمة التي تعدّ المواطن الصالح في مجتمعه، بحيث يكون عضواً فاعلاً ومشاركاً في بناء مجتمعه، وتعزّز في نفسه روح العطاء والانتماء والولاء، والإدراك لحقوقه وواجباته والمقدرة على تحمل مسؤولياته، والتي يتمّ تعزيزها من خلال توعية الطلبة بحقوقهم الواردة في المجالات التي تم تحديدها في الدراسة.
- **حقوق الإنسان** وقصد بها: تلك المنظومة التي تشمل مجموعة الاحتياجات والمطالب الأساسية التي يجب أن يمتلكها الإنسان لتتحقق له سبل الكرامة الإنسانية، والتي تهدف

إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلــف المجـــالات الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية، ولجميع الأفراد من دون تمييز بينهم سواء لاعتبارات الجنس أو اللون أو المذهب السياسي أو الأصل الوطني أو لأي اعتبارات آخرى، والتي يقيـــسها الباحث من خلال الاستبانة التي تم تطويرها.

- **الإستراتيجية التربوية المقترحة** وقصد بها: مجموعة الإرشادات والأهداف والخطوات والعمليات والأنشطة والأساليب والتي تمّ صياغتها وبناؤها لتتلاءم والواقع التربـــوي، بحيث تعمل على تفعيل دور الجامعات الأردنية في تعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتطلب الوقوف على موضوع الدراسة جمع الخلفية النظرية المتصلة فيــه، وتوضــيح مفاهيمه وشرح أدبياته وعرض أهم ما كتب عنه من دراسات وبحوث علمية. ومن هنا تمّ تقسيم هذا الفصل إلى قسمين هما: الأدب النظري، والدراسات السابقة.

أولا: الأدب النظري

تناول الأدب النظري ثلاثة موضوعات رئيسية تضمنت: تربيــة المواطنــة، وحقــوق الإنسان، ودور الجامعات في تعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقــوق الإنــسان، وعلى النحو الآتي:

أ. تربية المواطنة:

أصبح مفهوم المواطنة يتجسد من خلال السلوك والممارسة الفعلية على أرض الواقــع، ولم يعد مجرد انتماء لمجال جغرافي، وتاريخي، ومنظومة قيمية، ولم يعــد يتمثــل فقــط فــي الحصول على الجنسية أو حمل جواز السفر، بل انتقل إلى مرحلة الفعل والممارسة، لتتأكد معه الروابط المتينة والأواصر القوية التي تجعل المواطن يعمل لصالح مجتمعه ووطنه. ولــم يعــد للمواطنة معنى بدون التكامل والتضامن والتعاون والتعــايش وفــق روح التــآخي والاعتــدال والتسامح، فلا تقدم ولا ديمقراطية ولا تنمية بدون المواطنة الصحيحة القويمــة، ولا يمكننــا أن نتصور النهوض بقيم المواطنة دون التركيز على التنشئة السليمة في الأســرة، والمدرســة، و المسجد، والنادي، ووسائل الإعلام، والجامعة وغيرها (الكثيري، ٢٠٠٦).

لقد احتل مصطلح المواطنة في المعاجم الغربية مكانــة بــارزة، إذ يــشير مــصطلح (Citizenship) إلى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، كما يــستخدم أحياناً للدلالة على العملية أو الحالة التي يعد الفرد بمقتضاها مواطناً لمجرد أنه يعيش في دولــة معينة، أو ينتمي إليها، ويشير مفهوم المواطنة أيضا إلى فعل المواطن وعملية المشاركة نفسها، فالمواطن هو عضو في المجتمــع الــسياسي يتمتــع بــالحقوق ويقــوم بواجبــات العــضوية (Soysal,1994).

أما عربياً فأن أصل المواطنة يعود إلى الارتباط بموطن الإنسان، ومــستقره وانتمائــه الجغرافي، لكنها هي نفسها كتركيب ومصطلح تم استخدامها لتعبر عــن الوضــعية الــسياسية والاجتماعية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة (إسماعيل، ١٩٩٨).

ولغايات توضيح معنى المواطنة فقد وردت العديد من التعاريف التي حاولـت تحديـد مفهوم المواطنة، فمنها من عرفت المواطنة بأنّها: " العضوية الكاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، والمواطنون لديهم بعض الحقوق، مثل: حقّ التصويت، والحقّ في تولي المناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات، مثـل: واجـب الـدفاع عـن الـوطن، ودفـع الـضرائب...إلـخ " (Kanyinga,2000,4).

وبأنّها " المكانة التي تيسر الحـصول علـى الحقـوق الأهليـة والحقـوق الـسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويترتب على هذه الحقوق مجموعة من الالتزامات كإطاعة القـوانين ودفع الضرائب والدفاع عن الوطن" (Castles & Alstain , 2000,1)، وبأنّها: " مكانة تيسر الحصول على الحقوق: الحقوق المدنية (كحرية التعبير والمـساواة أمـام القـانون) والحقـوق السياسية (كالحقّ في التصويت، والحقّ في الانضمام للتنظيمات الـسياسية المـشروعة...إلـخ) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتمـاعي " (Bencrum , 2005,5). وأنها: " مفهوم اجتماعي سياسي إنـساني متنـوع الأبعـاد، يتـأثر بمستوى النضج الفكري، والسياسي، والتطورالحضاري، والقيم المتوارثة والمتغيرات العالميـة والمحلية، وبذلك تعد المواطنة صفة محمودة في كل مجتمع إذا ما اتـصفت بثوابـت ومبـادئ أساسية تصب في عزة الوطن؛ مثل الحقوق الدستورية والقانونية في مختلف النواحي الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية (ناصر،٢٠٠٢،٤٨).

من خلال ما تقدم نجد أن المواطنة عبارة عن مجموعة من المبادئ والسلوكيات التـي تحدد العلاقة بين الأفراد (المواطنين) من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، فالفرد (المـواطن) يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية ...إلخ، نتيجة انتمائه إلـى مجتمـع سياسي معين (الدولة)، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات، ولعل ما يميـز هـذه العلاقة هو ولاء الفرد وانتمائه للدولة وخدمتها، والتعاون مع الآخرين من اجل تحقيق الأهـداف العليا للدولة، ويكون الفرد في هذا المجتمع مواطنا إذا ما التزم باحترام القانون، وأدى ما عليـه من واجبات، وحافظ على أموال الدولة وكيانها، وساهم في نهضة المجتمـع المحلـي، وسـعى لإنجاح سياسة دولته على كافة المستويات الداخلية والخارجية (Hopkins,1997).

ونتيجة للتطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين، وما أدت إليه هذه التطورات من تغيرات في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية دفعت بالمجتمعات الحديثة للاهتمام بالمواطنة، وأخذ هذا الاهتمـام يحظـى بعناية المفكرين والمختصين والعاملين في المجال التربوي، خاصة في العقد الأول من القـرن

الحادي والعشرين، والذي اتسم باختلاف القيم، وقواعد السلوك، وتنامي العنف، وتفكك العلاقات، وتشابك المصالح بين الأمم والشعوب(الحبيب، ٢٠٠٥).

ونظراً للدور الكبير الذي تقوم فيه التربية بإعداد المواطن، باعتبارها عملية تتمّ في وسط اجتماعي تكسب الإنسان ما يمكنه من التكيف السليم مع المجتمع الذي يعيش فيه، فإن الإنسان لا يصبح عضواً في المجتمع الذي يعيش فيه إلا بعد تمثله عادات وتقاليد وقيم هذا المجتمع، وتنتج التربية كذلك عن عملية التطور في المعلومات والمهارات والاتجاهات، على نحو يؤدي إلى تغير في سلوك الإنسان، وكذلك تعد الوسيلة التي تجعل من الإنسان مواطناً صالحاً يعرف حقوقه ويمارسها، ويؤدي واجباته بكل وعي وخلق ومسؤولية. وللتربية دور كبير في إيجاد وإعداد المواطن الصالح من خلال قدرتها على تنمية شخصية الإنسان من كافة جوانبها، انطلاقاً من فلسفة المجتمع وأهدافه، ليصبح بذلك مواطنا صالحا يعي حقوقه، ويلتزم بواجباته ويؤدي عملاً منتجاً، ويصبح قادراً على المشاركة الايجابية في مسيرة وطنه، كما تعمل التربية على إعداد الإنسان للتكيّف تكيفاً سلوكياً مع البيئة المحيطة به اجتماعياً وطبيعياً، ليستطيع التكيف مع نظم وقواعد وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه بتقديم واجباته نحوه وأخذ حقوقه منه داخل الوطن وخارجه (الشويحات ،٢٠٠٧).

ويعدّ النظام التربوي من أهم النظم الاجتماعية التي تعمل على تعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة، حيث يقوم بإعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، كذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع والتجاوب مع التطلعات والطموحات الوطنية، لذلك برز مفهوم تربية المواطنة لضرورات وطنية تتعلق بتنمية الإحساس بالانتماء والهوية، وضرورات اجتماعية تتعلق بتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات بالإضافة إلى الضرورات الدولية المتعلقة بإعداد المواطن وفق الظروف والمتغيّرات الدولية (الحبيب، ٢٠٠٥).

لقد لاقت تربية المواطنة في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بسبب ظهور عدة عوامل منها: ظهور الصراعات والحروب على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى دول العالم، إضافة إلى تراجع مستوى الحريات وحقوق الإنسان في بعض دول العالم، وظهور بعض الأنظمة الدكتاتورية، والتراجع الكبير في مستوى الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وقيم المواطنة، وظهور حركات التطرف والإرهاب على مستوى الدول والجماعات (الهاشم ،٢٠٠٨)، بالإضافة للدور الكبير الذي تقوم به في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع، ودورها الكبير أيضاً في تحصين الشباب ثقافياً ووطنياً في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة

وثورة الاتصالات والمعلومات، وفي ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثــرت علــى المجتمعات البشرية، وفي ظل اتجاه العالم نحو الديمقراطية وتعزيز مفــاهيم حقــوق الإنــسان ودورها في تحقيق مفهوم التنمية الشاملة (السويدي،٢٠٠١).

ونظراً للدور الكبير الذي تقوم فيه تربية المواطنة في ترســيخ مفــاهيم الحفــاظ علــى المجتمعات البشرية وبقائها واستمرارها، فإن ذلك يتطلب الإعداد لهــا بــشكل ســليم، إذ مــن الضروري أن يشترك في ذلك العديد من الجهات وأهمها المؤسسات التعليمية، فمن خلال التربية يتمّ تعريف المواطن بالعديد من مفاهيم المواطنة، مثل مفهــوم الــوطن والحكومــة، والنظــام السياسي، والمجتمع، والمشاركة السياسية وأهميتها والمسؤولية الاجتماعية وصورها، والقــانون والدستور والحقوق والواجبات وغيرها من المفاهيم المتعلقة بقيم المواطنة كــالولاء، والانتماء، والديمقراطية، والحرية والمساواة وغيرها (المعمري، ٢٠٠٦).

تعدّ تربية المواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل دور المواطن في المجتمع من خلال معرفته بالحقوق الأساسية التي من حقه الحصول عليها من خلال ما يسمى بمنظومــة حقــوق الإنسان، حيث تعمل تربية المواطنة على تحويلها من منظومة قانونية مجردة إلــى منظومــة سلوكيات وأفعال تمارس طبيعياً وبشكل ملموس على أرض الواقع، فلا جدوى لحقوق الإنــسان في غياب مفهوم تربية المواطنة؛ لأنها أكثر الآليات صدقاً لتأكيد عالمية هذه الحقوق وترابطها، وأوضحها نهجا لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس يعيشه الأفراد والجماعات على كافــة المستويات. والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، تتصل بنشر قيم الحرية والكرامة وترسيخ سلوكات المساواة والتسامح والديمقراطية، في مختلف مراحل نمو الفرد وتطوره الفــسيولوجي والعقلي والوجداني، وعبر مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية، مثل الأســرة والمدرســة ووسائل الإعلام وغيرها (مرقس، ٢٠٠٥).

إنّ الاتجاه إلى تربية المواطنة وحقوق الإنسان اتجاه لا يقــصد منــه تعلــيم معــارف وتصورات حول المواطنة وحقوق الإنسان للمتعلمين، بقدر ما يرمي إلى تأسيس القيم التي ترتبط بها، فالتربية للمواطنة وحقوق الإنسان ليست "تربية معرفية " بل هي "تربيــة قيميــة "، أي أن اهتمام هذه التربية ينصبّ ليس فقط على الجانب المعرفي بل يتجه إلى قناعات الفرد وسلوكاته، والتأكيد على أن تربية المواطنة هي تربية على حقوق وواجبات ومسؤوليات، والتأكيد أيضاً على أساس أن يمارس المتعلم (المواطن) تلك الحقوق وأن يعترف بها حقوقاً للآخرين أيــضاً، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا يمارسها في مختلف مجالات الحياة (دونللي، ١٩٩٨).

إنّ تربية المواطنة هي عملية اكتساب المفاهيم والمعارف والمهارات وبناء القيم، لتترجم إلى مواقف سلوكية تعزز ارتباط الفرد بمجتمعه وبالدولة التي ينتمي إليها، وتساهم في مشاركته في الشؤون السياسية والاجتماعية، وهي تربية خاصة بمجتمع معين تستمد أصولها من ثقافة الأمة وتراثها الاجتماعي ومقومات العصرالذي يعيش فيه الإنسان، لذا فهي تهدف إلى تقوية شعور الإنسان المتعلم بالانتماء لوطنه وتقوية إيمانه بأهدافه(الشويحات،٢٠٠٧).

أن تركيز تربية المواطنة على تعليم مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان يعد خطوة لا غنى عنها لكفالة هذه الحقوق، وضمان ممارستها على أرض الواقع، وإلا كيف يتصور أن يقوم الفرد(المواطن) باحترام هذه الحقوق وهو لا يعلم أصلاً بوجودها، فالأصل في تربية المواطنة أن تعمل بدورها على تنمية الحس الإنساني، وتعميق روح التفاهم والتعاون المشترك، والتوعية بحقوق الإنسان لدى المتعلمين في سن مبكرة، بما يعني تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجدان والمشاعر، وكسلوكات عملية على مستوى الممارسة، ليتكون ويتشكل من خلال ذلك المواطن المتشبع بمعاني وقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، والقادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق الغير، الحريص على مصالح المجتمع، بقدر حرصه على حقوقه الشخصية والدفاع عنها. وسيؤدي تعليم مفاهيم حقوق الإنسان للطلبة في المدارس والجامعات إلى إيجاد أفراد قادرين على العيش كمواطنين تتعزز لديهم روح المبادرة في السعي نحو تحقيق هذه الحقوق، وستتحسن لديهم نوعية الحياة التي يعيشونها، وستشكل حافزا لديهم لنقل هذه المفاهيم والقيم والاتجاهات والمهارات ذات العلاقة بحقوق الإنسان والمواطنة إلى أسرهم ومجتمعاتهم، وستؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي في التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، كما ستؤدي إلى ظهور أجيال جديدة تمتلك مهارات وقدرات عقلية وتستطيع معرفة حقوقها فتطالب بها وتحميها، وتعرف حقوق الآخرين فتحترمها(عبد اللطيف، ٢٠٠٢).

يتمثل الهدف الجوهري لتربية المواطنة بتحقيق المواطنة الصالحة، وإيجاد المواطن الصالح وذلك من خلال العمل على توجيه طاقاته نحو المشاركة البناءة لتطوير المجتمع المحلي، وتدريب القيادات وتقوية الإحساس لدى أفراد المجتمع نحو المشكلات والقضايا السياسية. فالمواطنة تبدأ من اللحظة التي يبادر فيها كل مواطن لتحقيق النفع العام، متجرد من تلك الروح الاتكالية التي تلقي كل الأعباء على كاهل الدولة والمجتمع، بحيث يقوم المواطن بمساعدة وطنه، ويلتزم بما عليه من واجبات، ويعتز ببلده ويحترم القانون ولا يخرج عليه، ويحث الآخرين على احترام القانون ويسهم في حمايته، الأمر الذي سيؤدي إلى تقدم المجتمع وتحقيق استقراره

وازدهاره، لكن عندما تكون قيم المواطنة ضعيفة وغير متماسكة بين أفراد المجتمـــع، يـــصبح المجتمع كياناً هشاً وضعيفاً ولا يقوى على الاستمرار (Ozigi & Canham,1992).

إن ما تسعى إليه تربية المواطنة هو تنمية الإحساس بالهوية القومية لدى الأفراد، وكيفية تمتعهم بحقوقهم، وقيامهم بواجباتهم نحو الوطن، ومدى اهتمامهم بالشؤون الـــسياسية المحليـــة والمشاركة فيها وقبول القيم الاجتماعية الأساسية، ليصبح بذلك مواطنا يمتلك المعرفة والمهارات والاتجاهات المطلوبة، ليقوم بمسؤولياته كمواطن، ومشارك في حياة المجتمع بفاعلية ومسؤولية، وغرس عدد من الصفات والخصائص في الفرد لتعمق مفاهيم الـــولاء والانتمـــاء والإخـــلاص والاحترام والمسؤولية والشجاعة (Cogan & Ray, 1998).

وتسعى تربية المواطنة كذلك إلى تعريف الأفراد بالمفاهيم والمبادئ والقيم والمهـــارات الرئيسة التي تقوم عليها حقوق الإنسان، وبالواجبات والمسؤوليات التي تقع على الأفـــراد فـــي المجتمع، وإكسابهم مهارات التفاهم والتواصل الإنساني، وإكسابهم اتجاهات التـــسامح والمحبـــة والصداقة، واحترام وتقدير الآخرين بغض النظر عن الاعتبارات العرقية أو الدينية أو غيرهـــا، وتعمل كذلك على إكساب الأفراد مهارات حل الخلافات بصورة سلمية وبناءة، وتكسبهم مهارات النقد البناء، وإبداء الرأي والعمل التعاوني الجماعي واتخـــاذ القـــرارات، وتكـــوين الـــسلوكات الضرورة للحياة المدنية؛ لتؤدي بذلك إلى ظهور جيل واعٍ ومؤهل لتحمل المسؤولية، وإرســـاء مجتمع متجذر في مقومات شخصيته الحضارية، منفتح على الحداثة، يستلهم المثل الإنسانية العليا والمبادئ الكونية في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. كما أن تربيـــة المواطنة تسعى إلى تغيير عقول الأفراد وتصرفاتهم ونوعية حياتهم، وتنشئة الأفراد على الوفاء للوطن، والولاء له والاعتزاز به، وترسيخ الوعي بالهوية الوطنية، وتنميـــة الهويـــة الوطنيـــة، وتنمية الشعور لديهم بالانتماء الحضاري في أبعاده الوطنية والعربية والإسلامية، والانفتاح على الحضارة الإنسانية، ولتتم بذلك تنمية شخصية الفرد بكل أبعادها الخلقية والوجدانيـــة والعقليـــة، وصقل مواهبه وملكاته وتمكينه من بناء شخصيته على النحو الذي يذكي فيه ملكة النقد والإدارة الفاعلة لينشأ على التبصير بالحكم والثقة بالنفس وروح المبادرة والإبداع (حمودة، ٢٠٠٨).

وبذلك نجد أنّ تربية المواطنة يجب أن تنطلق من الارتكاز على مفاهيم حقوق الإنسان، وعلى الكيفية التي يجب أن يمارس فيها الإنسان حقوقه، أي ضرورة أن تمارس هـــذه الحقـــوق بالشكل العملي وليس بالشكل النظري المنصوص عليه في الدساتير والقوانين الأساسية فقط؛ لأن ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع يجعل الأفراد منتمين إلى وطنهم وحريصين على تطبيق القانون والسعي إلى استثمار طاقاتهم وإمكانياتهم الجسمية والعقلية فيما يفيدهم ويفيـــد وطـــنهم،

وبذلك تكون العلاقة بين المواطن والوطن علاقة تبادلية وعلاقة أخذ وعطاء؛ فالوطن ينمي قدرات مواطنيه والمواطنون ينمون الوطن ويبنونه، الأمر الذي سيؤدي إلى دعم ثقة الفرد بذاته ومقدرته على العطاء لخدمة مجتمعه، وسيؤدي إلى زيادة شعور الفرد بمسؤولياته تجاه مشكلات المجتمع وتحدياته، وسيؤدي إلى تنامي شعور الفرد بأن قوة المجتمع بمظاهرها المختلفة هي مظلة الحماية لكل فرد من أبنائه، وستعمل على إعلاء قيم الهوية والانتماء الوطني، وستعزز وعي الأفراد بحقوقهم، وستؤكد العلاقة بين الحرية والمسؤولية في إطار مفهوم واجبات العمل الوطني، وستؤكد طبيعة العلاقة بين الحقوق الفردية والواجبات في ضوء مفهوم حق الوطن. وسيعي الأفراد بأن عطاء المجتمع لإفراده هو نتيجة لمجموع عطاء الأفراد لوطنهم، وسيدركون أن القانون هو الذي سينظم العلاقة بين أفراد المجتمع، وستحقق عندئذ مفاهيم العدالة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، وستتأكد في ثقافة المجتمع معنى العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وسيقوم كل فرد بكامل مسؤولياته في حدود الدور المطلوب منه مستشعرا بإن ما يقوم به هو من أجل دعم عوامل نهضة المجتمع وتقدمه.

وفي المقابل فإنّ غياب أو عدم حصول الأفراد على حقوقهم، سيؤدي بطبيعة الحال إلى تنامي العديد من المشكلات التي تعيق مسيرة التنمية في المجتمع، والتي ستؤدي بطبيعة الحال إلى اللامبالاة السياسية، والى تنامي الصراع الفكري، وضعف الانتماء للوطن، وتنامي الفردية والمصالح الخاصة والشخصية على حساب المصلحة الوطنية، وستؤدي إلى ضعف إرادة العمل الوطني، والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع وقضاياه، كما سيؤدي هذا إلى ضعف مفاهيم الديمقراطية، والبعد عن العمل العام، وإلى اضطراب معايير الكفاءة والإنجاز في المجتمع، وإلى تدني الاهتمام بالأهداف القومية للدولة، وإلى إيجاد نوع من الخلل في علاقة الفرد بمجتمعه.

الأسس التي تقوم عليها تربية المواطنة:

تقوم تربية المواطنة على ثلاثة أسس رئيسة يمكن أن يتم توضيحها من خلال ما يلي:

١. **الأساس المعرفي/الفكري:** ويرتكز هذا الأساس على تزويد المواطنين بالمعلومات المتعلقة بالوطن، مثل معرفة الدستور الذي يقوم عليه نظام الحكم في الدولة التي يقيم فيها الفرد، والإلمام بجهاز هذا الحكم، والسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) ووظيفة كل منها وعلاقة كل واحدة بالأخرى، بالإضافة إلى معرفة الأفراد بالحقوق والحريات الأساسية والواجبات الملقاة على عاتقهم، ومعرفة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والتي تمكنهم من اتخاذ القرار السليم في الموقف الذي يتوجب فيه اتخاذ مثل هذا القرار، وكذلك معرفة دور مؤسسات التنشئة

السياسية المختلفة ومعرفة المعلومات المرتبطة بطبيعة المجتمع الذي ينتمون إليه ومتطلباته ورموزه ومثله العليا ومعتقداته وطموحاته وأهدافه وآماله، وعلاقته بالمجتمعات الأخرى في ماضيه وحاضره، بالإضافة إلى تعريف المواطن بالمجتمع العالمي والتعامل مع قضاياه (تلفت،٢٠٠٦).

٢. الأساس الوجداني/العاطفي : ويعني امتلاك المواطن قيماً واتجاهات إيجابية نحو الوطن وقادته والمخلصين من أبنائه وحب الخير والتسامح مع الآخرين، والتعاون والثقة بالنفس، والتحلي بالمسؤولية والصدق في القول والعمل، واحترام النظام والوقت، وغيرها من القيم التي يجب أن يتشربها المواطن وتنعكس على سلوكه وممارسته في المجتمع الذي يعيش فيه (مغيث ودرويش، ٢٠٠٢).

٣. الأساس العملي/المهاري: لا يمكن لتربية المواطنة أن تكون كاملة ما لم يقترن الجانب الفكري والعاطفي بالجانب العملي الذي يعلم المواطن مهارات اجتماعية وعقلية تؤهله إلى أن يكون مواطناً منتمياً، وقادراً على المشاركة الفعالة في نشاطات المجتمع الذي ينتمي إليه من خلال اكتسابه مهارات التواصل الاجتماعي والتفاعل مع الآخرين، والتعاون والمشاركة في شؤون الحياة العامة، وامتلاك مهارات التفكير الناقد، واتخاذ القرار وحل المشكلات والتعلم الذاتي والنمو المستمر (مكروم، ٢٠٠٤).

مكونات وقيم المواطنة:

تسعى تربية المواطنة إلى تحقيق مجموعة من المكونات و القيم الأساسية لدى الأفراد في المجتمع، والتي تعزز من خلالها مفهوم المواطنة، نذكر منها ما يلي:

١. الانتماء: تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ومجتمعه، تقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان أكبر يمنحه أمناً وحماية، وهي الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً، وتجسده الجوارح عملاً، ويتضح انتماء الفرد إلى مجتمعه من خلال وعيه بثقافة الانتماء ومسؤولياتها، وذلك من خلال إدراك خصوصيات المجتمع المعبرة عن ذاتيته، والتي تشكل القاعدة التي تنمو عليها عناصر الانتماء. ويكون الانتماء بالتضحية في سبيل الوطن، والقيام بالواجب المطلوب منه، والأعمال التطوعية، والمحافظة على العادات والتقاليد، والحفاظ على ممتلكات الوطن وأفراده، والمشاركة في الحياة المجتمعية بكل مجالاتها وغيرها (ناصر،١٩٩٤).

٢. الولاء: يعني جملة المشاعر والأحاسيس والسلوكيات الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه وطنه، والتي تتجسد في الحب والمسؤولية والبذل والعطاء، والتضحية من أجل رفعة الوطن ونصرته، ويكون الولاء للوطن والجماعة التي تكونه، وللقيادة السياسية التي تحكمه، والتعاون مع بقية أفراد

المجتمع، والمحافظة على منجزاته، والاعتزاز بتاريخه ورموزه ومقدساته، والمشاركة في احتفالاته ومناسباته الدينية والوطنية والقومية، والعمل بإخلاص. والولاء دافع داخلي يجعل الفرد يشعر بالطمأنينة عندما يكون جزء من كل، ثم يشعر بالضياع أن كان خارج ذلك الكل (العازمي،٢٠٠٨).

٣.**الاعتزاز**: لا يمكن أن يتحقق الانتماء الذي هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً، وتجسده الجوارح عملاً، ولا يمكن أن يتحقق الولاء، والذي يعني المشاعر والسلوكات الايجابية التي يحملها الفرد تجاه وطنه، ما لم يرافقهما الاعتزاز بهما، الاعتزاز بالانتماء للوطن وللفكر والثقافة وحضارة الأمة وقيمها، والولاء لقياددته واهله وشعبه وأمته(ناصر، ٢٠٠٤).

٤. **المسؤولية**: قدرة الفرد على تحمل واجبات الإلزام بإرادته الحرة، وقدرته كذلك على أن يفي بالتزاماته مستقبلاً متحملاً مسؤولية النتائج، وفي هذا الإطار يمكن فهم المسؤولية في ضوء العلاقة بين مهام الدور الذي يؤديه الفرد في شبكة النسيج الاجتماعي وبين الصورة الرمزية التي يتبناها الفرد حول مستقبل المجتمع، ومكانته في المستقبل، والمسؤولية هنا تعد من الضوابط الحاكمة لحركية سلوك المواطن، فإذا كان هناك حرية للاختيار، فان هناك على الطرف المقابل واجبات المواطنة، ومن ثم تكون مساءلة الفرد أمام ذاته دوما عن "حق الوطن"، وعليه فإن إلزام المسؤوليات الوطنية يكون كفيلاً أن يكّون الارتقاء والتنمية وهما مرجعية العمل الوطني في قياس نتائجه تجاه الوطن. ويترتب على المسؤولية قيام المواطن بواجبه أينما كان موقعه ودوره في المجتمع طالباً أو موظفاً، أو جندياً، أو تاجراً، أو مزارعاً...الخ، وتحمل المسؤولية دليل على الحس الاجتماعي وولاء المواطن للوطن، ومن مظاهر تحمل المسؤولية حرص المواطن على إتقان عمله، ومحافظته على الممتلكات والمرافق العامة وحمايتها، وعندما يقوم كل مواطن بهذا الواجب فإن جميع المواطنين يصبحون شركاء في تحمل المسؤولية (الكثيري،٢٠٠٦).

٥. **الهوية**: تعني وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة، وهذا يعني أن الهوية وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه، ويشعر بوحدته الذاتية وهويته الوطنية، خصوصية تعطي للمواطن الذي يعيش في وطن يظلله نسيج ثقافي واجتماعي وسياسي، وتربوي، والإنسان الذي يعيش في هذا الإطار منتم لأرض وطنه، وترتكز الهوية الوطنية لأي مواطن على أصوله ومنابته وتراثه الثقافي والفكري وتاريخ أهله وجماعته، ويمكن معرفة ذلك بالعودة إلى تاريخ الوطن ورموزه (ناصر وآخرون،٢٠١٠).

٦. **المساواة:** تعني حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع أمام القانون بغض النظر عن المولد أو الطبقة الاجتماعية أو العقيدة أو الثروة أو الجنس أو الفكر أو التعليم ...الخ، ولا تعني المساواة أن يتساوى الناس في القدرات والاستعدادات والإمكانات؛ لأن المخلوقات البشرية تختلف بتحصيلها واستيعابها، وتقديم الواجبات الملقاة عليها، فجوهر المساواة يتمثل في أن يكون الناس متساوين في الأحكام، واستواء الإنسان في حقوقه مع غيره يستلزم تساوية معه في الواجبات التي تجب للناس بعضهم على بعض(ناصر، ٢٠٠٤).

٧. **الحقوق والواجبات:** يقصد بالحقوق؛ المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد والجماعة من المجتمع، بما يتفق مع معايير هذا المجتمع، أي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع، ومن هذه الحقوق (التعليم، الرعاية الصحية، تقديم الخدمات الأساسية، الحياة الكريمة، العدل والمساواة، الحريات الشخصية ...إلخ). أما الواجبات فتتمثل بالأفعال المطلوبة من الفرد الذي تناط فيه وظيفة أو دور ثابت يجب أن يؤديه في الجماعة التي ينتمي إليها، ومنها(احترام النظام، وعدم خيانة الوطن، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، ودفع الضرائب، والدفاع عن الوطن والمساهمة في تنميته، والمحافظة على المرافق العامة، والمشاركة في الحياة السياسية، والوعي بالشؤون السياسية، والتكاتف والتعاون والتضامن مع بقية أفراد المجتمع، والمشاركة في الأعمال التطوعية والقيام بالأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية، والمحافظة على البيئة من التلوث والضوضاء وعلى الموارد البيئية والطاقة، والعمل من أجل السلام و تشجيع السياحة وحماية الأماكن الأثرية، الإخلاص في العمل وإتقانه وغيرها). وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدراته وإمكانياته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبأمانة وإخلاص (السقا،٢٠٠٣).

٨. **العدل:** يعني الحكم بحسب القانون والمواقف، ويقابل العدل لفظ الإنصاف، ويكون الإنصاف بحكم روح القانون؛ بمعنى أن يكون الحكم مناسبا للعمل والممارسة، وأن لا يفضل فرد على آخر، والعدل قيمة خلقية، أي أنه أحد الغايات التي يسعى إليها الإنسان لتحقيق حياة هنيئة، وفكرة العدل من الأمور الخيرة التي تسعى الأخلاق البشرية لتحقيقها، والعدل يعني المساواة أمام القانون، أو المعاملة بحسب القانون، أو إعطاء كل ذي حق حقه (ناصر وآخرون ،٢٠١٠).

٩. **الديمقراطية:** نظام إنساني يؤكد على قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة الأفراد في تنظيم شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في المجتمع الذي يقيمون فيه، وهذا يعني إعطاء الفرصة لأعضاء المجتمع للمشاركة بحرية في القرارات التي تخص كل مجالات حياتهم، وترتكز الديمقراطية على مبادئ الحرية

والعدل والمساواة، ولا تمييز ولا تمايز لفرد على آخر بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية أو الجاه(ناصر، ٢٠٠٢)، ومن أبرز مميزات المجتمع الديمقراطي أنه يؤكد على كرامة الإنسان واحترام قيمته وذاته وعقله وحقوقه وحرياته العامة، وقدرته على تأمين أفراده وجماعته للتمتع بحقوقهم وحرياتهم العامة، وسيادة العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص فيه أمام الجميع، وتوفير المناخ النفسي والاجتماعي والسياسي الذي يسمح بحرية الرأي والنقد البنّاء المبني على أسس موضوعية ويشجعه على التجديد والتغيير والخلق والإبداع وعلى المشاركة الحقيقة في شؤون المجتمع (العازمي،٢٠٠٨).

١٠. **الحرية:** تعني القدرة على الاختيار بين عدة أشياء، أي حرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإرادة العاقلة، دون الإضرار بالآخرين، ودون الخضوع لأي ضغط إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية، وواجبات الحياة الاجتماعية، ويجب أن تتوازن الحرية مع المسؤولية التي يضطلع بها الفرد في حدود استعداداته وقدراته (ناصر،١٩٩٤).

١١.**المشاركة** : تعني تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً في مواقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة، والمشاركة في تحمل المسؤولية، وتسهم المشاركة بشكل عام بنهوض الوطن وتساعد في تطوير شخصية المواطن، وتساهم في أن يقوم المواطن بدور فعال في الأمور التي تؤثر في مسيرة وطنه ومواجهة كافة التحديات التي يواجهها الوطن (ناصر وآخرون ،٢٠١٠).

١٢.**التسامح والحوار مع الآخر:** ويعني التسامح؛ الالتزام واحترام معتقدات الآخرين وعاداتهم ومشاعرهم بغض النظر عن ألوانهم وانتماءاتهم الدينية أو العرقية أو المذهبية أو خلفياتهم الاجتماعية. ويعني الحوار؛ عملية التواصل والتفاعل الإنساني، والذي بدوره يؤدي إلى التفاهم مع الآخرين، لتنتفي بذلك الفردية، وتنشأ عوامل التواصل والألفة والمحبة بين الأفراد (ناصر،٢٠٠٢).

أهداف تربية المواطنة:

تهدف تربية المواطنة بشكل عام إلى تطوير معارف ومهارات الأفراد (المواطنين) المتعلقة بالأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، بهدف تحقيق مفهوم التنمية الشاملة، وتهدف إلى تنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي، ومعرفة أمور الدولة والوطن والحكومة، والحقوق والواجبات، وكيفية جعل الأفراد يبتعدون عن الفردية، ويهتمون بالصالح العام للوطن، والعمل من أجل تقدمه وتطوره، والى تكوين مكونات وقيم المواطنة، وإيجاد إنسان قادر على ممارسة النقد البناء دون تعصب أو انفعال، أي إيجاد إنسان

فاعل وليس منفعل يتمتع بحقوقه ويقوم بواجباته على أكمل وجه، ويمكن أن نبرز أهم الأهداف التي تسعى تربية المواطنة لتحقيقها من خلال ما يلي:

- تكوين الاتجاهات الإيجابية والميول السلمية عند المتعلمين نحو الوطن والمواطن.
- تنشئة المتعلم على مفاهيم الولاء والانتماء والمسؤولية الوطنية، وتنمية الولاء الوطني من خلال برامج التعليم وتوطيد العلاقة مع مؤسسات المجتمع المختلفة، من أجل المحافظة على الوطن وتاريخه وتراثه وانجازاته.
- تحقيق التماسك الاجتماعي والأسري للمواطنين، والالتزام بالسلوك القويم في التعامل مع الآخرين.
- العمل على إيجاد كلّ ما يرفع شأن الوطن ويحقق له التقدم والازدهار.
- ترسيخ قيم التفاهم والسلام العالمي، ونبذ العنف، والإرهاب وإشاعة روح المحبة والسلام والتسامح بين الناس، وتنمية مفاهيم حب الوطن والمحافظة عليه والانخراط في خدمته والدفاع عنه (الشراح، ٢٠٠١).
- توعية الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، واحترام دستور الدولة والالتزام بقوانينها وأنظمتها، وما يترتب على ذلك من واجبات تجاه الدولة والمجتمع الذي يعيشون فيه (الهاشم ، ٢٠٠٨).
- تنمية الوعي بالثقافة السياسية (معارف، مفاهيم، توجهات، مبادئ سياسية وغيرها)، التي تمكّن الأفراد من القيام بدورهم السياسي بوعي وخلق ومسؤولية.
- تعزيز فكرة التعاون والتسامح والتلاحم الفكري والحوار البناء في جو من الديمقراطية، والتحرر من التعصب والتحيز بجميع أشكالهما الطائفية والمذهبية والعرقية والإقليمية باعتبارهما من أسباب التخلف وضعف الولاء للوطن.
- تعليم الطلبة قيم المواطنة، وضرورة المشاركة في القرارات السياسة التي تؤثر في مجرى حياتهم في البيئة المحلية.
- تنمية الشعور بالقومية العربية والإيمان بأصالتها، وفضلها على الحضارة الإنسانية، وتنمية الشعور بحق المواطنين في الفرص المتكافئة، والمساواة الاجتماعية والسياسية.
- توعية الأفراد بالأخطار المختلفة التي تهدد الوطن وسبل مواجهتها بما يخدم مصالح الوطن (Dynneson,1992).

- إعداد المواطن الصالح، الذي يؤمن بالمساواة بين الجميع، ويؤمن بأنه يعيش في عالم متغير، ويتقبل تحمل المسؤولية، ويفتخر بانتمائه لأمته ووطنه، ويعمل على تنمية المبادئ الديمقراطية واحترام مفاهيم حقوق الإنسان وتطبيقها في حياته العملية (الهاشم، ٢٠٠٨).
- الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة والوطن، والعمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه، والمحافظة على ثرواته، واحترام رموزه وشعاراته (ناصر،١٩٩٤).

من خلال ما تقدم يمكن القول إن تربية المواطنة تهدف إلى تنمية شخصية الإنسان بكل أبعادها البيولوجية والوجدانية والعقلية والروحية والاجتماعية، وإكسابه المعارف والقيم والمهارات التي من خلالها يستطيع أن يتعامل مع محيطه ومجتمعه، ويكون قادراً على التكيّف معه. من هنا تأتي أهمية تعميق مفاهيم وقيم المواطنة المبنية على حقوق الإنسان لمتابعة التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والفكرية المحلية والعالمية المتسارعة، بحيث تعمل على إيجاد الإنسان المواطن القادر على الانخراط في مشاريع الإصلاح والبناء التي تحدث في مجتمعه، بهدف تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبناء دولة المؤسسات وتعزيز مفاهيم سيادة القانون.

ب. حقوق الإنسان:

على الرغم من كثرة تداول وشيوع واستخدام مفهوم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في حياتنا اليومية المعاصرة، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا وغير محدد المعالم، وهناك صعوبة في تحديد محتوى حقوق الإنسان ودراسة مختلف أبعاده ومراميه وجوانبه، لكن وجدت العديد من التعاريف والمفاهيم المختلفة باختلاف القناعات والتوجهات الايدولوجية والثقافية، والمدارس القانونية والفلسفية التي ينتمي إليها الباحثون في تعريفهم لهذا المفهوم. ومن اجل تحديد هذا المفهوم بشكل أكثر وضوحا ودقة فإنه سيتمّ التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي والذي سيتم من خلال ما يلي:

١. التعريف اللغوي:

"يرجع الأصل اللغوي لمفهوم الحقوق إلى اللفظ " حقّ " الأمر حقّاً، وحقّه، وحقوقاً: أي صحّ وثبت وصدق، وجمع حقّ: حقوق، وحقاق.

والحقّ كلمة مدح، تدلّ على الشيء الثابت الموافق للخير والواقع والاعتقاد، والحقّ في اللغة: الثابت واللائق، والصحيح، والمستقيم، والواجب، والعمل الذي يحدث حتماً، والصدق وصدق القول والوفاء بالوعد، ويقابل الحقّ على هذا الباطل والكذب واللغو(الشربجي،٢٠٠٢،٧).

٢. التعريف الاصطلاحي:

هناك عدد كبير من التعاريف الاصطلاحية التي حاولت أن تحدد وتوضح مفهوم حقوق الإنسان، ويمكن أن نورد منها ما يلي:

عرف البعض حقوق الإنسان بأنّها :" تلك الحاجات والمطالب التي يجب أن تتوافر لجميع الأفراد من دون تمييز بينهم لاعتبارات الجنس أو اللون أو النوع أو الدين أو المذهب السياسي، أو الأصل الوطني أو الجنسية" (الألفي،٢٠٠٠، ٩).

وأنها:" مجموعة من الحقوق الطبيعية والتي تشمل كافة جوانب الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتمتع بها كلّ كائن بشري، ويحميها في كلّ مراحله العمرية بشكل فردي أو جماعي، وهي الضمانات القانونية العالمية التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجموعات من تدخل السلطات في الحريات الأساسية، وتلزمها بالقيام بأفعال معينة، أو الامتناع عن أفعال أخرى حفاظاً على الكرامة الإنسانية" (المرزوقي،١٩٩٧، ٢٥).

ومن خلال ذلك نجد أنّ مفهوم حقوق الإنسان كما جاء في (عيسان وآخرون، ٢٠٠٧) يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي:

أولا: محور طبيعة الإنسان: وذلك من خلال النظرة الشاملة للإنسان بكل مكوناته الإنسانية من جسد وعقل وروح وفكر وكرامة.

ثانياً: محور نوعية الحقوق: أي خصائصها ونوعيتها، وقد تعددت المقترحات لتصنيف حقوق الإنسان، ومن تلك التصنيفات نجد تصنيفاً يعتمد معياراً قانونياً يميز بين الحقوق الأساسية والحقوق الأخرى، وتصنيفاً آخر يعتمد معياراً زمنياً فيقسّم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال: جيل أول يتمثل في الحقوق السياسية والمدنية، وجيل ثانٍ يتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجيل ثالث يعرف بحقوق التضامن الإنساني، ويتمثل بالسلم، والتنمية، والإرث الإنساني المشترك، وحق الأجيال القادمة في بيئة نقية ومحيط سليم.

ثالثاً: محور حماية الحقوق: ويشير هذا المحور إلى أهمية الحماية كونها مقوّماً من مقومات حقوق الإنسان، وهذا يعني أنّه لا معنى لإقرار حقوق الإنسان ما لم تدعم بالحماية وتستمر بالبقاء على المستويين الوطني والدولي على حد سواء (السعيدي،٢٠٠١).

لقد ارتبطت مفاهيم حقوق الإنسان بالنظام الاجتماعي الذي عاش فيه الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض، وكيفية النظر للإنسان من جوانب عدة فردية واجتماعية وثقافية وفكرية. وعرفت سائر الشعوب منذ أقدم الأزمنة حقوق الإنسان، ودعت إليها الديانات والفلسفات المختلفة، وكذلك مختلف الشعوب، فقد جاءت في شريعة حمورابي البابلية في عام (١٧٠٠) قبل

الميلاد، وهي – أول محاولة إنسانية من أجل حماية الإنسان من طغيان السلطة- واستهدفت إشاعة العدالة من أجل منع الأقوى من الإساءة إلى الأضعف. وعرفتها معظم الديانات الكبرى غير السماوية، وهذا ما نجده على سبيل المثال لا الحصر في الديانة الكونفوشيوسية منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وكذلك في الديانة البوذية التي قضت على الطبقات الاجتماعية. ونجد كذلك مفاهيم حقوق الإنسان في الديانات السماوية (اليهودية، المسيحية، الإسلامية) (الشطناوي ٢٠٠٧،).

وقد ساهمت الثورة الفرنسية في إعلان الحقوق الإنسانية عام ١٧٨٩ م، حيث دعت إلى العدل والإخاء والمساواة، وكان "إمانويل جوزيف " ١٧٤٨-١٨٦٣ م قد وضع وثيقة حقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية التأسيسية الفرنسية، وأصدرتها كإعلان تاريخي ووثيقة سياسية واجتماعية في عام ١٧٨٩م، وأنشأت دستور عام ١٧٩١ م الذي جسد هذا الإعلان، ومنذ ذلك الوقت جرى تدويلها فدخلت مضامينها في ميثاق عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢٠م، ثم في ميثاق الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨م، والذي أكد على أن حقوق الإنسان هي بمثابة المثل الأعلى المشترك الذي يجب أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، ويسعى إليه كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم والدعوة إلى توطيد هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها والشعوب الخاضعة لها (توماشوت،١٩٩٥).

ومنذ ذلك الحين أصبحت الحقوق الإنسانية القانون الدولي الإلزامي، ولا سيما في الميثاقين المتعلقين بالحقوق الإنسانية وهما: العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذان جرى الاتفاق عليهما بالإجماع في الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ م، وأصبحا نافذي المفعول عام ١٩٧٦م (الشكري، ٢٠٠٦).

أصبح موضوع حقوق الإنسان في الوقت الحالي من المواضيع المهمة التي تطرح على الساحة الدولية والوطنية، وأخذ يحظى بالأهمية المتزايدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبشكل أخذت تتحول معه إلى ركن أساس من أركان الدولة الحديثة، ولم يعد من الممكن تجاهل هذه الحقوق والحريات في أي مجتمع من المجتمعات؛ لأن عدم تحديد هذه الحقوق وتأطيرها ضمن علاقة واضحة ومحددة بين الحاكم والمحكوم، تضمن للمحكوم (المواطن) حقوقه المشروعة، وتحفظ للدولة سلامتها، ستؤدي بالمجتمع إلى أن يعيش حالة من التفكك والانقسام.

وهذا بطبيعة الحال على عكس المجتمعات التي تحترم حقوق الإنسان والتي استطاعت أن تحقق تقدماً في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، وأصبحت من المجتمعات الأكثر إبداعاً والأغزر إنتاجاً في مجالات الابتكار والاختراع والتكنولوجيا، وكيف لا وهي تستثمر وتحترم الإنسان الذي هو محور التقدم والتطور والتنمية الشاملة(بدران، ٢٠٠٣).

إنّ تأكيد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والاعتراف بها من قبل الأفراد يؤدي بدوره إلى تعزيز قيم المواطنة، كما يؤدي احترام هذه الحقوق إلى بناء الدولة المتقدمة وتطوير المجتمع، ومواجهة حالات التشرذم والانقسام والتبعية والغزو الثقافي بجميع أشكاله، والتي قد تواجهها المجتمعات البشرية في ظل التغيرات والتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم المعاصر في ظل العولمة. كما يؤدي الاعتراف بحقوق الآخرين واحترامها إلى تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، والى الالتزام بمصلحة الدولة العليا وإطلاق العمل الوطني بما يضمن توجيه طاقات المجتمع وإطلاق قدراته المادية والروحية؛ لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل، وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته، وتعميق النهج الديمقراطي وتعزيز مفاهيم المشاركة السياسية، والمساهمة في حفظ أمن واستقرار الوطن وتقدمه وازدهاره في جميع المجالات (العدوان،٢٠٠١).

ولعلّ ما يميّز حقوق الإنسان أنها حقوق غير قابلة للإنكار؛ لأنها ملك للإنسان باعتباره إنساناً ينتمي للجنس البشري، فهي مكونة لطبيعة الإنسان وملاصقة له، ولا يمكن التفريط بها أو التنازل عنها، وهي حقوق مكتسبة لكلّ شخص بحكم المولد، وتنطبق هذه الحقوق على سائر البشر كما أنها ملزمة لجميع الدول والجماعات في شتى أرجاء العالم أياً كانت نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، ولا يجوز لأيّ سلطة أن تحدّ منها أو تلغيها، بل على الدولة أن تكفلها وتحميها وتضمن حرية ممارستها دون قيود، سوى أن تمارس في حدود القانون، وفي الحدود التي لا تضر بالمجتمع والوطن. وما يميز هذه الحقوق أيضا عدم قابليتها للتجزئة، فهي حقوق مترابطة يعتمد بعضها على بعض بحيث لا يمكن إعمال بعضها دون الآخر، فالأفراد لا يستطيعون ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية في مجتمع تغيب فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لا يمكن تعزيز هذه الحقوق الأخيرة دون توفير هامش معين من الديمقراطية والحرية السياسية والمدنية (السكتاوي، ٢٠٠٣).

وفي الوقت الذي يتمتع فيه الفرد بالحصول على حقوقه وحرياته الأساسية، وتمكنه من ممارستها على أرض الواقع، فإنّه يتحتم عليه القيام بواجبات تجاه الجماعة والوطن الذي ينتمي إليه، فإذا لم يلتزم الفرد بواجباته فإنّ دور الفرد في هذه الحالة يكون معطلاً، وبتعطيل هذا الدور

تنعكس الآثار بالسلب على شخصية هذا الفرد ونموها، كما تنعكس علـى الجماعـة والـوطن عموماً، وكذلك يجب أن لا تكون ممارسة الفرد لحقوقه أو حصوله عليها وسيلة للنيل من حقوق الآخرين وحرياتهم المشروعة، ففي الوقت الذي يجب أن لا تؤدي ممارسة الإنـسان لحقوقـه وحرياته إلى إلحاق الضرر به شخصياً، يجب أن لا تصطدم مع حقـوق وحريـات الآخـرين والجماعة التي ينتمي إليها (موسى، ٢٠٠٢).

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الأردن:

حظيت مفاهيم حقوق الإنسان باهتمام كبير في المملكة الأردنية الهاشمية منذ نشأتها، إذ ركّز الدستور(القانون الأساسي) الصادر في ظل الانتداب البريطاني عام ١٩٢٨، على حريات وحقوق المواطنين الأردنيين في مواده (١٤- ١٥)، وبعد استقلال المملكة الأردنية صدر دستور عام ١٩٤٦ والذي احتوى على العديد من مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان، عندما نص بـصورة أوسع على حقوق الأردنيين وواجباتهم في المواد (٥-٢٣)، كما احتـوى الدسـتور الأردنـي الصادر عام ١٩٥٢- الدستور الحالي في المملكة الأردنية الهاشمية - على الحقوق والحريـات العامة، حيث نص الفصل الثاني منه على حقوق وحريات المواطن الأردني تمشياً مع الإعـلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والمواثيق الدولية الأخرى ذات الـصلة (عبـاهره، ٢٠٠٣).

و مع عودة الحياة الديمقراطية إلى الأردن في عام ١٩٨٩، ومع إلغاء العديد من القوانين التي وقفت عائقاً أمام الحريات، فقد سعى الأردن لترجمة حقوق الإنـسان علـى ارض الواقـع وبشكل عملي، وجعلها جزءًا من الحياة اليومية للمجتمع والفرد على السواء، وقد تجسد ذلك من خلال العمل على احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، والعمل على إدراج مبادئها ومفاهيمها في القوانين والتشريعات المحلية، والتزام السلطة بتوفير الضمانات القانونية والأدبية لحماية حقـوق الإنسان، وكرامته وحرياته الأساسية، التي أكدها الإعلان العالمي وجميع المواثيق والاتفاقيـات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص (العدوان،٢٠٠١).

وتعميقاً لمفاهيم حقوق الإنسان قام الأردن بإجراء العديد من الإصـلاحات الـسياسية، تمثلت بإلغاء الأحكام العرفية، وإجراء الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩، وإصدار الميثاق الوطني الأردني عام ١٩٩٠، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الأحزاب السياسية ١٩٩٢، وحريـة الصحافة، والتنظيمات السياسية المختلفة، كما ظهر على الساحة الأردنية العديد من المنظمـات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وأصبح هناك اهتمام أكبر بمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان فـي الكتب المدرسية وبعض المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات، بالإضافة إلى شـمول الدسـتور

الأردني على ما نسبته (٥١،٤%) من جملة الحقوق التي نصّت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما انضم الأردن إلى أغلب الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان (مشاقبة والصبح، ٢٠٠٣).

وعمل الأردن على بناء مؤسساته على قاعدة دستورية، تتيح للمواطن الحرية المسؤولة والعدل والمساواة والأمن، والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث، والتي أصبحت جميعها مصانة استناداً إلى القواعد القانونية العامة. كما وردت في الدستور والميثاق الوطني، وعدد آخر من القوانين التي تعالج الحريات العامة، والتي تؤكد على احترام التعددية السياسية، كما تعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، واحترام الرأي والرأي الآخر وتأكيد مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص(العدوان،٢٠٠١).

وبالرغم من قيام النظام السياسي الأردني بتوفير الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وتجسيد هذه الحقوق من خلال الدستور والتشريعات الوطنية المختلفة، يبقى الأهم من ذلك هو ضرورة توعية الأفراد بهذه الحقوق؛ لأن غياب الوعي وعدم معرفة الأفراد بحقوقهم التي كفلتها لهم المواثيق الدولية والدستورية والتشريعات الوطنية، يعد أحد الأسباب المهمة التي تحول دون ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم الأساسية، أو الدفاع عنها والتمسك بها، مما ينعكس سلباً على قدرة الأفراد للمشاركة بفاعلية في قضايا تنمية المجتمع، وفي مواجهة أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على إحساسه بالمواطنة والانتماء للوطن. وهنا تبرز أهمية تنمية الوعي بهذه الحقوق كأحد مكونات تنمية الوعي لدى الأفراد بحقوقهم، مما يؤدي بهم إلى المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ...إلخ، مما يسهم في تحقيق التقدم للمجتمع الذي ينتمون إليه(مراد، ٢٠٠٤).

إن إدراك الأفراد ووعيهم بمفاهيم حقوق الإنسان، سيؤدي بهم إلى احترام تنوع الثقافات والتسامح والحوار والتعاون، والتفاهم وزيادة الثقة المتبادلة، وسيؤدي إلى الوعي بوحدة الجنس البشري وتنمية عمليات التبادل الثقافي، وإلى المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والسياسية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، وهنا يأتي دور الجامعة في غرس قيم ومفاهيم حقوق الإنسان وتربية الأفراد عليها، بحيث تصبح جزءا مهما من حياتهم وممارساتهم اليومية، وتصبح أسلوب حياة يمارسه الأفراد / الطلبة بوعي وخلق ومسؤولية، بحيث تنعكس بالضرورة على حبهم لوطنهم ومجتمعهم وبيئتهم، وتتجذر فيهم أخلاقيات قيم العمل والعطاء والتسامح والتعاون والإيثار، وكذلك تتفتح شخصية الفرد / الطالب وتصقل طاقاته وإبداعاته؛ ليتمّ بذلك إيجاد شخصية قادرة على المحافظة والتمسك والدفاع عن حقوقها المشروعة والمكفولة بموجب

الدستور والتشريعات الوطنية، والقادرة على امتلاك المعرفة، وتحمل المسؤولية، وامتلاك مهارة التفكير النقدي والتخطيط المستقبلي ومهارة التكيف والمرونة مع العمل والمقدرة على البحث العلمي، والمقدرة على المساهمة في بناء الوطن وإعلاء شأنه.

مجالات و مضامين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الأردن:

ضمن الدستور الأردني الحالي الصادر عام ١٩٥٢ م الحقوق والحريات في التشريعات والقوانين الأخرى المكملة له، وانتهج الدستور الأردني خطاً واضحاً في طريقته لإقرار الحقوق والحريات، كما قرر وحدد الضمانات التي تكفل حمايتها، وذلك من أجل منح الأفراد القدرة على ممارسة هذه الحقوق والحريات والمشاركة في بناء وتنمية الوطن وتحقيق تقدمه وازدهاره. ويمكن توضيح هذه الحقوق والحريات من خلال ما يلي:

- **الحقّ في الحياة:** للإنسان الحقّ باحترام حريته الشخصية وكرامته وعيشه وسلامته، وعدم الاعتداء على حياته، وعلى الدولة أن تقوم بتوفير المتطلبات اللازمة للحفاظ على حياة الأفراد وحمايتها. وقد ورد هذا الحق في نص المادة (٧) من الدستور الأردني، وفي المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- **الحقّ في الأمن:** يعدّ من أهم الحريات الفردية، بل يشكل الأساس للحريات الأخرى، إذ لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق القانون، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص...إلخ. وقد ورد هذا الحق في المادتين (٨، ٩) من الدستورالأردني، وفي المواد (١١,٩,٨,٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(العضايله،٢٠٠١).
- **الحقّ في الجنسية:** الجنسية تمثل الرابطة القانونية التي تربط الفرد بالدولة، و الدولة هي التي تحدد كيفية منح الجنسية للأفراد، وكيفية الحصول عليها. وقد ورد هذا الحقّ في المادة (٥) من الدستور الأردني، وفي المادة (١٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (موسى، ٢٠٠٢).
- **الحقّ في حرية التعبير والرأي والصحافة:** وتعرف حرية التعبير بأنّها حرية التعبير عن الرأي كتابة وشفاهة، أو بأي وسيلة من وسائل التعبير عن الآراء والأفكار سواء بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الوسائل المرئية أو المقروءة (الرسائل، الإذاعة ،المسرح، الأفلام ،الكتابة...إلخ). وقد ورد هذا الحق في المادة (١٥) من الدستور الأردني، وفي المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الرشدان، ١٩٩٩).

- **الحقّ في سرية المراسلات:** ويقصد به ضمان الحفاظ على سرية المراسلات للأفراد داخل الدولة وخارجها، ويشمل هذا الحق كذلك حظر الرقابة على المراسلات والمخاطبات سواء أكانت بريدية أم برقية أم هاتفية، إلا بالحدود المنصوص عليها في القانون. وقد ورد هــذا الحقّ في المادة (١٨) من الدستور الأردني، وفي المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (العضايلة،٢٠٠١).
- **الحق في حرية الاجتماع:** للأفراد الحق في الاجتماع لفترة من الزمن للتعبير عن آرائهــم بالمناقشة أو تبادل الرأي أو الدفاع عن رأي معين وإقناع الآخرين بالعمل به ضمن حــدود القانون، ولا تتم حرية التعبير والفكر والرأي إلا بحرية الاجتماع التي تعدّ عنصراً أساســاً في الحياة السياسية والاجتماعية لأيّ دولة. وقد ورد هذا الحق في المادة (١٦) من الدستور الأردني، وفي المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الرشدان، ١٩٩٩).
- **الحقّ في تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية:** للأردنيين الحــقّ فــي تــأليف وتــشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الغاية المشروعة والمتفقة مع القانون. وقــد ورد هــذا الحق في المادة (١٦) من الدستور الأردني، وفي المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والــسياسية(موســى، ٢٠٠٢).
- **الحقّ في العمل:** العمل هو الوسيلة الأولى لضمان معيشة الإنسان واستقرار حياته، وبذلك فقد اهتم الأردن بحق الأفراد في العمل وذلك من خلال القوانين التي أصــدرها لمواكبــة التطورات الداخلية والخارجية؛ من اجل المحافظة على حقوق الأفراد وحمايتهم وضــمان الحياة الكريمة لهم. وقد اتضح ذلك في نص المادة (١٣) من الدســتور الأردنــي، وفــي المادتين (٢٣، ٢٤) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادتين (٦، ٧) من العهــد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المادة (٢٢) مــن العهــد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الرشدان ، ١٩٩٩).
- **الحقّ في التعليم:** للأفراد الحقّ في الحصول على التعليم وحريتهم في تلقي العلم، وحقهــم في تلقين العلم للآخرين، وقد كفل الدستور الأردني حق الأفراد في التعليم وجعله إلزاميــاً ومجانياً في المرحلة الابتدائية والإعدادية، ومجانياً في المرحلة الثانوية. وقد ورد هذا الحقّ في المواد (٦، ١٩، ٢٠) من الدستور الأردني، وفي المادة (٢٦) من الإعــلان العــالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (١٣) من العهــد الــدولي الخــاص بــالحقوق الاقتــصادية والاجتماعية (عباهرة ، ٢٠٠٣).

- **الحقّ في حرية تكوين النقابات والاتحادات:** للأفراد من (العمال، والمهندسين، والأطباء، والمحامين ...إلخ)، الحقّ في تشكيل نقابات مهنية لغايات تنظيم أمور المهنة وتطويرها وتحسين مستوى المهنة من خلال المؤتمرات والدورات والبعثات، إضافة إلى البعد الاجتماعي المتمثل بالإسكان والتدريب والتقاعد وغيرها من الأمور التي تقع في نطاق المهنة المعنية. وقد ورد هذا الحق في المادة (٢٣) من الدستور الأردني، وفي المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(عساف ،١٩٩٩).
- **الحقّ في حرية التنقل والانتقال:** للفرد الحقّ في تحديد مكان إقامته والانتقال من مكان إلى آخر، دون أن تحظر عليه الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المحددة في القانون، وذلك لمقتضيات أمن الدولة الداخلي والخارجي. وقد ورد هذا الحق في المادة (٩) من الدستور الأردني، وفي المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (عساف، ١٩٩٩).
- **الحقّ في الشكوى وتقديم العرائض:** للفرد الحقّ في اللجوء إلى السلطات العامة والاتصال بها مباشرة؛ لينقل إليها شكواه أو اعتراضه أو مطالبه حول موضوع ما أو شأن معين، يتصل به طالبا التدخل في الأمر ورفع الظلم. وقد ورد هذا الحق في المادة (١٧) من الدستور الأردني.
- **الحقّ في حرمة المسكن:** للمواطن الحرية في اختيار المسكن واستعماله وتغييره، وهذه الحرية ليست مطلقة بل نسبية وفق اقوانين وما يستلزمه النظام العام. قد ورد هذا الحقّ في المادة (١٠) من الدستور الأردني، وفي المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (١٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (عباهرة، ٢٠٠٣).
- **الحقّ في المساواة:** ويقصد بها المساواة القانونية والتي تعني مساواة الناس جميعاً أمام القانون في الحقوق والواجبات والحماية القانونية دون تمييز بسبب اللون أو الدين أو العرق أو الجنس أو الطبقة أو الثروة ...إخ. وقد جاء هذا الحق في المادة (١٦) من الدستور الأردني، وفي المادتين (٢،١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (٢٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الرشدان، ١٩٩٩).
- **الحقّ في الملكية الخاصة:** للفرد الحقّ في التملك الخاص، لكن ليس على حساب الآخرين، والدولة هي المسؤولة عن حماية هذه الأملاك، ووضع القوانين التي تحمي هذه الحقوق، والدولة لا تتدخل إلا إذا تعارضت هذه الملكية مع الصالح العام، وإذا كانت هناك ضرورات اجتماعية، ولا يتم ذلك إلا بموافقة صاحب الملك، ومقابل تعويض عادل حسبما

يعين في القانون. وقد ورد هذا الحقّ في المادتين (١٢،١١) من الدستور الأردنـــي، وفـــي المادة (١٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(موسى، ٢٠٠٢).

- **الحقّ في حرية العقيدة والعبادة:** ويقصد بها حرية الشخص في اعتناق الدين أو المبدأ الذي يريده، وحريته في ممارسة شعائره في الخفاء أوالعلن، وحريته في الاعتقاد بأي دين، وحقه في عدم فرض دين معين عليه، أو أن يجبر على ممارسة المظاهر الخارجية أو الطقــوس المختلفة للدين، وحريته في تغيير دينه أو عقيدته، كل ذلك يجب أن يتم في حـــدود النظـــام والآداب العامة والنظام الاجتماعي السائد في المجتمع الأردني. وقد ورد هذا الحق في نص المادة (١٤) من الدستور الأردني، وفي المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنـــسان (ابو شماله، ٢٠٠٩).

- **حقّ احترام الأقليات:** تقوم الدولة بحماية الأقليات العرقية والدينية والـــسماح لهـــم بالقيـــام بممارسة شعائرالأديان طبقا للعادات المرعية في المملكة الأردنية، وكذلك حق الجماعـــات بتأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها، على أن تراعي الأحكام العامة المنـــصوص عليها في القانون. وقد ورد هذا الحقّ في المادتين (١٤، ١٩) من الدستور الأردني، وفـــي المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعليه فقد اهتم الأردن منذ تأسيسه بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان والتـــي تجـــسدت فـــي الدساتير الأردنية، والتي كان آخرها دستور عام ١٩٥٢م، والذي تضمن العديـــد مـــن البنـــود والنصوص التي تؤكد على مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان، والتي جاءت في أغلبها متفقـــة مـــع الإعلانات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال مع مراعاة خصوصية المجتمع الأردني العربـــي الإسلامي، كما أن هذه الحقوق تم تفصيلها بشكل أكبر في الميثاق الـــوطني الأردنـــي الـــصادر عام١٩٩٠م، والذي تضمن تفصيلا وتوضيحا لبعض الحقوق الأساسية للمواطن الأردني، وكيفية ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع. كما ساهم التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن منـــذ عام ١٩٨٩، وإجراء الانتخابات النيابية، وإصدار قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٢م، والتي تلاها أيضاً إجراء الانتخابات النيابية والبلدية في ظلّ التعددية الحزبية، ساهمت جميعهـــا فـــي ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، والتي تبلورت في ممارسة المواطنين لحقوقهم من خلال المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة في عمليـــة صـــنع القـــرار والتعبير عن الرأي وغيرها. ومما عزز ذلك أيضاً دعم جلالة الملك عبـــد الله الثـــاني لمـــسيرة حقوق الإنسان في الأردن ومتابعتها، وتبلور ذلك أيضا من خلال توقيع الأردن ومصادقته على أغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك العمل على إيجاد المراكـــز

المتخصصة، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال متابعة وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في الأردن والعالم.

ج. دور الجامعات الأردنية في تعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان:

إنّ تأصيل قيم المواطنة انطلاقاً من مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان ضمن الاعتبارات القيمية في تكوين طلبة الجامعات، يعدّ أمراً في غاية الأهمية؛ لأنّه يعني تأكيد حقّ الوطن في كل ما يتعلق برؤية الفرد وجهوده لتحقيق ذاته ومكانته، وعليه فإن تربية المواطنة تعد من أكثر الموضوعات أهمية في مجال التربية المعاصرة، وذلك لدورها في ترسيخ قيم المواطنة في سلوك الطلبة وقدرتها على تحديد مكانة ودور الطالب الجامعي في النسيج الاجتماعي، وفي تعزيز قيم المواطنة (الولاء، الانتماء، الديمقراطية، المساواة والعدل ...إلخ)، على اعتبار أن تعليم قيم المواطنة هو الضمان الأمثل لإتاحة الفرصة أمام الطلبة لممارسة أدوار اجتماعية معّينة، الأمر الذي يعني رؤية جديدة في فهم انعكاسات المناخ الجامعي في جملته على تنمية قيم المواطنة، هذا إلى جانب البعد المتعلق بحقوق وواجبات المواطنة.

لم يعد الاهتمام بتربية المواطنة ترفاً فكرياً، بل أصبح ضرورة تحتاجها المجتمعات المختلفة المتقدمة منها والنامية، الغنية والفقيرة على حدّ سواء، ذلك لأهمية هذه التربية في تحقيق تقدم المجتمعات وتطورها؛ لأنّ هذه التربية هي المسؤولة عن تحديد رؤية الفرد ومكانته في المجتمع، وتحديد مسؤولياته، وإعداد الناشئين والشباب للدخول والمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع عن طريق إكسابهم المعارف والمفاهيم والاتجاهات والمهارات السلوكية اللازمة، بالإضافة إلى قدرة هذه التربية على تأهيل الطلبة لمواجهة المشكلات المختلفة، ومنحهم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، واستخدام التفكير الناقد في التعبير عن اتجاهاتهم، والعمل على تعزيز مفاهيم الولاء والانتماء والمسؤولية والاعتزاز بالوطن (مكروم،٢٠٠٤).

وقيام الجامعة بدورها بتعزيز مفاهيم تربية المواطنة، يعني امتلاك الطالب الجامعي رؤية واضحة ومحددة لمكانته في المجتمع الذي يعيش فيه، لتحقيق ذاته والوفاء بالتزاماته ومسؤولياته (Osborne & Goodrich,1999)، على اعتبار أنّ المواطنة هي أحد مصطلحات "حقوق الإنسان"، إذ يكون على الفرد واجب الدفاع عن حقوقه وحرياته متى علم بها، ومن ثم يكون الاهتمام بتدريب الفرد على ممارسة حرياته من خلال امتلاك القدرة على التعبير، والنقد البناء، واقتراح البدائل والحلول لمختلف المشكلات والتحديات. وتتضح مسؤولية الجامعة في تعزيز تربية المواطنة أيضاً من خلال تنمية ما يمكن تسميته "بثقافة المواطنة" لإثراء وعي الطالب بواجبات دوره تجاه قضايا ومشكلات المجتمع (Cardner,2000).

لقد ظهرت العديد من الآراء والأفكار التربوية حول المواضيع التي يجب أن تركّز عليها تربية المواطنة في الجامعات، فقد رأى البعض ضرورة أن تركز تربية المواطنة على مواضيع محددة، مثل التربية الوطنية، والتربية للسلام، والتربية على حقوق الإنسان وغيرها من الموضوعات التي تساعد على نمو الوعي بالوظائف الأساسية للنظام السياسي، ونمو الاتجاهات الخاصة بالتسامح الديني والسياسي والانفتاح الثقافي، وتقدير دور الثقافات الأخرى في الحياة والمجتمع، في حين رأى البعض الآخر ضرورة أن تتضمن تربية المواطنة بالإضافة إلى ما ذكر، أنشطة لها فوائد تربوية مثل المشاركة في الاتحادات والمجالس الطلابية، والأنشطة الخيرية وغيرها، لتصبح بذلك المواطنة طريقة حياة وسلوك للطلبة داخل البيئة الجامعية وخارجها (المجادي، ١٩٩٩).

إن قيام الجامعة بتعزيز تربية المواطنة لدى طلبتها انطلاقاً من مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته، سيؤدي إلى تنمية الوعي بالثقافة السياسية لدى الطلبة، بحيث يصبح لديهم معرفة ووعي بإيديولوجية الفكر السياسي، ونظام المعتقدات والرموز والقيم التي تشكل بيئة العمل السياسي في المجتمع، ومعرفة الأفراد بحقوقهم وما يترتب عليها من واجبات، لتعزز بذلك عوامل الثقة بالقرار السياسي، والالتزام بالدستور والقانون. كما أنّ تعزيز تربية المواطنة يؤدي إلى تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية، بحيث يتم تهيئة الطلبة للمشاركة في التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، إنها المشاركة التي تعني في ذات الوقت القدرة على تحمل المسؤولية وتعميق مفاهيم الولاء والانتماء والرغبة في العمل الوطني. كما أنّ تربية المواطنة تعمل على تحقيق التجانس والانسجام بين الطلبة في الجامعة وفي المجتمع المحلي من الناحية السياسية والاجتماعية، وتعمل على غرس الشعور بالولاء والانتماء، وإيجاد الإحساس المشترك بالتضامن والهوية القومية، والوحدة الوطنية، لتتوحد بذلك الإرادة الفردية مع الإرادة الجماعية تجاه قضايا المجتمع ومستقبله (الخميسي،٢٠٠٠).

وتعد المرحلة الجامعية من أهم المراحل التي يمر بها المتعلم، على اعتبار أنها تمثل مرحلة التكوين والنضوج العقلي، والمعرفي، والثقافي والجسمي، بالإضافة إلى أنها تقدم عملية تعليمية منتظمة تستهدف فكر المتعلم وسلوكه، واتجاهاته النفسية والاجتماعية والسياسية وغيرها، من خلال القيام بمراجعة شاملة لتصحيح الفكر الخاطئ وتوجيه السلوك المنحرف نحو الأفضل، وتنمية وعي المتعلم بمجتمعه وما يحيط به من مشكلات وتحديات تحول دون ارتقاءه وازدهاره وتضع أمامه الحلول الممكنة والسبل الكفيلة بتقدمه (شلدان،٢٠٠٦).

وبذلك تشكل مرحلة التعليم الجامعي إحدى المراحل المهمة في مسيرة الإنسان الحياتية، تاركه عبر أحداثها وخبراتها وتجاربها وتفاعلاتها بصمات عميقة في شخصية الإنسان الاجتماعية، بالتالي يمكن اعتبار هذه التجارب عوامل مركزية في تحديد ورسم الشخصية الاجتماعية للمتعلم، فإما أن تجعل منه مواطناً صالحاً يمتثل في سلوكه لمفاهيم وقيم المواطنة، بحيث يستطيع التكيّف مع بيئته المحيطة اجتماعياً وطبيعياً، وإما أن تغرس فيه بذور التوتر والاختلال، الأمر الذي يفضي إلى وجود الشخصية المضطربة التي تتازعها عوامل الانحراف والانحلال (الشويحات،٢٠٠٧).

ونتيجة للتغيرات والتطورات التي أصابت العالم في كافة المجالات منذ بداية القرن العشرين، فقد تطور دور الجامعات، إذ لم يعد يقتصر على التدريس، وإنما تطور إلى الاهتمام في البحث العلمي، ثم تطور إلى خدمة المجتمع، حيث بدأت بعض الجامعات تخرج عن دورها التقليدي في التدريس والبحث العلمي إلى مجال خدمة المجتمع، حيث انخراط الجامعة في المجتمع وإسهامها في حل مشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها (العمري، ١٩٩٥).

وبذلك أصبح دور الجامعة يقوم على ثلاث وظائف متداخلة مع بعضها بعضاً، وتعمل معا باتجاه واحد، حيث إنّ وظيفة الجامعة في التدريس شكّلت وسيلة لنقل المعرفة ونشرها، ووظيفتها في البحث العلمي شكلت وسيلة لخلق المعرفة وزيادة حجمها، ووظيفتها في الخدمة العامة أو خدمة المجتمع وسيلة لتطبيق المعرفة وتوظيفها عمليا على ارض الواقع، لذا أصبح للجامعة دور في تحقيق التنمية الثقافية والتوعية الفكرية والسياسية، بما يتفق مع فلسفة المجتمع وأهدافه، وأصبح دور الجامعة ووظيفتها يتعدى الأوضاع الراهنة أو الحالية التي تعيشها المجتمعات، بل أصبح دورها يبحث عن التحديات المستقبلية لاتخاذ الإجراءات ووضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه التحديات قبل حدوثها (نوفل، ٢٠٠١).

إنّ دور الجامعة يبرز بشكل واضح وجلي من خلال المهمة الأساسية التي وجدت من اجلها، وهي مهمة صياغة وتشكيل الطلبة فكراً ووجدانًا وفعلاً وانتماء، لأنّ قيادات المجتمع وفي مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية، تأتي من خريجي الجامعات، فدرجة مساهمة هؤلاء الخريجين وانتمائهم لمجتمعاتهم، يعتمد بدرجة كبيرة على ما قدم لهم من علوم ومعارف ومهارات في مختلف المجالات، وخاصة في مجال تربية المواطنة وما تم تقديمه من قيم وكيفية ممارستها على ارض الواقع.

لقد أصبح التعليم الجامعي في العصر الحالي من أهم المقومات الرئيسة للدولة، وأصبح إنشاء الجامعات في جميع دول العالم على اختلاف أحجامها ومستويات نموها من أهم الأولويات، وذلك للدور الكبير الذي تقوم به في تحقيق التقدم والرقيّ للمجتمعات التي توجد فيها، باعتبارها مراكز رائدة للعلم والتطور وتنمية المعارف والعلوم والمهارات المختلفة، فهي تمثل مكان العقل في جسد المجتمع، لما يتوفر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا، على التعامل مع المشكلات والتحديات التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، كما أنّ التعليم الجامعي نال اهتمام العديد من المهتمين بقضايا التعليم والقائمين على وضع السياسات التعليمية والتربوية والتعليمية والمهنية والاقتصادية، وذلك للدور الكبير الذي يؤديه التعليم الجامعي في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وأصبح التعليم العالي من ركائز النظام التربوي؛ لأنه يمثل مرحلة نهائية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة بدرجة عالية معرفياً ومنهجياً لقيادة التنمية بمفهومها الشامل، فالتعليم العالي يعد بمثابة بيت الخبرة ومجمع الاستشارات في المجتمع، كما أنّه يعمل على تزويد الدولة بكافة التخصصات التي تساهم في صنع الوطن ومستقبله، ويمثل استثمارا في رأس المال البشري(عبد الحي، ٢٠٠٦).

تعد الجامعة المرحلة الأولى التي ينطلق منها الطلبة الذين يمثلون مرحلة الشباب إلى الاستقلال والاعتماد على الذات، ويجد الطلبة فيها حرية الحركة والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وفي الجامعة تتلاقى الثقافات المحلية للطلبة، حيث يلتقي طلبة الريف والقرى مع طلبة الحضر والمدن في مناخ الثقافة القومية، كما يتآلف فيها أبناء الوطن مع أبناء الأقطار العربية والأجنبية، مما يسهم في إثراء ثقافتهم بمختلف جوانبها. وتجمع مؤسسة الجامعة في ثوابتها بين طرفي المحافظة والتجديد، فعليها من ناحية أن تستجيب لمقاصد المجتمع الذي أسسها من اجل ترسيخ مقومات تمايزه الحضاري، ودعم ترابطه وتماسكه الاجتماعي ووحدته الوطنية، والوعي بمفاهيم ومقومات المواطنة، وعلاقتها بالحقوق والواجبات، ويضاف إلى ذلك من ناحية أخرى مهماتها المجتمعية في إيجاد مقومات الحيوية والتجدد والنماء في كيان المجتمع تمكيناً له من الإفادة من تجاربه ومن تجارب الحضارات الأخرى (عمار،٢٠٠٠).

ويزداد دور الجامعات أهمية في العصر الحالي – عصر العولمة – العصر الذي تذوب فيه القيم وتنحل فيه الأخلاق وتتصارع فيه الأفكار والمفاهيم، وتكثر فيه الاتجاهات والأيدولوجيات، وتضعف فيه روح الجماعة، وتقوى فيه روح الأنا والفردية، وتتراجع فيه مفاهيم الانتماء وحبّ الوطن. وفي ظل هذه الأوضاع، فإنّ الحاجة غدت ملحة إلى تعليم جامعي يعد الطالب إعداداً يجمع بين الشمول والتخصص بحيث يسهل عليه الانتقال من تخصص إلى

تخصص قريب منه، بحيث يتمكن من خلال إعداده الشامل إلى أن يواكب التغيرات والتطورات والتجديدات داخل تخصصه، وأن يتيح التعليم للطالب الجامعي القدرة على التعبيرعن رأيه في نظم الدراسة ومحتوياتها، بالإضافة إلى التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع الملتحقين بالتعليم الجامعي. كما أن الجامعة في ظل هذه الأوضاع مطالبة بالتركيز على الجانب التربوي، بحيث تكون هناك تربية تجمع بين المحلية والعالمية، بين التقارب الأسري والتقارب المجتمعي والتقارب العالمي، بحيث تعمل على إيجاد خريج منتمٍ لوطنه، مطّلع على الثقافة العالمية، ومتخصص في مجال معين. كما يمكن للجامعة أن تدرس عناصر الثقافة الوطنية والقومية بغض النظر عن نوع الدراسة التي يتلقاها الطالب وذلك دون تعصب أو تشدد ضد الثقافات الأخرى (الدويري،٢٠٠٧).

إنّ فلسفة التعليم العالي الجامعي في الأردن تحددت من خلال العمل على تحقيق عدد من الأهداف تمثلت في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في حقول المعرفة المختلفة لتلبية حاجات المجتمع، والعمل على تعميق مفاهيم العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية، وتعزيز مفاهيم الانتماء الوطني والقومي، ورعاية النهج الديمقراطي وتعزيزه بما يضمن حرية العمل الأكاديمي وحق التعبير، واحترام الرأي والرأي الآخر، والعمل بروح الفريق وتحمل المسؤولية، واستخدام التفكير العلمي الناقد، وتوفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع، والتميز والابتكار وتنمية الاهتمام بالتراث الوطني والقومي، والقيام بالبحث العلمي وتشجيعه، والعمل على خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته، والإسهام في خدمة المجتمع العربي، وتعميق أواصر التعاون العلمي والثقافي والتقني مع الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية، وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة والمتطورة (إرشيد،٢٠٠٧).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتطبيقها على أرض الواقع، خصوصاً تلك الأهداف المتعلقة بتعزيز الانتماء الوطني والقومي، والذي تتمخض عنه بالضرورة الأهداف الأخرى، فإن على الجامعات الأردنية أن تعمل على تعزيز مفاهيم تربية المواطنة انطلاقاً من التركيز على التوعية بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لأن وجود الإنسان المنتمي لمجتمعه، والمتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية والقادر على التفكير والإبداع، والقادر على القيام بواجباته الأساسية تجاه وطنه وأمته، هو المحور الأساس لتقدم المجتمع وتطوره في مختلف المجالات والميادين. ويمكن أن يتبلور دور الجامعات الأردنية في تعزيز تربية المواطنة لدى طلبتها من خلال ما يلي:

أولا : التدريس (التعليم): يعدّ التدريس الجامعي الوظيفة الأولى والأهم التي تقوم بها الجامعات، والتي تقوم أساساً على تقديم جملة من المعـارف والمهـارات والقـيم والاتجاهـات المتـصلة بالموضوعات الدراسية التي تقدمها الجامعات لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى بلوغها. وتـسعى الجامعات من خلال عملية التدريس إلى إعداد جيل مثقـف قـادر علـى متابعـة التطـورات والاكتشافات العلمية المتتابعة، بمعنى إعداد القيـادات الفكريـة والعلميـة والأدبيـة والمهنيـة بمستوياتها المختلفة، التي تخدم مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة ويكون لديها القدرة علـى التطوير وإحداث التغيير، ويمكن القول إنّه من خلال هذه الوظيفة يبرز دور كلّ من (أعـضاء هيئة التدريس، الطلبة، المناهج الدراسية)، حيث يمكن أنّ توظّف هذه العناصر جميعها في تعزيز تربية المواطنة من خلال تعميق الوعي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وذلك من خلال مـا يلي :

١. **أعضاء هيئة التدريس:** تشكل الجامعة كمؤسسة نسقاً اجتماعياً، يعتبر عضو هيئة التـدريس أهم مدخلاته، فهو الذي فوضه المجتمع لمهمة نقل المعارف وتنمية القيم والاتجاهات والمهارات لدى الطلبة، لذا يتطلب منه أن يكون بمثابة القدوة الحسنة لهم، إذ أن الاختلاف في الممارسـات السلوكية التي يتبعها المدرسون لها أثرها الواضح والمباشر في سلوك الطلبة وفي نمط تفكيرهم، كما أن تأثير الأستاذ على الطلبة ليس مقتصرا على المجال العلمـي المـرتبط بالمحاضـرات والدروس العلمية، بل أن الطلبة يتطلعون إلى أساتذتهم أكثر من ذلك، حيث يعتبـرونهم نمـاذج يحتذى بها، ومن خلال ذلك يمكن أن يكون الاساتذه قدوة حسنة ونموذجاً يحتذى للطلبة من خلال توعية الطلبة بالحقوق والحريات الأساسية المتوفرة لهم، والتـي ضـمنها الدسـتور والنظـام السياسي، وكذلك تحديد الواجبات التي عليهم القيام بها تجاه الجامعة، وتجاه المجتمـع، وتجـاه الوطن والأمة التي ينتمون إليها، وكذلك يمكن أن تتعزز مفاهيم تربية المواطنة وقيمها من خلال ممارسات وسلوكات أعضاء هيئة التدريس داخل الحرم الجامعي ومـن خـلال المحاضـرات والمناقشات والندوات والمؤتمرات المختلفة المتعلقة بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان، وفي المقابل فإنه لن يكون لعضو هيئة التدريس القدرة على القيام بهذه المهام، ما لم تتوفر له الحرية الأكاديمية التي تسمح له بالحوار الحر المسؤول وحرية التفكير والنقد البناء، والقدرة على طرح الرأي والرأي الآخر، والاطلاع على مختلف مصادر الفكر، الأمرالذي يؤدي بدوره إلى تكريس ثقافة الحوار الحر المبني على العقلانية والمنطق والنقد والبعد عن التلقي والتلقـين والخـضوع السلبي (بغدادي،٢٠٠٦).

ويمكن أن يعمل عضو هيئة التدريس على توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وتعزيز قـيم المواطنة من خلال ما يلي:

- السماح للطلبة بالنقاش والحوار حول قضايا حقوق الإنسان والمواطنة.
- السماح للطلبة بالنقاش حول القضايا السياسية التي تهم الوطن على المستوى الداخلي والإقليمي والخارجي.
- التعامل مع الطلبة دون تمييز لاعتبارات الجنس أو اللون أو العرق أو غير ذلك.
- مشاركة الطلبة في البرامج والأنشطة المختلفة التي يمارس الطلبة من خلالها حقوقهم المختلفة.
- تشجيع الطلبة على القيام بواجباتهم تجاه الجامعة والمجتمع والوطن.
- تشجيع الطلبة على المشاركة في الحياة السياسية وممارسة حقوقهم علـى ارض الواقـع دون التعدي على حقوق الآخرين وحرياتهم.

٢. **الطالب الجامعي:** والذي يعد المحور الرئيس للعملية التعليميّة – التعلميّة في الجامعة، و يعد بخصائصه وصفاته من أهم المدخلات التعليمية في النظام الجامعي، إذ إنّ جميع الأهداف العامة والخاصة والوظائف والمهام المتعددة التي تقوم بها الجامعة، مقدمة بمجملها نحو إعداد الطالـب إعداداً يفي بمتطلبات المجتمع، ومن هنا فإن على الجامعة أن تدرك في تعاملها مع الطالب بأنه أصبح في مرحلة عمرية لها صفاتها وسماتها، والتي هي ربما تختلف عن باقي أفراد المجتمع، حيث النمو العقلي والذي لم يعد ينحصر في العلوم التي يدرسها، بل أصبح يتخطاها إلى استخدام هذه القدرات في حياته العملية. بالإضافة إلى بروز الرغبة لدى الطالب في امتلاك فلسفة معينة في الحياة التي يعيشها، وكذلك ظهور ما يعرف بمواقع تقدير الذات التي تجعل الطالـب يـسلك السلوك الذي يؤدي فيه إلى الشعور بأنه إنسان له قيمته ويستطيع أن يقـوم بأعمـال وينجزهـا بنجاح ليكون موضع تقدير للمحيطين من حوله، وفي هذه المرحلة أيضا تزداد ثقة الطالب بنفسه والاعتماد عليها، والاستقلال بها، ومفاخرته بأن له رأي حر مستقل، وأنـه لا يخـضع لـرأي الآخرين، أي بروز ما يسمى "بحرية الإرادة " (ارشيد,٢٠٠٧). وبذلك فإن الطالب يستطيع مـن خلال تربية المواطنة، أن يعرف الأحداث المعاصرة، وأن يشارك في شـؤون المجتمـع، وأن يكون قادراً على تحمل المسؤولية ويهتم بشؤون الآخرين في مجتمعه، ويلتزم بالـسلوك الجيـد والأخلاق الحميدة، وتتكون لدية المقدرة على مناقشة الأفكار والآراء المختلفة، ويكون بالتـالي قادراً على اتخاذ القرار المناسب، ومعرفة أنظمة الدولة وقوانينها، ليكون بـذلك وطنيـاً محبـاً ومخلصاً لوطنه وأمته(Dynneson,1992).

من هنا تأتي أهمية توعية الطلبة من خلال تربية المواطنة، بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتنمية قيم المواطنة، وكيفية ممارسة هذه الحقوق والقيم على أرض الواقع، بحيث تصبح سلوكاً يمارسه الطلبة في حياتهم الجامعية مع زملائهم و أساتذتهم والإداريين والعاملين في الجامعة، ويستطيعون أيضاً أن يدركوا أنّ للجامعة حقّ الانتماء إليها، وهذا الحقّ يتطلب القيام بواجب المحافظة على محتوياتها وممتلكاتها وعدم العبث بها باعتبارها ملكا للجميع يجب المحافظ عليه، وضرورة التعاون مع الآخرين، وإعلاء مبدأ التسامح، ونبذ العنف، وطرح الرأي والرأي الآخر، وأن تسود ثقافة الحوار، واحترام الآخرين، وضرورة أن يعي الطالب أنّ حريته تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، وكذلك على الطالب واجب الافتخار والاعتزاز بهذه المؤسسة التعليمية التي يتلقى فيها العلم، ومعاني الانتماء والولاء للوطن. ليس هذا فحسب، بل على الطالب أيضاً أن يمارس ما تعلمه في الجامعة فيما يتعلق بتربية المواطنة في مجتمعة، حيث المشاركة السياسية، والتعاون، والتسامح، ونبذ العنف، والافتخار والاعتزاز بالوطن، والقدرة على تحمل المسؤولية وغيرها.

٣. **مناهج التعليم:** وهي عبارة عن مقررات دراسية تضم مجموعة من المعارف والعلوم والخبرات، التي تعمل على تنمية علمية وفكرية ومهارية تجعل من الطلبة أفراداً مسلحين بالمعرفة الكاملة المتخصصة لسد حاجات المجتمع من القوى العاملة المطلوبة في كافة المجالات. ومناهج التعليم الجامعي تعتبر ذات أهمية خاصة، فهي حلقة الوصل بين عضو هيئة التدريس والطالب الجامعي، وانطلاقاً من دورها باعتبارها محوراً يحّدد العلاقة بين الأستاذ والطالب، فإنّه يجب أن تخضع لعملية تخطيط وتطوير علمي سليم، تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع ومتطلباته، والتحديات القائمة، وهنا لابد أن تراعي المناهج الجامعية في مجال تعزيز تربية المواطنة المتطلبات التالية:

- تزويد الطالب بالمعارف والقيم والاتجاهات التي تنمي مفاهيم الولاء والانتماء والهوية لديه.
- تزويد الطالب بالمعرفة والمعلومات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة منها في خدمة وطنه وأمته.
- إكساب الطالب المهارات الاجتماعية التي تساعده في كيفية التعامل مع الآخرين والمساهمة والاهتمام بشؤونهم، واحترام شعورهم ووجهات نظرهم (جابر،١٩٩٩).
- معرفة الطالب بالأنظمة السياسية التي يعيش في ظلها، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- معرفة الطالب بالظروف العالمية المتغيرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى يدرك دوره وموقفه تجاه هذه المتغيرات، ومساندته لمجتمعه في ظلّ هذه الظروف (الحبيب،٢٠٠٥).
- غرس حب الوطن في نفوس الطلبة ليزدادوا اعتزازا به مع العمل من أجل تقدمه وإعلاء شأنه.
- غرس روح المبادرة للأعمال الخيرية والتطوعية التي تسهم في تأصيل معنى المواطنة.
- توعية الطلبة بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، مع ضرورة الموازنة بينها وبين القيام بالواجبات التي عليهم القيام بها تجاه الوطن.
- تعزيز الانتماء الوطني عند الطلبة والولاء للعرش الهاشمي والاعتزاز بالثوابت الأردنية.
- توعية الطلبة بإمكانات الدولة الأردنية ومقدراتها وإدراك قضايا المجتمع الأردني وحاجاته وتحدياته وطموحاته.
- توعية الطلبة بدور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على حقوق الأفراد.
- توعية الطلبة بضرورة الالتزام بمبادئ مجتمع التعددية القائم على احترام التنوع، وتقبل الآخر، ونبذ التعصب والعنف بمختلف أشكاله العرقية، والعقائدية، والمذهبية...إلخ.
- توعية الطلبة بضرورة ممارسة دورهم كمواطنين فاعلين في المحافظة على الأمن الوطني الأردني، والوعي بمرتكزاته وأبعاده وبالمؤثرات الداخلية والخارجية (الدويري،٢٠٠٧).
- توعية الطلبة بالمفاهيم والمعلومات والقيم والمهارات السلوكية للعيش في مجتمع آمن، كاحترام سيادة القانون، والتمسك بقيم السلام، والعدالة الاجتماعية والتسامح (الحامد،٢٠٠٧).
- توعية الطلبة بمسؤولياتهم في تعزيز الهوية الأردنية العربية الإسلامية.
- توعية الطلبة بضرورة الالتزام بأساسيات المواطنة وممارستها على ارض الواقع حيث الحرية المسؤولة والمشاركة الفاعلة، والمساواة، و تكافؤ الفرص، والتضامن، والتعاون والمحافظة على الممتلكات العامة (الشويحات،٢٠٠٧).
- فهم الطلبة لطبيعة النظام التشريعي والتنفيذي والقضائي للبلد الذي يعيشون فيه، واحترامهم للقوانين والأنظمة.
- تعليم الطلبة قيم المواطنة، وضرورة المشاركة في القرارات السياسية التي تؤثر في مجرى حياتهم في البيئة المحلية (سعادة،١٩٩٠).
- تعزيز مفاهيم الإيمان بالوحدة الوطنية باعتبارها ضرورة حتمية للتقدم.

- تعزيز مفهوم تحمل المسؤولية، وممارسة الأساليب العقلانية في الحوار والعمل بروح الفريق وممارسة العمل الجماعي.
- تنشئة أفراد مكتملين روحياً وجسمياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً، واعين لحقوقهم، ملتزمين بواجباتهم، منتمين لوطنهم ومعتزين بأمتهم.
- تعزيز مفاهيم التسامح والتعاون والديمقراطية والحوار وتحمل المسؤولية، ونبذ العنف وغيرها.
- تقوية شعور الطالب بالانتماء لوطنه، وتقوية إيمانه بأهدافه وتوجيهه توجيها يجعله يفتخر بوطنه.

٤. **طرق التدريس:** والتي تشكل المحور الرئيس في تفاعل الطالب مع عضو هيئة التدريس، ويعتبر استغلال هذا الأسلوب للربط بين ما يطرحه المنهاج والواقع الذي يعيشه الطلبة هدفاً جيداً لتفعيل دور الطلبة، وتوعيتهم بحقوقهم وكيفية ممارستها على أرض الواقع، وكيفية تعزيز مفاهيم الولاء والانتماء، والقيام بواجباتهم تجاه جامعتهم ومجتمعهم، ويمكن أن تسهم طرق التدريس في توعية الطلبة بحقوقهم وتفعيل دورهم في المجتمع من خلال (شلدان،٢٠٠٦) :

- اعتماد أسلوب الحوار والمناقشات، وأسلوب حل المشكلات، وتنمية مهارات البحث والابتكار.
- تنمية روح العمل الجماعي وإقامة علاقات متبادلة بين الطلبة.
- تنمية مقدرة الطلبة على التعبير والحوار وطرح الرأي والرأي الآخر.

ثانياً:البحث العلمي: تمثل هذه الوظيفة جزءاً مهماً من عمل الجامعة، بل إنها التي تميّز بين الجامعات، لأنّ إهمال هذه الوظيفة في الجامعات يعني أنّ الجامعة لا تقوم بدورها الأساس في تطوير المجتمعات، بالتالي فإنّ تركيز البحث في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، يعد أمراً في غاية الأهمية لتعزيز مفاهيم تربية المواطنة، ودورها في تطوير المجتمعات وتقدمها ، وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بكافة أبعادها، وكذلك زيادة وعي الأفراد بضرورة المحافظة على هذه الحقوق وقيامهم بواجباتهم تجاه الوطن والسعي لتقدمه وازدهاره، ويمكن أن يسهم البحث العلمي في توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وقيم المواطنة من خلال ما يلي:

- البحث في أهم المبادئ والقيم التي تقوم عليها حقوق الإنسان وعلاقتها بمفهوم المواطنة.
- البحث في أهم الحقوق التي يجب أن يمارسها الطلبة في الجامعة، وكيفية ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع داخل الحرم الجامعي وخارجه، وعلاقة ذلك بمفهوم المواطنة.
- البحث في أهم الصعوبات والعوائق التي تحول دون ممارسة الطلبة لحقوقهم.

- البحث في أهمية ممارسة الطلبة أو الأفراد بشكل عام لحقوقهم وقيامهم بواجباتهم ومدى انعكاس ذلك على تنمية المجتمع وتقدمه.

ثالثاً: خدمة المجتمع (الخدمة العامة): جاءت وظيفة الجامعة في الخدمة العامة ذراعاً تنفيذياً لتطبيق المعرفة وتوظيفها، ومن خلال هذه الوظيفة فإن الجامعة تخرج عن دورها التقليدي لتتفاعل مع مجتمعها ومحيطها، وما يدور حولها محلياً وإقليمياً وعالمياً من أحداث وتطورات وقضايا عالمية، فخدمة المجتمع واجب وطني على الجامعة وأساتذتها وطلبتها، وبالتالي فهي مؤشر على عطائهم وتعزيز لانتمائهم الوطني، كذلك تتعزز العلاقة وتنفتح خطوط الاتصال والتعاون وتزداد الثقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع المحلي (التل وآخرون،١٩٩٧).

وبرامج خدمة المجتمع تهدف أيضا إلى تجسير الفجوة بين الجامعة والمجتمع، وتعزيز علاقة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بمجتمعهم، وتفاعلهم المباشر مع حاجاته ومشكلاته، وتعمل هذه الوظيفة من وظائف الجامعة على تطوير روح المواطنة لدى الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، واطلاع الطلبة على أوضاع مجتمعهم بأفراده وقطاعاته المختلفة، وتحفيزهم لتقديم الخدمات المناسبة لمجتمعهم، وكذلك توفير الفرص للطلبة لإقامة علاقات ايجابية مع أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتطوير بيئة الزمالة والعطاء والمشاركة بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والجامعة والمجتمع، وسيحصل الطلبة على خبرات متعددة بالثقافة العامة للمجتمع وبالثقافات الفرعية فيه، وإتاحة فرص التعلم للطلبة من خلال التطبيق العملي للمبادئ والمفاهيم والنظريات التي يدرسها الطلبة في الجامعة، وتطوير المعارف والاتجاهات والمهارات لدى الطلبة التي تولد لديهم حسن الالتزام بالمشاركة الفعالة في خدمة المجتمع وتعزيز احترام الطلبة لأنفسهم وثقتهم بها، بالإضافة إلى تعزيز مفاهيم الانتماء والولاء لوطنهم ومجتمعهم (جابر،١٩٩٩).

ويمكن أن تقوم الجامعة من خلال وظيفتها في خدمة المجتمع بتعزيز مفاهيم تربية المواطنة وحقوق الإنسان من خلال برامج التعليم المستمر والدورات المسائية والدورات التدريبية، وإقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، والاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية غيرها من الأنشطة المختلفة التي تهدف من خلالها لخدمة المجتمع وتطوره (الزغول،٢٠٠٠).

ويمكن أن تقوم الجامعة بتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة ضمن وظيفتها في مجال خدمة المجتمع من خلال ما يلي (التل وآخرون،١٩٩٧):

- استخدام وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وتلفزيون وراديو ومنشورات متخصصة للحديث عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلاقتها بالمواطنة في المجتمع.

- تقديم البرامج وعقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العامة والخاصة في مجال تعزيز مفاهيم المواطنة والتوعية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تقديم برامج تدريبية حول كيفية ممارسة الطلبة لحقوقهم وحرياتهم على ارض الواقع من خلال اتحادات ومجالس الطلبة والأندية والأنشطة المختلفة، لإكساب الطلبة مهارات الحوار، واحترام الرأي الآخر، وحرية التعبير، والعمل بروح الفريق، ومهارة المشاركة في اتخاذ القرار، واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات والتعاون مع الآخرين، لترسيخ وتعزيز مفاهيم وقيم المواطنة التي تهدف إلى خدمة الوطن وبنائه ورفعته (مرعي،١٩٩٦).
- تقديم الاستشارات والقيام بمختلف الدراسات، والقيام باستطلاعات الرأي المختلفة والمتعلقة بحقوق الإنسان و مدى ممارسة الأفراد لحرياتهم وحقوقهم في المجتمع، والاطلاع على أهم التحديات والعوائق التي قد تقف أمام الأفراد في المجتمع لممارسة هذه الحقوق والحريات، ومدى انعكاس ذلك على مفاهيم وقيم المواطنة.
- مكتبة الجامعة والتي يمكن أن تعتبر مصدرا مهما للمعلومات في مختلف الميادين فهي لا تقتصر على تقديم المعرفة للطلبة والأساتذة فقط، بل يستفيد منها أفراد المجتمع المحلي، من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والدوريات وأنظمة المعلومات المتطورة، والتي من خلالها يتم الاطلاع على أهم مصادر حقوق الإنسان، ونظام الحكم ودستور الدولة وقوانينها وأنظمتها وغيرها من الموضوعات المتعلقة بقيم المواطنة (الرشيد،٢٠٠٥).

رابعا :الإدارة الجامعية: تؤدي الإدارة الجامعية دورا كبيرا في مجال توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وتعزيز قيم المواطنة، وذلك من خلال دورها في تسيير دفة الأمور في كافة مجالات الحياة الجامعية، باعتبارها المتحكم الرئيس في القرارات والقوانين، التي تلزم أعضاء هيئة التدريس والطلبة داخل الحرم الجامعي، وهي المسؤولة عن عملية التخطيط التربوي، حيث وضع الخطط والبرامج التعليمية، والمناهج والكتب الدراسية، وإعداد أعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي وغيرها، وكذلك دورها في اتخاذ القرارات والتنسيق والتنظيم وتوجيه العاملين وتدريبهم ومراقبتهم، وإعداد البرامج والأنشطة الجامعية المختلفة، والدعوة إلى عقد المؤتمرات والندوات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالتوعية بحقوق الإنسان وقيم المواطنة. ويمكن أن يتبلور دور الإدارة الجامعية من خلال ما يلي(شلدان ،٢٠٠٦):

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث في قضايا حقوق الإنسان والمواطنة.
- الدعوة إلى عقد المؤتمرات والندوات التي تبحث في مواضيع حقوق الإنسان والمواطنة.
- توفير البرامج والأنشطة التي تعزز مفاهيم الولاء والانتماء وتؤهل الطلبة لخدمة المجتمع.

- توفير الأجواء المناسبة للطلبة لممارسة حرية التعبير عن آرائهم داخل الحرم الجامعي.
- إعداد النشرات والمجلات والأبحاث والدراسات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعمل على توعية الطلبة بحقوق الإنسان والمبادئ والأسس التي ترتكز عليها المواطنة.
- دعم وحث الطلبة على المشاركة بفاعلية في انتخابات اتحادات ومجالس الطلبة وتوعيتهم بأهمية المشاركة.
- تنظيم الزيارات الميدانية للطلبة لمختلف مؤسسات المجتمع المدني.
- دعم وتنظيم الاحتفالات والمناسبات والأعياد الوطنية في الدولة.
- الاهتمام ومتابعة التطورات التي تحدث في مجال حقوق الإنسان، وتوعية الطلبة بها أولا بأول.

خامسا: اتحادات ومجالس الطلبة: إذ تتمثل المهمة الرئيسة لاتحادات ومجالس الطلبة في الجامعات الأردنية من خلال العمل على دعم الأنشطة الطلابية المختلفة، وتعزيز مفهوم العمل الجماعي، وتنمية الممارسات الديمقراطية، والعمل على تعميق مفاهيم الوحدة الوطنية، والسماح للطلبة بالتعبير عن آرائهم تجاه مختلف القضايا التي تواجه المجتمع، ومناقشة قضايا الطلبة وإيجاد الحلول المناسبة لها، وللاتحادات الطلابية العديد من اللجان التي تقوم بعدد من الأنشطة، والتي تتمثل بإقامة المعارض والحفلات والمسابقات الثقافية، ولجان للعمل التطوعي لخدمة المجتمع الجامعي والمحلي من خلال تشجيع المشاركة في الأعمال التطوعية. ويمكن للجامعة أن تعمل على تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعميق قيم المواطنة من خلال اللجان والأندية التي تشكل لهذه الغاية، ومن أمثلة ذلك: لجنة الحريات والدفاع عن حقوق الطلبة، نادي القانون وحقوق الإنسان، وغيرها من الأندية الطلابية التي تعمل على تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان وممارستها من قبل الطلبة على أرض الواقع (الدباس، ١٩٩٨).

من خلال ما تقدم يمكن القول إن دور الجامعات على قدر كبير من الأهمية، فهي تعمل على توعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، وإكسابهم القيم الاجتماعية التي ينبغي أن يلتزموا بها في حياتهم الجامعية والاجتماعية، وبالتالي فإن على الجامعة أن تعمل على أن تكون معارفها مرتبطة بحركة الحياة ورؤيتها المستقبلية المتطورة، ومؤمنة بالعقلانية وبالإنسان حتى تصبح قوة اجتماعية قادرة على تقرير مصير المجتمع، وتفهم روح العصر، وتقرر الانتساب إليه، وتجنب الانعزال عنه، وتساهم إيجابياً في حركة التاريخ، بحيث تكون جامعة بين الأصالة الراسخة والمعاصرة الواعدة، وتتوقف كفاءة التعليم الجامعي في تشكيل المواطن المنتمي المتشبع بقيم المواطنة، والقادر على التفاعل والمشاركة في المجتمع، على كفاءة السياسات التعليمية التي

تتبناها الجامعات داخل الحرم الجامعي، ومدى قدرة برامجها وأنشطتها على مواجهة التحـديات المتعاقبة التي يتعرض لها الطلبة من حين إلى آخر، بالإضافة إلى فاعليـة المـواد الدراسـية ومضمونها في حركة بناء الإنسان فكرياً وسياسياً واجتماعياً وعلمياً واقتصادياً.

وكلما ازداد دور الجامعات بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة من خلال عمليـة التنشئة والتعلم التي توفرها، كلما كان للطلبة دور اكبر في المساهمة في تطوير المجتمع، وتنمية شخصياتهم، وإعدادهم ليكونوا مواطنين قادرين على التفاعل مع باقي أفراد المجتمع، والتعامـل بوعي ومسؤولية مع التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع من حين إلى آخر، بالإضافة إلى التصرف بعقلانية ووعي بمختلف المواقف التي يواجهونها في حياتهم وعلاقاتهم.

إنّ دور الجامعات الأردنية في مجال تربية المواطنة يكاد يكون محدوداً – على الـرغم من وجود مادة إجبارية تدرس في الجامعات الأردنية وهي مادة "التربية الوطنية" – وذلك لأنّ الفكر السياسي التربوي الأردني يعاني من أزمة تتمثل في ضعف قدرته على خلـق المـواطن الأردني المنتمي للدولة الأردنية، حيث يلاحظ أن المواطن الأردني خريج الجامعات الأردنيـة، وحتى الطالب في الجامعة لا يهتم ولا يكترث كثيراً بالقضايا الوطنيـة، ومـشاركته الـسياسية ضعيفة، وتكاد تكون معدومة، وتدني إقباله على المشاركة في برامج الخدمة الاجتماعية وضعف اهتمامه بالمحافظة على مقدرات الدولة وممتلكاتها العامة، بل أن بعضاً مـن طلبـة الجامعـات الأدرنية أصبحوا يدعون إلى الإقليمية والعنصرية، وأخذوا ينتهجون سلوكاً تخريبياً، لوحظ مـن خلال أعمال العنف والمشاجرات والمظاهرات الطلابية، والافتخار بالحسب والنسب على حساب الوطن. وفي ظل هذه الأوضاع فإن المطلوب من التربية أن تحرص على عدم تفريغ المواطنـة من مضمونها الوطني، فنحن بحاجة إلى تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية، واسـتغلال طاقـات الطلبة الذين يشكلون نسبة كبيرة من أبناء المجتمع الأردني لدعم مسيرة التقدم والتطور وعلـى كافة المجالات (الشويحات،٢٠٠٣).

كما أن الهدف الأسمى لتربية المواطنة التي تقوم بها الجامعات لا بد أن يركـز علـى إعداد الإنسان المواطن المنتمي لمجتمعه وأمته، من خلال ربطه بفلسفة مجتمعه وثقافتـه مـن جهة، وبحاجات المجتمع ومتطلباته ومستجداته العصرية من جهة أخرى، فعندما يلتحق الطالب بالمراحل التعليمية الجامعية يفترض فيه أن يكون قد طور الجانب الأكبر منها، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم في (الأسرة، والمدرسة، ودور العبـادة، ووسـائل الإعـلام ...إلخ)، ويكون دور الجامعة هنا دوراً مكملاً للجهود السابقة. ولعل ما يميز الجامعة قـدرتها على ترجمة المفاهيم والمعارف والمهارات والقيم المكتسبة خلال مختلف المراحل العمرية إلـى

مواقف سلوكية تتجسد على أرض الواقع، تعزز ارتباط الإنسان بمجتمعه ووطنه الذي ينتمي إليه، وتساهم في مشاركته في الحياة السياسية والاجتماعية، لتشكل المواطنة بذلك الإطار القانوني والسياسي لممارسة المواطن لحقوقه وأدائه لواجباته، بكل وعي وخلق ومسؤولية وعلى أرض الواقع، بحيث يدرك أنّ ولاءه وانتماءه يجب أن يكون للوطن وللدولة لأنها هي التي منحته وتمنحه الحقوق، وهي التي تحميه وتحافظ على كيانه واستمراره (الشويحات ، ٢٠٠٧) .

وقد جاء في الطراوي(٢٠١٠) بأن دور الجامعة في مجال تعزيز تربية المواطنة يمكن أن يتبلور من خلال المجالات التالية:

- **المجال الوطني**: حيث تعمل الجامعة على تنمية روح الاعتزاز بالانتماء للوطن لدى الطلبة، والمحافظة على مكتسباته ومنجزاته، وإدراك طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واحترام القوانين، والتشريعات في الدولة وتقدير أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية والمشاركة في الحياة السياسية والوعي بالحقوق والقيام بالواجبات تجاه الوطن.

- **المجال الاجتماعي**: حيث تعمل الجامعة على توعية الطلبة بإدراك طبيعة العلاقة التي تربط أفراد المجتمع، والوعي بالعادات والتقاليد والأنظمة والقضايا والمشكلات السائدة، والوعي بضرورة الالتزام التعاون مع الآخرين، وإدراك معنى المسؤولية الاجتماعية، وتقبل الرأي والرأي الآخر في المجتمع.

- **المجال الشخصي**: حيث تعمل الجامعة على تنمية مفاهيم التسامح فكرا وسلوكا لدى الطلبة، وتعزيز مفهوم الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، وضبط النفس، والوعي بالحقوق الشخصية.

- **المجال المهاري**: حيث تعمل الجامعة على إكساب الطلبة آليات التفكير العلمي البناء والناقد، ومتابعة المشكلات المتصلة بالحياة اليومية الفردية والمجتمعية بمختلف أنواعها، وصنع واتخاذ القرار، وامتلاك أخلاق الحوار البناء، والقدرة على توظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة، وتعزيز مفهوم العمل الجماعي.

- **المجال الوجداني (الانفعالي)**: حيث تعمل الجامعة على تعزيز مفاهيم الانتماء والولاء للنظام السياسي، والاعتزاز بالمنجزات والمكتسبات التي تم تحقيقها، واحترام القوانين والأنظمة، واحترام الملكية العامة والخاصة، وتقدير جهود أجهزة الدولة في خدمة المجتمع، والاعتزاز بالذات، واحترام آراء الآخرين، ومواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات والميادين.

ثانيا: الدراسات السابقة:

تمّ مسح عدد من الدراسات ذات الصلة بمشكلة الدراسة الحالية، لكن لم يتم العثور على أية دراسة تناولت موضوع إستراتيجية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربيـة المواطنـة لـدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان، لذا تمّ الاستعانة بعدد من الدراسات التي بحثت فـي بعـض جوانب هذا الموضوع سواء أكان ذلك في مجال المواطنة، أم في مجال حقوق الإنـسان، وتـمّ تقسيمها إلى عدة محاور على النحو التالي:

أ- الدراسات العربية :

المحور الأول: ويتضمن الدراسات التي تناولت موضوع المواطنة ومنها:

دراسة الجراح (١٩٩٥) بعنوان " **مدى مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية المقررة على طلبة الصفوف من الخامس وحتى العاشر لصفات المواطن الصالح كما يراها معلمو هذه الكتب في الأردن** "، هدفت إلى التعرّف على مدى مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية المقـررة علـى طلبة الصفوف من الخامس وحتى العاشر لصفات المواطن الصالح، كما يراها معلمو هذه الكتب في الأردن، وتكوّنت عينة الدراسة من (٢٧٤) معلماً ومعلمة في مـديريتي التربيـة والتعلـيم لمحافظة إربد الأولى والثانية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة قـام الباحـث بتوزيـع أداة الدراسة وهي الاستبانة على مجتمع الدراسة كاملا، والبالغ عـددهم (٤٢٧) معلمـاً ومعلمـة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. و أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ درجة مراعاة كتـب الدراسات الاجتماعية المقررة على طلبة الصفوف من الخامس وحتى العاشر لصفات المـواطن الصالح كانت في أغلبها ضمن المدى المتوسط، فيما أشارت النتـائج إلـى أنّ نظـرة معلمـي الدراسات الاجتماعية لدرجة المراعاة تختلف باختلاف الجنس والخبرة والمؤهل، بحيث كانـت تقديرات الذكور لدرجة المراعاة أعلى منها عند الإناث، كما كانت تقديرات المعلمين مـن ذوي الخبرة (١١سنة فأكثر) أعلى من نظرائهم من ذوي الخبرة (٥ سنوات فأقل) و(٦-١٠ سنوات) في المجالين السياسي والاقتصادي فقط، بينما أظهرت النتائج أنه بزيادة المؤهل العلمـي يقـل التقدير لدرجة المراعاة، فيما لم تظهر فروق في تقدير درجة المراعاة تعزى للتخصص .

دراسة فهمي (٢٠٠١) بعنوان "**العمل مع جماعات الشباب ودعم الانتماء الوطني**"، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على دور طريقة العمل مع الجماعـات فـي دعـم المـشاركة الاجتماعية والسياسية والهوية الثقافية لدى الشباب المصري، وقد قام الباحث بإعـداد اسـتمارة مقابلة لجمع بيانات أولية، كما قام الباحث بتطبيق مقياس الانتماء للوطن على ثلاثين عضوا من الشباب الذكور والإناث، واستخدم الباحث المنهج المسحي التحليلي. وكانت أهم نتائج الدراسـة

ضعف مشاركة الشباب في مشروعات الخدمة العامة، وضعف الثقافة السياسية للشباب، وفقدان الثقة في قيادات المجتمع، ثم ضعف الثقافة الوطنية مع تشوش المعارف والمعلومات الدينية مع الاهتمام بالأغاني والأفلام والملابس.

دراسة فريحه (٢٠٠٢) بعنوان " **فعاليّة المدرسة في التربية المواطنية** "، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس توافر العناصر الأساسية للتربية المواطنية لدى طلاب الصف الثالث الثانوي في المدارس اللبنانية، لمعرفة مدى اكتساب الطلاب للمعارف والمهارات، ومواقف وطنية، واجتماعية وسياسية، وقيم لها علاقة بالتربية المواطنية والالتزام بالمجتمع والوطن وقضاياه، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي. وأظهرت النتائج وجود ترابط بين ما يعرفه الطلاب في القانون والقضايا السياسية ومواقفهم السياسية، أي أنّ هناك ترابطاً بين ما يملك الطالب من معرفة وبين استجابة الطالب للموقف، وقد أشارت النتائج إلى وجود ترابط بين متغيّر المعارف السياسية والقانونية ومتغيّر المواقف الاجتماعية، وبين المعارف السياسية والقانونية والمواقف الدينية، فالطلاب الذين حصّلوا نسبة عالية من الإجابات الصحيحة كانت مواقفهم إيجابية نحو الذين ينتمون إلى دين آخر. واتسمت مواقف الطلبة في أغلب الأحيان بالإيجابيه تجاه المواقف السياسية كالتزام الفرد بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور والقوانين و إمكانية مشاركته بشؤون المجموعة السياسية، كما اتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية أيضاً تجاه القبول بالحقوق السياسية للجميع وإطاعة القوانين والقبول بحرية الرأي، وعبّر الطلاب عن انعدام الفاعلية السياسية المتمثلة بشعور الفرد أنّ ليست لديه قدرة على التأثير في سلطة الحكومة وقراراتها، كما أظهر الطلاب موقفاً سلبياً من الأحزاب السياسية ودعماً لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

دراسة الشويحات (٢٠٠٣) بعنوان "**درجة تمثّل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة** "، فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كلّ من المتغيّرات التالية في درجة التمثل تلك وهي : جنس الطالب، ومستوى تعليم والديه، ونوع المدرسة التي تخرّج منها وبيئته ونوع الجامعة التي يدرس فيها ومستواه الدراسي وتخصصه الأكاديمي، وللإجابة على أسئلة الدراسة تم اختيار عينة الدراسة المكونة من (١٨٦٦) طالباً وطالبة. وقد أظهرت النتائج أنّ النسبة الكلية لتمثل أفراد العينة لمفاهيم المواطنة قيد الدراسة مجتمعة تساوي (٦٢%)، واعتبرت هذه القيمة دون مستوى التمثل الإيجابي الذي حدد بنسبة (٧٧%) فما فوق، وفي ضوء مواقف أفراد العينة تجاه مفاهيم المواطنة حصل مفهوم الوحدة الوطنية على الرتبة الأولى بنسبة تعادل (٧٠%)، في حين أظهرت النتائج أنّ المفاهيم الأخرى كالمسؤولية، والمشاركة، والتضامن،

والواجبات، والمساواة، والانتماء، والاعتزاز، حصلت على نسبة مئوية على التوالي(٦٦،٤%)، (٦٥%)، (٦٥%)، (٦٤،٦%)، (٦٤،٤%)، (٦٣،٣%)، (٦٢،٣%). وبيّنت الدراسة أنّ هنــاك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) في درجة تمثل أفراد العينــة لمفــاهيم المواطنة، تبعاً لجميع المتغيّرات لصالح كلّ من الطلبة من جنس الذكور، ولصالح الطلبة الــذين يتصف آباؤهم بالمستوى التعليمي الأعلى، والطلبة من أبناء المدن، والطلبة من خريجي المدارس الخاصة، والطلبة من خارج تخصصات العلوم الإنسانية، كما بيّنت النتائج أنّ الفروق في درجة تمثل الطلبة لمفاهيم المواطنة كانت لصالح الطلبة من السنة الدراسية الثانيــة، وهنــاك فــروق لصالح الطلبة من الجامعات الخاصة.

دراسة الرشيدي (٢٠٠٦) بعنوان" **درجة تمثّل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويــت**"، وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة تمثــل معلمــي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت. وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تطوير استبانه للمعلمين مكونة من (٤٢) فقرة، وأخرى للطلبة مكونة (٤٢) فقــرة، كما تم اختيار عينة الدراسة الخاصة بالمعلمين والبالغ عددها (٤٥١) معلماً ومعلمــة بالطريقــة العشوائية من اثنتي عشرة مدرسة موزعة على جميع المحافظات من مجتمع الدراسة المكون من (٤٣٧٤) معلماً ومعلمة، كما تمّ اختيار عينة الدراسة الخاصة بالطلبة والبالغ عــددها (١٤٢٤) طالبا وطالبة بشكل عشوائي من اثنتي عشرة مدرسة موزعة على جميع المحافظات من مجتمع الدراسة المكون من (٢٦٩٥) طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمهــا: أنّ المتوسط الحسابي لاتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو المفاهيم الوطنية بالمجالات قيد الدراسة كان(٤,٤٩)، وهي اتجاهات إيجابية نحو المفاهيم الوطنية المرغوب فيها وتــدل علــى معرفــة الطالب بمجتمعه وحقوقه وواجباته على حدّ سواء.

دراسة الشرعه (٢٠٠٦) بعنوان" **بناء نموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعــي طلبة الجامعات الأردنية**"، وهدفت الدراسة إلى بناء نموذج لمفهوم الوحدة الوطنية فــي ضــوء وعي طلبة الجامعات الأردنية، وإلى معرفة أثر كلّ من المتغيّرات التاليــة: الجــنس، ومكــان الإقامة، ونوع الجامعة، والتخصص والمستوى الدراسي على درجة وعي الطلبة لمفهوم الوحدة الوطنية. وتكوّن مجتمع الدراسة من طلبة مرحلة البكالوريوس في جميع الجامعــات الحكوميــة والخاصة في الأردن والبالغ عددهم(١٧٠٩٨٨) طالباً وطالبة من السنة الأولى وحتى نهاية السنة الرابعة، وتم إعداد استبانة تتكون من (٤٦) فقرة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تدني مستوى الوعي الإيجابي لدى الطلبة بمفهوم الوحدة الوطنية، ووجــود فــروق ذات دلالــة

إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) في مفهوم الوحدة الوطنية تبعاً لمتغيّر الجنس ولصالح الإناث، وتبعاً لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الحكومية، وتبعاً للسنة الدراسية لصالح طلبة السنة الثانية.

دراسة الواكد (٢٠٠٦) بعنوان" **اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني**"، وهدفت إلى تعرّف اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، وتكوّنت عيّنة الدراسة من (٣٦٠) طالباً وطالبة من طلبة الجامعة الأردنية، وقد استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، والمنهج المسحي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: تأكيد أفراد العينة على ضرورة تعزيز العديد من المقومات القيمية المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني مثل المواطنة والتعددية السياسية، والعمل الجماعي والتسامح. كما أبدى الغالبية من الشباب ميولهم للانتساب والمشاركة في نشاطات النقابات والروابط المهنية، مع تفضيلهم أن يكون الانتساب إليها اختيارياً وليس إجبارياً، ورغم إيمان الطلبة بجدوى المشاركة، إلا أنهم يعتقدون بوجود قصور في المناهج التعليمية للتعريف بمفاهيم المواطنة وقيمها.

دراسة الخضور (٢٠٠٦) بعنوان " **تطور الانتماء لدى طلبة المدارس الأساسية الأردنية**"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على مستوى تطور مفهوم الانتماء لدى طلبة المدارس الأساسية الأردنية، ومعرفة أثر المتغيّرات التالية: اختلاف الصف، الجنس، قطاع التعليم، مكان الإقامة، في تطور هذا المفهوم، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٣٥) طالباً وطالبة، وقد تمّ اختيارهم بالطريقة العشوائية من طلبة الصفوف: السادس، والثامن، والعاشر الأساسي في المدارس الحكومية والخاصة التابعة لمديريات وزارة التربية والتعليم في محافظة العاصمة/عمان من مجتمع الدراسة الذي يتكون من (١٠١٧٨٣) طالباً وطالبة. وقد قام الباحث بتصميم أداة قياس خاصة، وذلك لقياس استجابات الطلبة لأبعاد الانتماء وفق مواقف حياتية مصممة تمّ طرحها على الطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنّ هناك مؤشرا مرتفعا لمستوى تطور مفهوم الانتماء لدى أفراد عينة الدراسة على جميع الأبعاد التالية وحسب الترتيب التالي (الواجبات، والتميز، والمشاركة، والحقوق، واحترام القانون والعدالة، والعلاقات الاجتماعية، والحفاظ على الممتلكات). وقد أظهرت الدراسة أن الأبعاد التالية: العدالة، والعلاقات الاجتماعية، والحفاظ على الممتلكات قد كانت اقل الأبعاد تمثلاً عند الطلبة. كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتطور مفهوم الانتماء عند الطلبة الأردنيين تعزى لاختلاف الجنس ولصالح الإناث،

وكذلك وجود فروق دالة إحصائياً على الأبعاد التالية (الحقوق والواجبات، المشاركة واحترام القانون، والحفاظ على الممتلكات) والبعد الكلي، وكانت لصالح الطلبة في المدارس الحكومية.

دراسة الدنادنة (٢٠٠٧) بعنوان" **درجة التزام طلبة المرحلة الثانوية العامة في الأردن بقيم المواطنة الصالحة من وجهة نظر معلميهم** "، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة التزام طلبة المرحلة الثانوية العامة بقيم المواطنة الصالحة من وجهة نظر معلميهم، وللإجابة عن أسئلة الدراسة فقد اختارت الباحثة عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، التي تكونت من (٦٧٤) معلماً ومعلمة، أي ما نسبته (٥%) من مجتمع الدراسة، والبالغ عددهم (١٣٤٨٣) معلماً ومعلمة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنّ التزام طلبة المرحلة الثانوية العامة في الأردن بقيم المواطنة الصالحة بدرجة عالية في مجال الولاء وبدرجة متوسطة في مجالات الانتماء والديمقراطية والمشاركة المجتمعية. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) يعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح مؤهل الدراسات العليا، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)، لدرجة التزام طلبة المرحلة الثانوية العامة في الأردن بقيم المواطنة الصالحة من وجهة نظر معلميهم، تعزى لمتغيّر الخبرة والجنس.

دراسة بشير (٢٠٠٧) بعنوان " **أثر الإعلام في الأراضي المحتلة على تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: أنموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة** "، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أثر الوسائل الإعلامية الموجودة في الأراضي المحتلة على تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بهدف إيجاد نموذج للمواطنة الصالحة يمكن للطلبة الالتزام به، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من طلبة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية الرسمية للعام الدراسي(٢٠٠٦-٢٠٠٧) والبالغ عددهم (٣٠٤١١) طالباً وطالبة، وقد شكلوا ما نسبته (٣،٥%) تقريباً من مجتمع الدراسة، وتم إعداد وتطوير استبانة مكونة من (٤٨) فقرة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنّ للإعلام بشكل عام دور عالي في تكوين الوعي السياسي لطلبة الجامعات الفلسطينية، وأظهرت الدراسة أيضا آن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدراسة ($\alpha = 0.01$) في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة تعزى لمتغيّرات: الجنس، الجامعة، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$) في درجة الوعي السياسي تعزى لمتغيّر التخصص. وبناء على النتائج تمّ اقتراح نموذج للمواطنة الصالحة في الأراضي المحتلة يمكّن طلبة الجامعات الفلسطينية أن

يتمثلوه، ويقوم على معرفة الحقوق والواجبات، وعلى معرفة قيم الديمقراطية وممارستها، ويقوم أيضاً على المعرفة للثقافة السياسية والوطنية.

دراسة الهاجري (٢٠٠٧) بعنوان " **درجة تمثّل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة ودور الجامعة في تنميتها** "، حيث هدفت الدراسة إلى تعرف درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة ودور الجامعة في تنميتها، وتكونت عينة الدراسة من (٧١١) طالباً وطالبة، منهم (٢٥١) طالباً و(٤٦٠) طالبة، ومن اجل الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تمّ تطوير استبانة اشتملت على (٦٠) فقرة منها (٣٠) فقرة تقيس درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة و(٣٠) فقرة تقيس دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : أنّ درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة كانت مرتفعة وفي جميع أبعادها، حيث جاء بُعد الولاء بالمرتبة الأولى، وبُعد الانتماء بالمرتبة الثانية، وبُعد الديمقراطية بالمرتبة الثالثة. وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة تعزى لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، الجنسية)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة تعزى لمتغير الكليات، ولصالح طلبة الكليات الإنسانية. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها، وفي جميع أبعاده كان مرتفعا، وكان أعلى دور للجامعة في تنمية الديمقراطية لدى طلبتها، في حين كان أدنى دور للجامعة في تنمية الانتماء لدى طلبتها.

المحور الثاني : الدراسات التي تناولت موضوع حقوق الإنسان:

دراسة عبد الحميد (١٩٩٧) بعنوان " **حقوق الإنسان في مناهج التعليم في مصر**"، وهدفت الدراسة تعرف واقع حقوق الإنسان في مناهج التعليم الأساسي في مصر، ومن ثم اقتراح برنامج لتدريس حقوق الإنسان، وتكونت عينة الدراسة من كتب اللغة العربية والدراسات الاجتماعية المقررة على مرحلة التعليم الأساسي في مصر، وتكونت أداة الدراسة من استمارة تحليل المحتوى. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: خلت أهداف الكتب – عينة الدراسة – من أي توعية بحقوق الإنسان، واهتمت بتنمية إحساس المواطن بواجباته أكثر من التركيز على تنمية وعيه بحقوقه.

دراسة عمايرة (٢٠٠١) بعنوان " **مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن ومدى معرفة المعلمين لها** "، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن، ومعرفة معلميها لمبادئ حقوق

الإنسان، من خلال توزيع استبانة على معلمي المرحلة الأساسية في مديرية التربية والتعليم في إربد الأولى، وتحليل المحتوى لكتب التربية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: احتلت كتب التربية الوطنية والمدنية المرتبة الأولى، في مدى اهتمامها بمبادئ حقوق الإنسان، تليها كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية الدنيا من الصف (الأول- الخامس)، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى معرفة المعلمين بمبادئ حقوق الإنسان في المرحلة الأساسية تعزى للجنس.

دراسة حسن (٢٠٠٢) بعنوان " **التجربة التونسية في تعليم حقوق الإنسان** "، هدفت الدراسة إلى تعرّف واقع تعليم حقوق الإنسان في تونس والصعوبات التي تواجهه، وتكونت عيّنة الدراسة من المقررات الدراسية في مراحل التعليم العام في تونس، بما في ذلك المقررات الجامعية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتحليل المحتوى، للوقوف على مدى اشتمال المقررات الدراسية على مفاهيم حقوق الإنسان. وكان من أهم نتائج الدراسة: أنّ تدريس مبادئ حقوق الإنسان بشكلها الصريح والمباشر، يتمّ من خلال مادة التربية المدنية في التعليم الأساسي والثانوي، ومن خلال مادة حقوق الإنسان في التعليم العالي، ومن أهم المبادئ التي تطرقت إليها المواد الدراسية فيما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان هي: المواطنة،و الحرية، والتعاون، والتضامن، والمساواة، والعدل، والسلم، وتعدّ برامج التربية على حقوق الإنسان في تونس متطورة وثرية.

دراسة مشاقبة والصبح (٢٠٠٣) بعنوان " **نمط ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني** "، والتي هدفت إلى البحث في نمط ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني، وتم ذلك بمنهج أبمريقي لعينة عشوائية قوامها(٢٦٠) مواطناً من مجتمع محافظة اربد، وقد قام الباحث بتصميم أداة لإجراء عملية القياس اشتملت على ثلاثة محاور: الأول مرجعية ثقافة حقوق الإنسان، والثاني الآليات والضمانات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، والثالث أولويات حقوق الإنسان، وتمّ رصد إجابات العيّنة على هذه المحاور .وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : وجود توافق في المجتمع الأردني نحو مرجعية حقوق الإنسان والياتها وضماناتها وأولوياتها، وكان الميل لصالح الإناث في مجالي مرجعية حقوق الإنسان، وأولويات أهمية حقوق الإنسان. وأن أربعة متغيرات من المتغيرات الستة وهي (العمر، المستوى التعليمي، الديانة، الاتجاه السياسي) لم يترتب على متوسطاتها أية فروق ذات دلالة إحصائية.

دراسة المقوسي (٢٠٠٦) بعنوان " **مفاهيم حقوق الإنسان المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية العليا والثانوية ومدى تمثل الطلبة لهذه المفاهيم** "، هدفت

الدراسة إلى معرفة مدى تضمن كتب التربية الإسلامية لمفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، و طريقة تحليل المحتوى، وتكون مجتمع الدراسة من الطلبة، ومن الكتب المدرسية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن متوسط المجموع العام لتمثل الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام عند الإناث في جميع الصفوف الدراسية، كان أعلى من متوسط المجموع العام لتمثل الطلبة الذكور لتلك المفاهيم.

دراسة وطفة و الرميضى(٢٠٠٦) بعنوان "**إشكالية التربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي الكويتي**"، وهدفت الدراسة إلى تعرّف آراء وتطلعات الهيئة التعليمية حول إشكالية حقوق الإنسان في نظام التعليم الكويتي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تطبيق الدراسة على عيّنة من معلمي المدارس الكويتية في مختلف المراحل التعليمية والبالغ عددها(١٨٠٩) معلم ومعلمة، منهم (٦٩٤) ذكوراً و(١١١٥) إناثاً. وقد توصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تأكيد أفراد العينة وبأغلبية مطلقة بلغت(٩٠%) على أهمية تعليم حقوق الإنسان على الرغم من خلفياتها الغربية، وكانت الإناث أكثر قبولا لفكرة تدريس حقوق الإنسان من الذكور. كما أوضحت الدراسة أن المعلمين والمعلمات أفراد العينة من ذوي الاختصاصات الإنسانية كانوا أكثر اقتناعاً بتدريس مفاهيم حقوق الإنسان من ذوي الاختصاصات العلمية، وقد بلغت نسبة معلمي ومعلمات ذوي الاختصاصات الإنسانية (٥٨,٦%) فيما كانت نسبة ذوي الاختصاصات العلمية(٥٣,٩%).

دراسة شلدان (٢٠٠٦) بعنوان " **أنموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة**"، وهدفت إلى تعرف دور الجامعات الأردنية الرسمية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، بالإضافة إلى درجة الوعي الاجتماعي لدى الطلبة تبعاً لمتغيّرات(الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، مكان الإقامة)، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، حيث بلغ مجتمع الدراسة لأعضاء هيئة التدريس(٣٩٥٨) عضواً ، وللطلبة (١٢٧٨٢١) طالباً وطالبة، موزعين على ثماني جامعات رسمية، وبلغت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس(١٨٩) عضواً، ومن الطلبة (١٠٠٨) طالب وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحث ثلاث استبانات لقياس الوعي الاجتماعي لدى الطلبة في المجالات التالية (الوعي السياسي، والوعي الديني، والوعي الأخلاقي، والوعي الحقوقي، والوعي الصحي، والوعي الثقافي). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: اتفاق أعضاء هيئة التدريس

والطلبة على ضعف دور الجامعات من حيث تهيئة الطلبة وتأهيلهم للتعامل مع واقعهم الاجتماعي ومواجهة التحديات التي تواجههم، وأنّ الوعي الديني مثّل أعلى درجة بالنسبة لأنواع الوعي الاجتماعي الأخرى، وأنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة تبعا لمتغير المستوى الدراسي والذي كان أعلى لدى طلبة السنة الرابعة، وهناك فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) في درجة الوعي الاجتماعي بالنسبة لمجالات (الوعي الأخلاقي، الوعي الحقوقي، الوعي الثقافي) لدى الطلبة تبعا لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) لدرجة الوعي الاجتماعي لدى الطلبة تبعا لمتغير التخصص.

دراسة عبد الرزاق (٢٠٠٧) بعنوان " **مبادئ حقوق الإنسان الواردة في كتب اللغة العربية القائمة على الاقتصاد المعرفي للمرحلة الأساسية في الأردن ومدى تمثل طلبة نهاية المرحلة لها**"، والتى هدفت إلى تعرف مبادئ حقوق الإنسان الواردة في كتب اللغة العربية القائمة على الاقتصاد المعرفي للمرحلة الأساسية في الأردن، ومدى تمثل طلبة نهاية المرحلة لها، وقد أعدت الباحثة قائمة بحقوق الإنسان (الحقّ في الثقافة، الحقّ في التعليم، الحقّ في حرية المعتقد، المساواة، حرية الصحافة، الحقّ في الانتخاب والترشيح)، وتكونت أداة الدراسة من الاستبانة، واستخدمت الباحثة الفكرة كوحدة للتحليل من الكتب المدرسية – عينة الدراسة-. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تمثل الطلبة لمبادئ حقوق الإنسان تعزى للجنس ولصالح الإناث.

دراسة شاهين (٢٠٠٧) بعنوان " **مدى تضمّن كتب التربية الإسلامية لصفوف المرحلة الأساسية العليا في الأردن لمفاهيم حقوق الإنسان**"، وهدفت الدراسة إلى بيان مدى تضمن كتب التربية الإسلامية لصفوف المرحلة الأساسية العليا في الأردن لمفاهيم حقوق الإنسان، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن (الصف الثامن، التاسع، العاشر)، وتمّ بناء أداة الدراسة (استمارة التحليل) المنبثقة عن إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠م. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: كان أكثر الحقوق تكراراً في كتاب التربية الإسلامية للصف الثامن(حقّ التعليم، الحقّ في المشاركة في الشؤون العامة، الحرية والأمان)، واقل الحقوق تكرار(الحقّ في الجنسية، الحقّ في تكوين الأسرة، الحقّ في تكوين الجمعيات)، وكان أكثر الحقوق تكرارا في كتاب التربية الإسلامية للصف التاسع (حقّ سيادة القانون، الحقّ في المشاركة في الشؤون العامة، حقّ الرأي والتعبير والمعلومات). واقل الحقوق تكرار(الحقّ في الجنسية، الحقّ التنقل، الحقّ في الملكية الخاصة).

كان أكثر الحقوق تكرارا في كتاب التربية الإسلامية للصف العاشر(حقّ العمل، حقّ سيادة القانون، حقّ الرأي والتعبير والمعلومات)، وأقل الحقوق تكرار(حقّ تكوين الجمعيات، الحقّ في الجنسية، الحقّ في مناخ ثقافي حر)، وكان أكثر الحقوق تكرارا في كتاب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا(حقّ المشاركة في الشؤون العامة، حقّ سيادة القانون، حق الرأي والتعبير والمعلومات).

دراسة أعمر(٢٠٠٨) بعنوان" **مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس- فلسطين من وجهة نظر المعلمين**"، والتي هدفت التعرّف إلى وجهات نظر معلمي المدارس الثانوية الحكومية في محافظة نابلس حول درجة الإلمام المعلوماتي والقيمي والمهاري بحقوق الإنسان عند الطلبة، وطبقت الباحثة الدراسة على عينة مكوّنة من(٦٣)معلماً و(٨٩) معلمة يعلمون الصفين الحادي والثاني عشر للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مستخدما استبانة مكونة من (٥٤) فقرة، موزعة على جوانب معرفيّة وقيميّة ومهاريّة في مجال حقوق الإنسان. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للجوانب الثلاثة متوسط عند الطلبة، حيث بلغ (٣,٢٤) من (٥) وبنسبة (٦٤%) أعلاها الجانب القيمي، يليه المهاري، ثم المعرفي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) على الأداة تعزى لمتغير الجنس، والتخصص، والخبرة على الجانب المعرفي، وأوصت الباحثة بضرورة استحداث تخصص في مجال حقوق الإنسان في الجامعات وعلى مستوى البكالوريوس.

ب- الدراسات الاجنبية :

المحور الاول : الدراسات التي تناولت موضوع المواطنة ومنها:

دراسة شور وشيلي (1996) Shorr & Shelly بعنوان " **وجهات نظر معلمي المرحلة الثانوية في المجتمع الأمريكي حول الصفات الهامة التي يجب توافرها في المواطنة الصالحة** "، والتي هدفت إلى تحديد وجهات النظر لمعلمي المرحلة الثانوية في المجتمع الأمريكي و في واشنطن تحديدا حول الصفات المهمة التي يجب توافرها في المواطنة الصالحة، واشتملت عينة الدراسة على معلمين من المرحلة الثانوية من الجنسين، وكان مجموعهم (391) معلما ومعلمة، موزعين في (22) مدرسة ثانوية، واعتمدت الدراسة استخدام المنهج المسحي، واستخدمت أداتين: أداة الاستبانة وأداة المقابلة كأدوات رئيسة لجمع البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك ستة فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس عزيت إلى (الأخلاق، القدرة

على صنع القرار، المعرفة بالقوانين، التسامح، والمعرفة بالمجتمع الدولي، والمعتقدات السلوكية)، وكان تركيز المعلمين على متغير النوعية للمواطنة الصالحة.

دراسة سيجنتلي Segnatelli (1997) بعنوان " **تعلم المواطنة ودور منهج التربية الوطنية بالمدارس الثانوية وتأثيرها على المراهقين** "، وهدفت إلى التعرف على تعلم المواطنة ودور منهج التربية الوطنية في المدارس الثانوية الأمريكية، وتأثيرها على المراهقين، وشملت عينة الدراسة (282) فردا مقسمين إلى (141) طالباً وطالبة و (141) ولي أمر في أمريكا، وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي، وأداة الاستبيان لجمع المعلومات. وبعد عرض الدراسة على الطلاب وتفاعلهم معها أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي على فهمهم للعمل السياسي، حيث توفر لديهم مستوى عال من الفهم السياسي، كما أظهرت كذلك أن هناك دوراً فاعلاً لأولياء الأمور في المشاركة السياسية من خلال التربية الوطنية.

دراسة سايمون و ميرال Simon & Merril (1998) بعنوان " **التنشئة السياسية في غرفة الصف برنامج تصويت الأطفال** "، هدفت الدراسة إلى التعرّف إلى أثر برنامج التربية المدنية قصيرة الأمد على الوعي السياسي للطالب، وتقييم برنامج التربية المدنية الذي توقع منه أن يستخدم من قبل(5) ملايين طالب من (40) ولاية أمريكية عام 1998، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، وهدفت الدراسة أيضا إلى زيادة الوعي والمشاركة الفكرية في الانتخابات وزيادة معدل تصويت الطلبة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إظهار الدراسة أثر إيجابي في زيادة معرفة الطالب وممارسته للانتخابات على المدى القصير، وبينت أن برنامج تصويت الأطفال عزز الحضور الانتخابي بطريقة غير مباشرة، وأظهرت النتائج ضعف الطلبة في مجموع المعارف التاريخية، واتسمت مواقف الطلاب بالإيجابية في اغلب الأحيان تجاه المواقف السياسية كالتزام الفرد بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور والقوانين و إمكانية مشاركته بشؤون المجموعة السياسية، كما اتسمت مواقف الطلبة بالإيجابية تجاه القبول بالحقوق السياسية للجميع وإطاعة القوانين وإمكانية مشاركته بشؤون المجموعة السياسية للجميع، وإطاعة القوانين والقبول بحرية الرأي، وأظهرت النتائج أنّ الطلبة يظهرون انتماء قوياً لعناصر المجتمع الشخصاني، خصوصاً عندما وضعوا الوطن في المرتبة الثالثة بعد العائلة والطائفة ".

دراسة ستاركي Starkey (2000) بعنوان" **تربية المواطنة في بريطانيا وفرنسا**"، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى تربية المواطنة في كل من بريطانيا وفرنسا، وقد وجد أن كلا الدولتين اهتمتا بالتركيز على تربية المواطنة في أواخر التسعينات، إلا أن نظام التعليم الانجليزي كان يهتم بخلق مجتمع متنوع الثقافات، ولكنه متوحد في وطنيته وولائه، في الوقت الذي أخذ فيه

النظام التعليمي الفرنسي على عاتقه التأكيد على الالتزام بنبذ العنصرية وبالمناداة بحقوق الإنسان ومعارضة الممارسات غير العادلة. وهذا الاختلاف في التوجه يعكس الايدولوجية السياسية التي انطلق منها النظامان في بريطانيا وفرنسا، ولقد انعكس ذلك الاختلاف على نوعية برامج تربية المواطنة المقدمة في النظامين، فبينما يقوم نظام التعليم الفرنسي بالتأكيد على اندماج الأفراد في إطار النظام السياسي الجمهوري، يهدف النظام الانجليزي لإيجاد مجتمع جديد وهوية وطنية جديدة، ومهما كان الاختلاف بين النظامين إلا أنهما يتفقان على توعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم ودفعهم للعمل الإيجابي في خدمة الوطن وتحقيق مصالحه.

دراسة هومانا وباربر وتروني – بورتا Homana & Barber& Torney- (2006) Purta، بعنوان" **تقييم تربية المواطنة في المدارس**"، وهدفت إلى تقييم البيئة المدرسية الملائمة لتربية المواطنة، والتحقق من العلاقة بين الخصائص التي تعزز البيئة المدرسية المناسبة لتربية المواطنة، وقد استندت الدراسة إلى التحليل المنهجي الوصفي. وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: تتطلب تربية المواطنة السليمة إجماع كافة أعضاء المجتمع المدرسي على فلسفة التعليم وما يترتب عليها من تحقق الأهداف لتربية المواطنة، أن المدخلات التي يحصل عليها الطلبة من مهارات وآليات في التخطيط تجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات، وضرورة الالتزام بالتعليم والتفاعل مع المجتمع الخارجي، حيث أن تربية المواطنة تقوم على التفاعل الايجابي بين المدرسة والمجتمع الخارجي.

دراسة كيوان Kiwan (2008) بعنوان "**بناء نماذج لتربية المواطنة في انجلترا ودمج مفاهيمها في موضوعي العرق (الجنس) البشري والاختلاف الديني** "، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى مراعاة منهاج التربية للمواطنة للمرحلة الأساسية لموضوعي العرق البشري والاختلاف الديني لمفاهيم المواطنة، وصنفت الباحثة عدة مفاهيم أساسية للمواطنة هي: الاختلاف، الحقوق والواجبات، والمشاركة، والهوية، واعتمدت الباحثة في هذا التصنيف على دراسة تجريبية تختبر مفاهيم المواطنة، وحللت مفاهيم التربية للمواطنة للمرحلة الأساسية ومدى مراعاة موضوعي العرق البشري، والاختلاف الديني للمفاهيم الأربعة للمواطنة. وتوصلت الباحثة إلى أن نموذج المشاركة لم يساعد على تحقيق المواطنة في العرق والاختلاف الديني، ولكن عند دمجه مع نموذج الهوية والاختلاف ساعد بشكل أفضل على تحقيق المواطنة في موضوعي العرق والاختلاف الديني، واقترحت نموذجاً خامساً للثقافة التعددية المؤسسية في عملية تدريس منهج التربية للمواطنة، ينصح باستخدامه في مواضيع العرق والاختلاف الديني والأخلاقيات والقيم.

دراسة اوريلي (2009) O'reilly بعنوان " **قضايا الهوية والمواطنة عند الطلبة في منطقة بلفاست** "، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن قضايا الهوية والمواطنة والمفاهيم السائدة عن المواطنة عند الطلبة في منطقة بلفاست، وتكوّنت عيّنة الدراسة من(٥٠) طالباً من طلبة الكلية في سانت باتريك في مدينة دبلن، واستخدم الباحث أسلوب التحليل وأسلوب التقييم والملاحظة والمقابلة كأداة لجمع المعلومات، وقد جاءت هذه الدراسة من أجل جعل الطلاب والاساتذة والمدرسين والمدربين أكثر وعيا بجوانب المواطنة، ومن أجل مواجهة العجز الديمقراطي، ومن أجل تعزيز قدرة الطلبة على التفكير النقدي لأبعاد المواطنة من خلال دور المعلم الذي يسعى إلى زيادة الوعي المكتسب لدى التلاميذ بمفاهيم المواطنة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: اقتراح آليات للارتقاء بمستوى المعلم، وتنمية وعيه بكيفية تعزيز مفاهيم المواطنة لدى الطلبة، وأنّ مفاهيم المواطنة تعمل على تطوير مفهوم القيادة لدى الطلبة ومفاهيم الانتماء، وأظهرت النتائج كذلك أنّ إدخال مفاهيم المواطنة في التعليم تعمل على تنمية كفايات الطلبة في تفعيل دورهم في المجتمع، وأشارت إلى أنّ هناك ما يزيد على نصف مليون من طلاب المدارس الثانوية يشاركون في برامج معدة خصيصاً لتشجيع ثقافة المواطنة وتطوير مهاراتها.

المحور الثاني: ويتضمن الدراسات التي تناولت موضوع حقوق الإنسان ومنها:

دراسة لابييز(2002) Lapayse بعنوان " **تقويم تجربة وعمل المعلمين في برامج التربية على حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية** "، واستهدفت الدراسة تقويم وعمل المعلمين في برامج التربية على حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (٦) معلمين يعملون في برامج للتربية على حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. وتكونت أدوات الدراسة من المقابلات والملاحظة الصفية، وكان من أهم نتائج الدراسة: أنّ التربية على حقوق الإنسان تؤثر في كيفية إدراك هؤلاء المعلمين لأنفسهم، وكان للعائلة والجندر والهوية القومية ومنظمات حقوق الإنسان الأثر الأكبر في توجه المعلمين للعمل في ميدان التربية على حقوق الإنسان، ويرى المعلمون أن التربية على حقوق الإنسان تزيد من وعي الطلاب بحقوقهم، وتسمح لهم بمناقشة قضايا غير مطروحة في مناهجهم، وتعزز التفكير الناقد والنشاط الاجتماعي، وتحقق بيئة ديمقراطية في الفصل الدراسي.

دراسة مكيني(2003)Mequni بعنوان " **أثر برنامج في حقوق الإنسان على الطلاب معرفياً ووجدانياً وعملياً** "، وهدفت الدراسة التعرف على أثر برنامج في حقوق الإنسان على الطلاب معرفياً ووجدانياً وعملياً، وعلى طريقة تعاملهم مع بعضهم، ثم وضع تصور لكيفية

تطوير البرنامج في المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (١٢٠) طالباً وطالبة في إحدى المدارس الابتدائية التي تطبق البرنامج بعد اخذ موافقة أولياء أمور الطلبة، وتكونت أداة الدراسة من المقابلات وتوزيع الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة ومنها: أنّ على المعلمين في برنامج التربية على حقوق الإنسان أن يركزوا على الجوانب التالية من أجل تحقيق الأهداف: إدخال البرامج في الحياة اليومية للطالب، واستخلاص المفاهيم المفتاحية لحقوق الإنسان من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، وإعطاء أمثلة واقعية لانتهاكات حقوق الإنسان لأن لها اثراً كبيراً على الطلاب في هذه المرحلة العمرية، وأنّ التربية على حقوق الإنسان يمكن استخدامها كوسيلة للتأثير وتغيير أفكار الطلاب، وجعلها أكثر تمركزاً حول حقوق الإنسان، وأخيراً يعتبر دعم إدارة المدرسة مهماً جداً في نجاح تنفيذ البرنامج.

دراسة بنسيا (2004) Benicia بعنوان" **اتجاهات معلمي ما قبل الخدمة الابتدائية والثانوية نحو حقوق الإنسان وظروف العمال غير العادلة**"، وهدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات معلمي ما قبل الخدمة الابتدائية والثانوية نحو حقوق الإنسان وظروف العمال غير العادلة. وقد قام الباحث بتعريض (١١٨) معلماً لأساليب تعليم حقوق الإنسان بهدف إيجاد وعي عندهم حول انتهاكات حقوق الإنسان وظروف العمال في جامعة اوتاه (Utaho) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخضعهم لمواقف في حقوق الإنسان، وبعد إجراء معالجات إحصائية على المجموعتين الضابطة والتجريبية، قام باستخدام اختبارات بعدية لستة من المشاركين؛ للحصول على بصيرة إضافية حول موقفهم من حقوق الإنسان. وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن المشاركين حققوا مكاسب قليلة في المعرفة والاتجاهات العامة نحو حقوق الإنسان، دون أن يكون لها تأثير عام على المواقف نحو حقوق الإنسان، واقترحت الدراسة أن يكون للمدارس والجامعات دور في توعية الطلبة بمجال حقوق الإنسان وإعدادهم للمواطنة.

ج. تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فقد لاحظ الباحث ما يلي:

- اهتمام بعض الدراسات السابقة بتوضيح دور المناهج التعليمية في تعليم المواطنة والانتماء كما في دراسة (الجراح،١٩٩٥)، ودراسة (شاهين، ٢٠٠٧)، ودراسة (الرشيدي، ٢٠٠٦)، ودراسة(الخضور، ٢٠٠٦)، ودراسة(الدنادنة، ٢٠٠٧)، ومدى توافر مبادئ حقوق الانسان في الكتب والمقررات المدرسية، كما في دراسة (المقوسي، ٢٠٠٦)، ودراسة (عبد الرزاق،

٢٠٠٦)، وببناء برامج لتنمية قيم المواطنة، كما في دراسة (Mequni,2003)، ودراسة (Lapayse, 2002)، ودراسة كيوان (Kiwan,2008)، وبتجارب بعض الدول في مجال تعليم حقوق الإنسان كما في دراسة (حسن،٢٠٠٢)، وبتقويم عمل المعلمين في برامج التربية على حقوق الإنسان وترسيخ قيم المواطنة كما في دراسة (Lapayse, 2002) ودراسة (Shorr & Shelly, 1996)، وبتوضيح دور المدرسة والجامعة في التعليم والتربية للمواطنة كما في دراسة (فريحة،٢٠٠٢)، ودراسة (شويحات،٢٠٠٣)، ودراسة، ودراسة (بشير،٢٠٠٧)، ودراسة (الهاجري،٢٠٠٧)، ودراسة (الواكد، ٢٠٠٦)، ودراسة(شلدان، ٢٠٠٦).

- تنوع البيئات التعليمية التي أجريت فيها الدراسات السابقة بحيث شملت: الأردن كما في دراسة (الجراح،١٩٩٥)،(شويحات،٢٠٠٣)، (الدنادنة،٢٠٠٧)، ومصر كما في دراسة (فهمي،٢٠٠١)، وفلسطين كما في دراسة(أعمر،٢٠٠٨)، ودراسة (بشير،٢٠٠٧)، والكويت كما في دراسة (الهاجري،٢٠٠٧)، ودراسة (الرشيدي،٢٠٠٦)، وتونس كما في دراسة (حسن،٢٠٠٢)، والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية كما في دراسة Lapayse (2002)، ودراسة (Benicia, 2004)، وفرنسا وبريطانيا كما في دراسة (٢٠٠٠ Starkey,).
- تنوع عينات الدراسة لتشمل كتب ومناهج دراسية كما في دراسة (عبد الحميد،١٩٩٧) ودراسة (عمايرة،٢٠٠١) ودراسة (شاهين،٢٠٠٧)، والمعلمين والطلاب كما في دراسة (Mequni,2003)، ودراسة (Lapayse, 2002)، وأفراد المجتمع كما في دراسة (مشاقبة والصبح،٢٠٠٣).
- تعدد مناهج البحث في هذه الدراسات، فمنها ما إتبع المنهج الوصفي التحليلي كما في دراسة (أعمر،٢٠٠٨)، ودراسة (الجراح،١٩٩٥)، ودراسة (الخضور،٢٠٠٦) ودراسة (الهاجري،٢٠٠٧) ودراسة (بشير،٢٠٠٧)، ومنها ما إتبع أسلوب المنهج المسحي كما في دراسة (فهمي،٢٠٠١)، ودراسة (فريحة،٢٠٠٢)، ومنها ما اتبع المنهج التجريبي كما في دراسة (Benicia, 2004)، ومنها اتبع المنهج الوصفي وتحليل المحتوى كما في دراسة (المقوسي،٢٠٠٧)، ودراسة (O'reilly,2009)، ومنها اتبع تحليل المحتوى وتحليل المضمون كما في دراسة (شاهين،٢٠٠٧)، ومنها ما اتبع المنهج الوصفي التحليلي التطويري، كما في دراسة(شلدان،٢٠٠٦).

- تنوع الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسات ما بين الاستبانه والمقابلة، وبعض الدراسات جمعت بينهما كما في دراسة (Lapayse, 2002).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

جاءت هذه الدراسة متفقة مع بعض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، فيما يتعلق بضرورة التركيز على تدريس وتعليم حقوق الإنسان للطلبة وتوعيتهم بها سواء كان ذلك في المدارس أم في الجامعات؛ وذلك لدورهما الكبير في تعزيز قيم المواطنة. كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة كدراسة (أعمر،٢٠٠٨)، ودراسة (المقوسي،٢٠٠٦)، ودراسة (عمايرة،٢٠٠١)، ودراسة (شاهين،٢٠٠٧)، ودراسة(عبد الرازق،٢٠٠٦).

في حين اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تدرس دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه، وعلاقتها بتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة، وهو ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة. ولعلّ ما يميّز هذه الدراسة هو الإستراتيجية المقترحة للجامعات الأردنية التي ستعمل الدراسة على بنائها لغايات تعزيز وعي الطلبة بهذه المفاهيم والمبادئ، لأهميتها في تعزيز وتعميق قيم المواطنة لدى الطلبة.

هذا ويأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة وما يتمخض عنها من نتائج والإستراتيجية المقترحة رافداً للدراسات السابقة، ومنطلقاً لدراسات مستقبلية تبحث في تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطلبة بشكل خاص ولأفراد المجتمع الأردني بشكل عام.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تم في هذا الفصل تحديد الطريقة والاجراءات التي تم إعتمادها لبناء وتطوير الاستراتيجية التربوية المقترحة. ولخصوصية هذا النمط من الدراسات فقد تمت وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: الخلفية النظرية لموضوع الدراسة لتطوير الإستراتيجية

تم جمع الخلفية النظرية لموضوع الدراسة والمتعلقة بتطوير الإستراتيجية، وذلك باستعراض المصادر والمراجع والدوريات ذات العلاقة التي بحثت مفاهيم حقوق الإنسان، ومفهوم تربية المواطنة، ودور الجامعات الأردنية في تعزيز تربية المواطنة.

المرحلة الثانية: استنباط المتغيرات المتعلقة بالدراسة

تم استنباط المتغيرات الأساسية اللازمة لتطوير الإستراتيجية وتعريفها وتوضيح علاقتها مع بعضها البعض من خلال تحليل الأدب المتضمن لحقوق الإنسان، واختيار المفاهيم الجوهرية الملائمة للواقع التربوي والتعليمي في الأردن. وتم تضمينها المتغيرات الرئيسية الملائمة لمجتمع الدراسة بحيث تضمن المتغيرات المتعلقة باعضاء الهيئة التدريسية (الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية)، والمتغيرات المتعلقة بالطلبة (الجنس، الجامعة، الكلية، السنة الدراسية).

المرحلة الثالثة: جمع المعلومات المتعلقة بواقع حقوق الإنسان من مجتمع الدراسة

تم دراسة واقع الموضوع ضمن مجتمع الدراسة، حيث تمثلت مصادر جمع البيانات الأولية ببناء إستبانة لقياس درجة قيام الجامعات الأردنية بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وذلك من خلال مجالات الدراسة. وتم تحكيم الاستبانة من قبل أساتذة متخصصين في الجامعات الأردنية لضمان صدقها والتأكد من ثباتها وإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة.

وكذلك تم الاستفادة من المصادر الثانوية المتمثلة بالدراسات والبحوث المنشورة في الدوريات والرسائل العلمية التي بحثت في هذا الموضوع،وغيرها من المصادر ذات العلاقة، وتضمنت المرحلة الثالثة ما يلي:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التطويري، بهدف بناء و تطوير إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الاردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الانسان.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة مرحلة البكالوريوس فـي الجامعـات الأردنيـة الحكومية والخاصة والبالغ عددها (٢٦) جامعة، والمسجلين في الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ والبالغ عددهم حوالي (٢٢٥٦٠٢) طالبا وطالبة كما في الملحق(١). وكذلك من أعضاء هيئة التدريس برتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) والذين هم على رأس عملهم في السنة الدراسية ٢٠٠٩/٢٠١٠ والبالغ عددهم حوالي (٥٩١٠) عضو هيئة تدريس كما في الملحق (٢).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية بحيث تمثل الجامعات الأردنية فـي أقاليم الأردن الثلاثة الشمال والوسط والجنوب، حيث تم اختيار(٦) جامعات منها (٣) حكومية و (٣) خاصة، وتم اختيار (٨٠٠) طالب وطالبة من طلبة مرحلة البكـالوريوس المـسجلين فـي الفصل الثاني من العام الدراسي٢٠٠٩/٢٠١٠ في هذه الجامعات. أما أعضاء هيئة التدريس فقد تم اختيار (٣٥٠) عضواً في الجامعات التي تم اختيارها، والجدول(١) يوضح الجامعات عينـة الدراسة وعدد الطلبة الكلي وأعضاء هيئة التدريس وعدد أفراد العينة لكل منهما :

الجدول رقم ١. الجامعات عينة الدراسة وعدد الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والعينة والنسبة المئوية لكل منهما

الرقم	الجامعة	عدد الطلبة	عدد العينة	النسبة المئوية	عدد أعضاء الهيئة التدريسية	عدد العينة	النسبة المئوية
١	الجامعة الأردنية	٣٢٧٦٧	٢٦٥	%٣٣,١	١٠٠٠	١٣٣	%٣٨
٢	جامعة اليرموك	٢٧٢٩٨	٢٣٠	%٢٨,٧	٥٧٠	٧٦	%٢١,٧
٣	جامعة مؤتة	١٤٤٥٨	١٢٥	%١٥,٦	٤٦٠	٦١	%١٧,٥
٤	جامعة الزيتونة	٨١٤٧	٧٠	%٨,٨	٢٤٠	٣٢	%٩,١
٥	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	٧٨٢٦	٧٠	%٨,٨	٢٢٧	٣٠	%٨,٦
٦	جامعة جرش	٤٤٣٣	٤٠	%٥,٠	١٣١	١٨	%٥,١
	المجموع	٩٤٩٢٩	٨٠٠	%١٠٠	٢٦٢٨	٣٥٠	%١٠٠

المصدر: خلاصة إحصائية صادرة عن التعليم العالي في الاردن لعام ٢٠١٠ .

أداة الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة تم مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تم الاستفادة من بعض هذه الدراسات لبناء إستبانة الدراسة، ولعل من أهم هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها في بناء الاستبانة دراسة (شاهين،٢٠٠٧) ودراسة (عمايرة،٢٠٠١) ودراسة (أعمر، ٢٠٠٨) ودراسة (المقوسي، ٢٠٠٦) ودراسة (مشاقبة والصبح، ٢٠٠٣) وغيرها، وعليه فقد تم تصميم أداة الدراسة على شكل استبيان تضمن القسم الأول منه البيانات والمعلومات الشخصية لكل من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، بحيث تضمنت بيانات ومعلومات الطلبة (الجنس، الجامعة، الكلية، السنة الدراسية)، وتضمنت بيانات ومعلومات أعضاء الهيئة التدريسية (الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية).

أما القسم الثاني من الاستبيان فكان موحدا لأعضاء هيئة التدريس وللطلبة، وهو مقياس لدرجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان، حيث تضمنت الاستبانة (٧٠) فقرة موزعة على سبعة مجالات على النحو التالي :

١. الحقّ في الحياة : واشتمل على الفقرات من (١–٨).
٢. الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية : واشتمل على الفقرات (٩– ٢١).
٣. الحقّ أمام القانون : واشتمل على الفقرات (٢٢–٣٢).
٤. الحقّ في الأمن : واشتمل على الفقرات (٣٣–٤١).
٥. الحقوق الاقتصادية : واشتمل على الفقرات (٤٢–٥٢).
٦. الحقّ في التعليم والصحة : واشتمل على الفقرات (٥٣–٦٢).
٧. الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة : واشتمل على الفقرات (٦٣–٧٠).

ثبات الأداة وصدقها:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة. تم استخراج معاملات كرونباخ إلفا (Cronbach Cofficient Alpha) للتحقق من درجة الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، وبلغت قيم معاملات كرونباخ الفا للمجالات ما بين (٠,٦٨) و (٠,٧٧) للطلبة، وما بين (٠,٨٦) و (٠,٩٠) لأعضاء هيئة التدريس، وتعد هذا القيم مقبولة، وتشير إلى وجود درجة من الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، مما يمكن الاعتماد على الاستبانات في عملية التحليل، والجدول(٢) يمثل معاملات الثبات لمجالات الدراسة:

الجدول رقم ٢. معاملات كرونباخ إلفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس ومجالاته

المقياس	المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ الفا
من وجهة نظر الطلبة	الحقّ في الحياة.	٨	٠,٧٠
	الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية.	١٣	٠,٧١
	الحقّ أمام القانون.	١١	٠,٧٢
	الحقّ في الأمن.	٩	٠,٧٧
	الحقوق الاقتصادية.	١١	٠,٦٨
	الحقوق في التعليم والصحة.	١٠	٠,٧٣
	الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة.	٨	٠,٦٩
من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية	الحقّ في الحياة.	٨	٠,٨٦
	الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية.	١٣	٠,٩٠
	الحقّ أمام القانون.	١١	٠,٨٩
	الحقّ في الأمن.	٩	٠,٨٨
	الحقوق الاقتصادية.	١١	٠,٩٠
	الحقوق في التعليم والصحة.	١٠	٠,٩٠
	الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة.	٨	٠,٩٠

وللتحقق من صدق أداة الدراسة، فقد تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على(١٣) محكمًا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من المتخصصين في كلية العلوم التربوية، وكلية الحقوق، وطلب من المحكمين إبداء آرائهم في درجة ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة، ودرجة وضوحها وصياغتها اللغوية، وإضافة أو حذف أو تعديل ما يرونه مناسبًا، وبعد استعادة الاستبانات، تم تفريغ ملاحظات المحكمين وعليه تم اعتماد مجالات الدراسة السبعة مع تعديل (٦) فقرات وإعادة صياغتها اللغوية. كما قام الباحث بتطبيق الاستبانة على (٦٠) طالبا من طلبة الجامعة الأردنية، للتأكد من مدى وضوح صياغة الفقرات، والملحق (٣) يبين قائمة بأسماء محكمي استبانة الدراسة، والملحق (٤) يبين أداة الدراسة بعد التحكيم وبصورتها النهائية.

إجراءات تصحيح أداة الدراسة:

تم استخدام سلم ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتحليل الإجابات، وتحديد قيمة الاستجابة التي تتطابق مع وجهة نظر المستجيب وفقا لأوزان الاستبانة، بحيث تأخذ الإجابة

عليها (**بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا**)، وتم اعتماد أوزان للمقياس وعلى التـوالي (٥،٤،٣،٢،١)،وبنـاءعلى المعادلـة{ ١+(٥-١ ÷ ٣)= ١,٣٣ }. تمّ اعتبار الدرجة من(١- ٢,٣٣) متدنية، والدرجة من (٢,٣٤ - ٣,٦٧) متوسـطة، والدرجة من (٣,٦٨ - ٥,٠٠) مرتفعة.

إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وتحديد أفراد عينة الدراسة المكونة من (أعضاء هيئة التدريس وطلبة البكالوريوس في الجامعات الأردنية)، تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة. والملحق(٥) يبيّن الكتب الرسمية الموجهة من الجامعة الاردنية للجامعات عينة الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع البيانات والتي استمرت لمدة شهرين، تم تفريغها ومعالجتها إحصائيا من خلال الرزمة الخاصة بالعلوم الإنسانية (SPSS) ومنها:

١. الإحصاء الوصفي: إذ تم استخدام التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لمعالجـة البيانات الوصفية الخاصة بالجنس، والجامعة، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والسنة الدراسية.

٢. معامل كرونباخ الفا إذ تم استخدام هذا المعامل للتحقق من ثبات أداة القياس المستخدمة.

٣. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول والثـاني. وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأختبار(ت) وتحليل التباين الاحـادي واختبارات شيفيه للإجابة عن السؤال الثالث والرابع.

المرحلة الرابعة: بناء الإستراتيجية اعتمادا على الأدب ذي العلاقة، والمتضمن فـي المراجـع والمصادر والمقالات والدراسات المحكمة، واسترشادا بنتـائج الدراسـة المـسحية، وتـضمينه المتغيرات الأساسية، وتبسيط مفرداته وإجراءاته، وبناءه على شكل خطوات متسلسلة ذات معنى في شكلها يؤدي إتباعها إلى تطوير استراتيجيه ملائمة ضمن الخطوات التالية:

١. الخلفية الأدبية للإستراتيجية.
٢. الشكل العام للإستراتيجية والمراحل التي تمر بها.
٣. تصديق الإستراتيجية.

المرحلة الخامسة: تقديم الإستراتيجية بشكلها النهائي للواقع العملي بعـد تحكيمهـا مـن قبـل الخبراء. وسيتم توضيح المرحلتين الرابعة والخامسة من خلال الإجابة عن **السؤال الخامس** من هذه الدراسة في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

ويعرض هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة عن الأسئلة وعلى النحو الآتي:

نتائج السؤال الأول والذي ينص على: ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أولا: النتائج المتعلقة بمجالات الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

الجدول رقم ٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	المجال	رتبة المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٦	الحقوق في التعليم والصحة	١	٢,٩٨	٠,٩٨	متوسطة
٥	الحقوق الاقتصادية	٢	٢,٧١	٠,٨٩	متوسطة
٢	الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	٣	٢,٦٧	٠,٨٣	متوسطة
٣	الحقّ أمام القانون	٣	٢,٦٧	٠,٩٣	متوسطة
١	الحقّ في الحياة	٥	٢,٥٦	٠,٨٧	متوسطة
٧	الحقوق في الفكر والدين والعقيدة	٦	٢,٤٧	٠,٩٢	متوسطة
٤	الحقّ في الأمن	٧	٢,٤٥	٠,٨٩	متوسطة

يبين الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان، حيث جاءت جميع المجالات بدرجة متوسطة، وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢,٩٨– ٢,٤٥) جاء أعلاها لمجال الحقّ في التعليم والصحة، وأدناها لمجال الحق في الأمن. حيث حصل المجال رقم (٦) الحقّ في التعليم والصحة على أعلى متوسط حسابي بلغ(٢,٦٨) وانحراف معياري(٠,٩٨)، واحتل المرتبة الاولى بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٥) الحقوق الاقتصادية على متوسط حسابي(٢,٧١). وانحراف معياري (٠,٨٩)، واحتل المرتبة الثانية بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٢) الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية على متوسط حسابي(٢,٦٧). وانحراف معياري (٠,٨٣)، واحتل المرتبة الثالثة بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٣)

الحقّ امام القانون على متوسط حسابي(٢,٦٧) وانحراف معياري (٠,٩٣)، واحتل المرتبة الثالثة ايضا بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(١) الحقّ في الحياة على متوسط حسابي(٢,٥٦) وانحراف معياري (٠,٨٧)، واحتل المرتبة الخامسة بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٧) الحقّ في الفكر والدين والعقيدة على متوسط حسابي(٢,٤٧) وانحراف معياري (٠,٩٢)، واحتل المرتبة السادسة بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٤) الحقّ في الأمن على متوسط حسابي(٢,٤٥) وانحراف معياري (٠,٨٩)، واحتل المرتبة السابعة بين مجالات الدراسة.

ثانيا: فيما يلي عرض لنتائج كل مجال من مجالات المقياس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

أ. الحقّ في الحياة

الجدول رقم ٤.المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ في الحياة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
١.	الحقّ في عدم ايقاع عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر .	٢,٨٩	١,٢٥	متوسطة
٢.	الحقّ في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في النساء الحوامل .	٢,٦٧	١,٣٦	متوسطة
٣.	الحقّ في عدم تنفيذ عقوبات جماعية تزهق أرواح الناس	٢,٦١	١,٢٧	متوسطة
٤.	الحقّ في عدم ايقاع عقوبة الإعدام إلا وفقا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وعلى الجرائم الأشد خطورة .	٢,٥٤	١,٢٧	متوسطة
٥.	الدولة تضع القوانين الكفيلة بحماية الحق في الحياة .	٢,٥٢	١,١٦	متوسطة
٦.	حقّ المواطن على الدولة في تامين سلامته.	٢,٥٠	١,٢٦	متوسطة
٧.	حقّ المواطن على الدولة في وضع القوانين التي تحافظ على حياته.	٢,٤٥	١,٢٢	متوسطة
٨.	الحقّ في الحياة لكل إنسان	٢,٢٨	١,٠٩	متدنية
	الكلي (الحقّ في الحياة)	٢,٥٦	٠,٨٧	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (٤) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ في الحياة. إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٥٦). وعلى مستوى

الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص على " الحقّ في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشر من العمـــر" بمتوســط حــسابي (٢,٨٩) وبإنحراف معياري (١,٢٥) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة علـــى الفقرة التي تنص على " الحقّ في الحياة لكل انسان" بمتوسط حسابي (٢,٢٨) وبإنحراف معياري (١,٠٩) وبدرجة متدنية.

ب- الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية

الجدول رقم ٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
.٩	حقّ تكوين الأحزاب و الانضمام اليها.	٣,٠١	١,١٦	متوسطة
.١٠	الحقّ في تأسيس وإصدار الصحف .	٢,٨٥	١,٢١	متوسطة
.١١	الحقّ في تأسيس النقابات .	٢,٨٤	١,٢٠	متوسطة
.١٢	الحقّ في سرية المراسلات والاتصالات.	٢,٧١	١,٢٧	متوسطة
.١٣	الحقّ في عدم جواز القبض على الشخص أو حبسه، أو إبعاده بغير سند قانوني.	٢,٦٩	١,٣٠	متوسطة
.١٤	الحقّ في تأسيس الجمعيات الخيرية والتعاونية.	٢,٦٧	١,٢١	متوسطة
.١٥	الحقّ في الحرية الشخصية .	٢,٦٦	١,٣٤	متوسطة
.١٦	الحقّ في التعبير عن الرأي.	٢,٦٥	١,٢٧	متوسطة
.١٧	الدولة توفر الضمانات الكافية لممارسة الحريات الاساسية.	٢,٦٥	١,١٩	متوسطة
.١٨	الحقّ في المشاركة السياسية .	٢,٦٣	١,١٩	متوسطة
.١٩	الحقّ في الجنسية .	٢,٤٧	١,٢٤	متوسطة
.٢٠	الحقّ في الكرامة الشخصية.	٢,٤٧	١,٢٥	متوسطة
.٢١	حقّ الانتقال من مكان إلى آخر.	٢,٤٧	١,٢٦	متوسطة
	الكلي (الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية)	٢,٦٧	٠,٨٣	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول(٥) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية. إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هــذا المحــور

(٢,٦٧). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص على " حقّ تكوين الأحزاب والانضمام إليها" بمتوسط حسابي (٣,٠١) وبإنحراف معياري (١,١٦) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على ثلاثة فقرات تنصّ على "الحقّ في الجنسية، الحقّ في الكرامة الشخصية، حقّ الانتقال من مكان إلى أخر" بمتوسط حسابي(٢,٤٧). وبإنحراف معياري (١,٢٤) و(١,٢٥) و(١,٢٦) وبدرجة متوسطة.

ج- الحقّ أمام القانون

الجدول رقم ٦. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقّ أمام القانون مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
.٢٢	الحقّ بعدم انتزاع الاعتراف بالتعذيب .	٢,٩٨	١,٤٠	متوسطة
.٢٣	الحقّ في عدم توقيف أي شخص دون تحويله إلى القضاء .	٢,٩٢	١,٢٨	متوسطة
.٢٤	الحقّ بعدم الاعتقال التعسفي .	٢,٩١	١,٣٧	متوسطة
.٢٥	الحقّ في عدم تفتيش أو اقتحام أي منزل بدون إذن قانوني،أو بموافقة من يسكنه.	٢,٧٠	١,٣٨	متوسطة
.٢٦	الحقّ في مقاضاة كل شخص يدخل أو يقتحم منزل دون أذن .	٢,٦٨	١,٤٦	متوسطة
.٢٧	حقّ المساواة بين المواطنين أمام القانون .	٢,٦١	١,٣٢	متوسطة
.٢٨	حقّ المواطن في الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه.	٢,٥٧	١,٣١	متوسطة
.٢٩	الدولة تكفل حق الجميع في المساواة امام القانون.	٢,٥٤	١,٣٢	متوسطة
.٣٠	الحقّ في المحاكمة العادلة .	٢,٥٢	١,٢٨	متوسطة
.٣١	القضاء الأردني مستقل ويمارس عمله بحرية .	٢,٥٢	١,٢٧	متوسطة
.٣٢	حقّ المتهم بالبراءة أمام القانون ما لم تثبت إدانته .	٢,٤٨	١,٣٥	متوسطة
	الكلي (الحقّ أمام القانون)	٢,٦٧	٠,٩٣	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (٦) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ أمام القانون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور(٢,٦٧)، وعلى مستوى

الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص على " الحقّ بعدم انتزاع الاعتراف بالتعذيب". بمتوسط حسابي (٢,٩٨). وبإنحراف معياري (١,٤٠) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنص على "حقّ المتهم بالبراءة أمام القانون ما لم يثبت إدانته". بمتوسط حسابي (٢,٤٨). وبإنحراف معياري (١,٣٥) وبدرجة متوسطة.

د- الحقّ في الأمن

الجدول رقم ٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحق في الأمن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٣٣.	الحقّ في توفير سلامة الممتلكات الخاصة .	٢,٦٠	١,١٩	متوسطة
٣٤.	الحقّ بعدم ايقاع العقوبة ما لم ينص عليها القانون .	٢,٦٠	١,٢٨	متوسطة
٣٥.	الحفاظ على الأمن اساس عملية التنمية .	٢,٥١	١,٢٣	متوسطة
٣٦.	الدولة توفر الظروف المناسبة التي يشعر فيها المواطنين بالأمن .	٢,٤٧	١,٢٩	متوسطة
٣٧.	الدولة تتعامل مع القضايا الأمنية بشكل سريع وفعال.	٢,٤٥	١,١٨	متوسطة
٣٨.	الحقّ في تأمين سلامة الأشخاص .	٢,٤٢	١,٢٢	متوسطة
٣٩.	الدولة تتعامل مع القضايا المخلة بالأمن بشكل حازم .	٢,٤١	١,٣٥	متوسطة
٤٠.	الحقّ في توفير الأمن لجميع المواطنين.	٢,٣٣	١,٢٠	متدنية
٤١.	الأمن أولوية ثابتة في العمل الوطني .	٢,٢٧	١,٢٢	متدنية
	الكلي (الحقّ في الأمن)	٢,٤٥	٠,٨٩	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (٧) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ في الأمن عدا الفقرتين ذوات الارقام(٤٠،٤١). إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٤٥)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرتين وهما " الحقّ في توفير سلامة الممتلكات الخاصة، والحقّ بعدم إيقاع العقوبة ما لم ينص عليها القانون" . بمتوسط حسابي (٢,٦٠) وبإنحراف معياري (١,١٩) و(١,٢٨)، وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنصّ على "الأمن أولوية ثابتة في العمل الوطني". بمتوسط حسابي (٢,٢٧) وبإنحراف معياري (١,٢٢) وبدرجة متدنية.

هـ- الحقوق الاقتصادية

الجدول رقم ٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقوق الأقتصادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
.٤٢	حقّ النقابات المهنية بالعمل بحرية .	٢,٩٣	١,١٩	متوسطة
.٤٣	الحقّ في توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين المواطنين .	٢,٩٢	١,٣٥	متوسطة
.٤٤	الحقّ في توفير فرص العمل لجميع المواطنين.	٢,٨٣	١,٣٤	متوسطة
.٤٥	الحقّ في عدم التمييز بين المواطنين سواء على مستوى الجنس أم العرق أم الدين في الحصول على فرص عمل.	٢,٨٣	١,٣٦	متوسطة
.٤٦	الحقّ في توفير الحماية للمصالح الاقتصادية .	٢,٨١	١,٣٥	متوسطة
.٤٧	الحقّ في توفير حياة كريمة لجميع المواطنين .	٢,٧٧	١,٣٢	متوسطة
.٤٨	الدولة تكفل حقوق الأفراد الاقتصادية.	٢,٦٦	١,١٧	متوسطة
.٤٩	القطاع الخاص شريك أساسي في تنظيم سوق العمل .	٢,٦١	١,١٥	متوسطة
.٥٠	الحقّ في التملك.	٢,٥٧	١,٢٨	متوسطة
.٥١	الحقّ في التصرف بالممتلكات الخاصة.	٢,٥٠	١,٢٩	متوسطة
.٥٢	الحقّ في حماية الملكية الخاصة من الاعتداء عليها .	٢,٣٩	١,١٩	متوسطة
	الكلي (الحقوق الاقتصادية)	٢,٧١	٠,٨٩	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (٨) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقوق الاقتصادية. إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٧١)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنصّ على " حقّ النقابات المهنية بالعمل بحرية" بمتوسط حسابي (٢,٩٣) وبإنحراف معياري (١,١٩) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنصّ على "الحقّ في حماية الممتلكات الخاصة من الاعتداء عليها" بمتوسط حسابي (٢,٣٩) وبإنحراف معياري (١,١٩) وبدرجة متوسطة.

و- الحقوق في التعليم والصحة

الجدول رقم ٩. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقوق في التعليم والصحة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
.٥٣	الحقّ في التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع .	٢,٧٧	١,٢٤	متوسطة
.٥٤	الحقّ في الحصول على ما يكفي من المياه والمرافق الصحية .	٢,٧٥	١,١٤	متوسطة
.٥٥	حقوق المواطنين الثقافية لجميع السكان والأقليات.	٢,٧١	١,١١	متوسطة
.٥٦	حقّ الحماية من العوز والحاجة بسبب المرض او العجز.	٢,٦٦	١,٢٠	متوسطة
.٥٧	الحقّ في الحصول على الغذاء الملائم.	٢,٦١	١,٢٨	متوسطة
.٥٨	الدولة تكفل حقوق الافراد في التعليم والصحة.	٢,٥٤	١,١٧	متوسطة
.٥٩	الحقّ في التمتع بظروف معيشية صحية .	٢,٥١	١,١٧	متوسطة
.٦٠	حقّ المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة .	٢,٤٧	١,٣٠	متوسطة
.٦١	الحقّ في مجانية وإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية .	٢,٢٧	١,٢٩	متدنية
.٦٢	حقّ المواطن في الحصول على فرص التعليم .	٢,١٥	١,٢٠	متدنية
	الكلي (الحقوق في التعليم والصحة)	٢,٨٣	٠,٨٩	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (٩) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقوق في التعليم والصحة عدا الفقرتين ذوات الارقام (٦٢،٦١). إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٨٣)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص على "الحق في التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع" . بمتوسط حسابي (٢,٧٧) وبإنحراف معياري (١,٢٤) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنصّ على "حقّ المواطن في الحصول على فرص التعليم". بمتوسط حسابي (٢,١٥) وبإنحراف معياري (١,٢٠) وبدرجة متدنية.

ز- الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة

الجدول رقم ١٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من أعضاء هيئة التدريس لفقرات مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
.٦٣	الحقّ في المشاركة في الاجتماعات العامة .	٢,٥٧	١,٢٠	متوسطة
.٦٤	الحقّ في تكوين جماعات ثقافية .	٢,٥٦	١,٢٢	متوسطة
.٦٥	حقّ المواطن في التعبير عن رأيه ضمن حدود القانون.	٢,٥٥	١,٢٥	متوسطة
.٦٦	الحقّ في حماية المشاعر والمعتقدات الدينية من المساس بها.	٢,٥٣	١,١٧	متوسطة
.٦٧	أهمية القوانين والانظمة في تعزيز الحريات العامة.	٢,٤٥	١,١٠	متوسطة
.٦٨	الدولة تكفل حرية الفكر والدين والعقيدة .	٢,٤١	١,٢٣	متوسطة
.٦٩	الحقّ في حرية الاعتقاد .	٢,٣٧	١,٢٣	متوسطة
.٧٠	الحقّ في حرية الدين وممارسة الطقوس الدينية.	٢,٣٤	١,٢٠	متوسطة
	الكلي (الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة)	٢,٤٧	٠,٩٢	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٠) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور(٢,٤٧)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص على "الحقّ في المشاركة في الاجتماعات العامة". بمتوسط حسابي (٢,٥٧) وبإنحراف معياري (١,٢٠) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنص على "الحقّ في حرية الدين وممارسة الطقوس الدينية" بمتوسط حسابي (٢,٣٤) وبإنحراف معياري (١,٢٠) وبدرجة متوسطة.

نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر الطلبة؟

أولا: النتائج المتعلقة بمجالات الدراسة من وجهة نظر الطلبة:

الجدول ١١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدراسة من الطلبة على مجالات الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	المجال	رتبة المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٣	الحقّ أمام القانون.	١	٢,٩٨	٠,٧١	متوسطة
١	الحقّ في الحياة.	٢	٢,٩٦	٠,٧١	متوسطة
٦	الحقوق في التعليم والصحة.	٣	٢,٩٥	٠,٧٧	متوسطة
٢	الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية.	٤	٢,٨٩	٠,٦٥	متوسطة
٤	الحقّ في الأمن.	٥	٢,٨٧	٠,٧٤	متوسطة
٧	الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة.	٦	٢,٨٥	٠,٨٢	متوسطة
٥	الحقوق الاقتصادية.	٧	٢,٧٥	٠,٧٠	متوسطة

يبين الجدول(١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوعي الطلبة لدور الجامعات الأردنية بتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، حيث جاءت جميع المجالات بدرجة متوسطة وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢,٩٨- ٢,٧٥) جاء أعلاها لمجال الحق أمام القانون، وأدناها لمجال الحقوق الاقتصادية. ويتبين من الجدول المجال رقم (٣) الحقّ أمام القانون حصل على أعلى متوسط حسابي بلغ(٢,٩٨) وانحراف معياري(٠,٧١)، واحتل المرتبة الاولى بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(١) الحقّ في الحياة على متوسط حسابي(٢,٩٦). وانحراف معياري (٠,٧١)، واحتل المرتبة الثانية بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٦) الحقوق في التعليم والصحة على متوسط حسابي(٢,٩٥). وانحراف معياري (٠,٧٧)، واحتل المرتبة الثالثة بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٢) الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية على متوسط حسابي(٢,٨٩) وانحراف معياري (٠,٦٥)، واحتل المرتبة الرابعة بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٤) الحقّ في الأمن على متوسط حسابي(٢,٨٧) وانحراف معياري (٠,٧٤)، واحتل المرتبة الخامسة بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٧) الحقّ في الفكر والدين والعقيدة على متوسط حسابي(٢,٨٥) وانحراف معياري (٠,٨٢)، واحتل المرتبة السادسة

بين مجالات الدراسة. وحصل المجال رقم(٥) الحقوق الاقتصادية على متوسط حسابي(٢,٧٥) وانحراف معياري (٠,٧٠)، واحتل المرتبة السابعة والاخيرة بين مجالات الدراسة.

ثانيا: فيما يلي عرض لنتائج كل مجال من مجالات المقياس من وجهة نظر الطلبة:

أ- الحقّ في الحياة

الجدول ١٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في الحياة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
١.	الحقّ في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في النساء الحوامل.	٣,١٦	١,٢٥	متوسطة
٢.	الحقّ في الحياة لكل إنسان.	٣,١١	١,٣١	متوسطة
٣.	حقّ المواطن على الدولة في تامين سلامته.	٣,٠٨	١,٣٥	متوسطة
٤.	حقّ المواطن على الدولة في وضع القوانين التي تحافظ على حياته.	٢,٩٩	١,٤٠	متوسطة
٥.	الحقّ في عدم تنفيذ عقوبات جماعية تزهق أرواح الناس	٢,٩٧	١,٤١	متوسطة
٦.	الحقّ في عدم إيقاع عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر .	٢,٨٢	١,٤٢	متوسطة
٧.	الدولة تضع القوانين الكفيلة بحماية الحق في الحياة .	٢,٨٠	١,٤٥	متوسطة
٨.	الحقّ في عدم إيقاع عقوبة الإعدام إلا وفق التشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وعلى الجرائم الأشد خطورة.	٢,٧٧	١,٤٦	متوسطة
	الكلي (الحقّ في الحياة)	٢,٩٦	٠,٧١	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٢) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ في الحياة، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٩٦) وانحراف معياري(٠,٧١). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في النساء الحوامل". بمتوسط حسابي (٣,١٦) وانحراف معياري(١٠٢٥) وبدرجة متوسطة، فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام إلا وفق التشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وعلى الجرائم الأشد خطورة". بمتوسط حسابي (٢,٧٧) وانحراف معياري(١,٤٦) وبدرجة متوسطة.

ب- الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية

الجدول ١٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عينة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٩.	الحقّ في الكرامة الشخصية.	٣,٢٤	١,٣٦	متوسطة
١٠.	الحقّ في الحرية الشخصية .	٣,١١	١,٣٨	متوسطة
١١.	الحقّ في الجنسية .	٣,١٠	١,٣٣	متوسطة
١٢.	حقّ الانتقال من مكان إلى آخر.	٣,٠١	١,٤٠	متوسطة
١٣.	الحقّ في سرية المراسلات والاتصالات.	٢,٩٣	١,٣٧	متوسطة
١٤.	الحقّ في التعبير عن الرأي.	٢,٩٢	١,٣٨	متوسطة
١٥.	الحقّ في تأسيس الجمعيات الخيرية والتعاونية.	٢,٨٧	١,٣٨	متوسطة
١٦.	الدولة توفر الضمانات الكافية لممارسة الحريات الأساسية.	٢,٨٧	١,٤٤	متوسطة
١٧.	الحقّ في عدم جواز القبض على الشخص أو حبسه، أو إبعاده بغير سند قانوني.	٢,٨٦	١,٣٧	متوسطة
١٨.	الحقّ في المشاركة السياسية .	٢,٧٥	١,٣٨	متوسطة
١٩.	حقّ تكوين الأحزاب و الانضمام اليها.	٢,٧٤	١,٤٤	متوسطة
٢٠.	الحقّ في تأسيس وإصدار الصحف .	٢,٦٥	١,٣٧	متوسطة
٢١.	الحقّ في تأسيس النقابات .	٢,٥٤	١,٣٦	متوسطة
	الكلي(الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية)	٢,٨٩	٠,٦٥	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٣) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٨٩) وانحراف معياري (٠,٦٥). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في الكرامة الشخصية". بمتوسط حسابي (٣,٢٤) وانحراف معياري(١,٣٦) بدرجة متوسطة، فيما كانت أدنى درجات الموافقة على

الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في تأسيس النقابـــات". بمتوســـط حـــسابي (٢,٤٥) وانحـــراف معياري(١,٣٦) وبدرجة متوسطة.

ج- الحقّ أمام القانون

الجدول ١٤. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ أمام القانون مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٢٢.	الحقّ في مقاضاة كل شخص يدخل أو يقتحم منزل دون أذن .	٣,٢٧	١,٣٦	متوسطة
٢٣.	الحقّ في عدم تفتيش أو اقتحام أيّ منزل دون إذن قانوني،أو بموافقة من يسكنه.	٣,١١	١,٤١	متوسطة
٢٤.	حقّ المساواة بين المواطنين أمام القانون .	٣,٠٥	١,٢٦	متوسطة
٢٥.	حقّ المتهم بالبراءة أمام القانون ما لم تثبت إدانته .	٣,٠٤	١,٣٨	متوسطة
٢٦.	الدولة تكفل حقّ الجميع في المساواة أمام القانون.	٣,٠٣	١,٣٣	متوسطة
٢٧.	الحقّ بعدم انتزاع الاعتراف بالتعذيب .	٢,٩٩	١,٤٠	متوسطة
٢٨.	الحقّ في المحاكمة العادلة .	٢,٩٩	١,٤٣	متوسطة
٢٩.	القضاء الأردني مستقل ويمارس عمله بحرية .	٢,٩٣	١,٣٨	متوسطة
٣٠.	حقّ المواطن في الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه.	٢,٨٨	١,٤٢	متوسطة
٣١.	الحقّ في عدم توقيف أي شخص دون تحويله إلى القضاء .	٢,٨٤	١,٤١	متوسطة
٣٢.	الحقّ بعدم الاعتقال التعسفي .	٢,٧١	١,٣٩	متوسطة
	الكلي (الحقّ أمام القانون)	٢,٩٨	٠,٧١	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول(١٤) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقّ أمام القانون، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (٢,٩٨)، وانحـــراف معياري(٠,٧١). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في مقاضاة كل شخص يدخل أو يقتحم منزل دون إذن". بمتوســـط حـــسابي (٣,٢٧) وانحراف معياري(١,٣٦) بدرجة متوسطة، فيما كانت أدنى درجات الموافقـــة علـــى

الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في عدم الاعتقال التعسفي". بمتوسط حسابي (٢,٧١) وانحـــراف معياري(١,٣٩) وبدرجة متوسطة .

د- الحقّ في الأمن

الجدول١٥. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في الأمن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٣٣.	الأمن أولوية ثابتة في العمل الوطني .	٣,٠٠	١,٤٢	متوسطة
٣٤.	الدولة تتعامل مع القضايا الأمنية بشكل سريع وفعال.	٢,٩٦	١,٣٣	متوسطة
٣٥.	الحقّ في توفير الأمن لجميع المواطنين.	٢,٩٤	١,٤١	متوسطة
٣٦.	الحفاظ على الأمن أساس عملية التنمية .	٢,٩٢	١,٤١	متوسطة
٣٧.	الحقّ بعدم إيقاع العقوبة ما لم ينص عليها القانون .	٢,٨٧	١,٣٨	متوسطة
٣٨.	الحقّ في تأمين سلامة الأشخاص .	٢,٨٤	١,٤٣	متوسطة
٣٩.	الدولة تتعامل مع القضايا المخلة بالأمن بشكل حازم .	٢,٨٠	١,٤٧	متوسطة
٤٠.	الحقّ في توفير سلامة الممتلكات الخاصة .	٢,٧٣	١,٤٣	متوسطة
٤١.	الدولة توفر الظروف المناسبة التي يشعر فيها المواطنين بالأمن .	٢,٧٢	١,٤٤	متوسطة
	الكلي (الحقّ في الأمن)	٢,٨٧	٠,٧٤	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٥) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بـــدورها فـــي تعزيز مفهوم الحقّ في الأمن، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور(٢,٨٧) وانحراف معياري(٠,٧٤). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنصّ على " الأمن أولوية ثابتة في العمل الــوطني". بمتوســط حــسابي (٣,٠٠) وانحــراف معياري(١,٤٢) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنص على " الدولة توفر الظروف المناسبة التي يشعر فيها المواطنين بالأمن". بمتوســط حــسابي (٢,٧٢) وانحراف معياري(١,٤٤) وبدرجة متوسطة.

هـ- الحقوق الاقتصادية

الجدول١٦.المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقوق الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٤٢.	الحقّ في عدم التمييز بين المواطنين سواء على مستوى الجنس أم العرق أم الدين في الحصول على فرص عمل.	٢,٩٣	١,٣٦	متوسطة
٤٣.	الحقّ في توفير فرص العمل لجميع المواطنين.	٢,٨٥	١,٤٠	متوسطة
٤٤.	الحقّ في التملك.	٢,٨٣	١,٤٨	متوسطة
٤٥.	القطاع الخاص شريك أساسي في تنظيم سوق العمل.	٢,٨٢	١,٤٥	متوسطة
٤٦.	الحقّ في التصرف بالممتلكات الخاصة.	٢,٨١	١,٤٦	متوسطة
٤٧.	الحقّ في حماية الملكية الخاصة من الاعتداء عليها .	٢,٧٦	١,٤٣	متوسطة
٤٨.	الدولة تكفل حقوق الافراد الاقتصادية.	٢,٧٤	١,٤٤	متوسطة
٤٩.	الحقّ في توفير حياة كريمة لجميع المواطنين.	٢,٧١	١,٤٨	متوسطة
٥٠.	الحقّ في توفير الحماية للمصالح الاقتصادية.	٢,٦٤	١,٤٧	متوسطة
٥١.	حقّ النقابات المهنية بالعمل بحرية.	٢,٦٤	١,٤٨	متوسطة
٥٢.	الحقّ في توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين المواطنين.	٢,٤٩	١,٣٧	متوسطة
	الكلي (الحقوق الاقتصادية)	٢,٧٥	٠,٧٠	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٦) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بدورها في تعزيز مفهوم الحقوق الاقتصادية، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلّي على هذا المحور (٢,٧٥) وانحراف معياري (٠,٧٠). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص على " الحقّ في عدم التمييز بين المواطنين سواء على مستوى الجنس أم العرق أم الدين في الحصول على فرص عمل". بمتوسط حسابي (٢,٩٣) وانحراف معياري(١,٣٦) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تنصّ على

" الحقّ في توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين المـــواطنين". بمتوســـط حـــسابي (٢,٤٩) وانحراف معياري(١,٣٧) وبدرجة متوسطة.

و- الحقوق في التعليم والصحة

الجدول١٧. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات أفراد عيّنة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقوق في التعليم والصحة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
.٥٣	الحقّ في مجانية وإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية.	٣,٣٣	١,٢٨	متوسطة
.٥٤	حقّ المواطن في الحصول على فرص التعليم .	٣,١٢	١,٣٩	متوسطة
.٥٥	حقّ المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة .	٣,٠٦	١,٣٩	متوسطة
.٥٦	الدولة تكفل حقوق الأفراد في التعليم والصحة.	٣,٠١	١,٤٣	متوسطة
.٥٧	الحقّ في الحصول على الغذاء الملائم.	٢,٩٣	١,٤٣	متوسطة
.٥٨	الحقّ في الحصول على ما يكفي من المياه والمرافق الصحية.	٢,٩١	١,٤٦	متوسطة
.٥٩	حقّ الحماية من العوز والحاجة بسبب المرض او العجز.	٢,٨٦	١,٤٨	متوسطة
.٦٠	الحقّ في التمتع بظروف معيشية صحية.	٢,٨٤	١,٥٠	متوسطة
.٦١	الحقّ في التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع.	٢,٧٥	١,٤٦	متوسطة
.٦٢	حقوق المواطنين الثقافية لجميع السكان والأقليات.	٢,٦٦	١,٤٧	متوسطة
	الكلي (الحقوق في التعليم والصحة)	٢,٩٥	٠,٧٧	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٧) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بـــدورها فـــي تعزيز مفهوم الحقوق في التعليم والصحة. إذ بلغ متوسط الإجابات الكلّي علـــى هـــذا المحـــور (٢,٩٥) وبانحراف معياري(٠,٧٧) وعلى مستوى الفقرات يلاحظ أن أعلى درجـــات الموافقـــة كانت على الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في مجانية وإلزامية التعليم في المرحلـــة الأساســـية. بمتوسط حسابي (٣,٣٣) وانحراف معياري(١,٢٨) وبدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجـــات

الموافقة على الفقرة التي تنصّ على " حقوق المواطنين الثقافية لجميع السكان والأقليات" بمتوسط حسابي (٢,٦٦) وانحراف معياري(١,٤٧) وبدرجة متوسطة.

ز- الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة

الجدول١٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز لإجابات افراد عيّنة الدارسة من الطلبة لفقرات مجال الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
٦٣.	الدولة تكفل حرية الفكر والدين والعقيدة .	٣,٠٨	١,٤٣	متوسطة
٦٤.	الحقّ في حرية الاعتقاد .	٣,٠٤	١,٤٣	متوسطة
٦٥.	الحقّ في حرية الدين وممارسة الطقوس الدينية.	٢,٩٤	١,٤٧	متوسطة
٦٦.	أهمية القوانين والأنظمة في تعزيز الحريات العامة.	٢,٨٥	١,٤٨	متوسطة
٦٧.	الحقّ في حماية المشاعر والمعتقدات الدينية من المساس بها.	٢,٨١	١,٤٣	متوسطة
٦٨.	حقّ المواطن في التعبير عن رأيه ضمن حدود القانون.	٢,٨١	١,٤٩	متوسطة
٦٩.	الحقّ في المشاركة في الاجتماعات العامة .	٢,٦٨	١,٤٦	متوسطة
٧٠.	الحقّ في تكوين جماعات ثقافية .	٢,٥٨	١,٤٥	متوسطة
	الكلي (الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة)	٢,٨٥	٠,٨٢	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (١٨) وجود درجة متوسطة من قيام الجامعة بـدورها فـي تعزيز مفهوم الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هـذا المحور (٢,٨٥) وانحراف معياري(٠,٨٢). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجـات الموافقة كانت على الفقرة التي تنصّ على "الدولة تكفل حرية الفكر والدين والعقيـدة" بمتوسـط حسابي (٣,٠٨) وانحراف معياري(١,٤٣) بدرجة متوسطة. فيما كانت أدنى درجات الموافقـة على الفقرة التي تنصّ على " الحقّ في تكوين جماعـات ثقافيـة"، بمتوسـط حـسابي (٢,٥٨) وانحراف معياري(١,٤٥) وبدرجة متوسطة.

نتائج السؤال الثالث والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥) بين المتوسطات الحسابية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الخبرة الأكاديمية)؟:

وللإجابة عن هذا السؤال تمّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(ت) وتحليل التباين واختبار (شيفيه) لاختبار الفروق في درجة قيام الجامعة بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الهيئة التدريسية حسب المتغيرات الشخصية (الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية). وعلى النحو الآتي:

١. الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حسب متغير الجنس.

الجدول١٩. نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	ذكور	٢,٥٦	٠,٨٥	٠,١١	٠,٩١
	إناث	٢,٥٧	٠,٩٨		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	ذكور	٢,٦٨	٠,٨٢	٠,٢٤	٠,٨١
	إناث	٢,٦٥	٠,٨٧		
الحقّ أمام القانون	ذكور	٢,٦٨	٠,٩٢	٠,١٧	٠,٨٧
	إناث	٢,٦٦	١,٠٢		
الحق في الأمن	ذكور	٢,٤٥	٠,٨٨	٠,٠٨	٠,٩٤
	إناث	٢,٤٤	٠,٩٤		
الحقوق الاقتصادية	ذكور	٢,٧٢	٠,٨٨	٠,٣٢	٠,٧٥
	إناث	٢,٦٨	٠,٩٢		
الحقوق في التعليم والصحة	ذكور	٢,٨٣	٠,٩٨	٠,٣٥	٠,٧٣
	إناث	٢,٧٩	١,٠٢		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	ذكور	٢,٤٩	٠,٩٣	٠,٦١	٠,٥٤
	إناث	٢,٤١	٠,٨٨		
الكلي	ذكور	٢,٦٠	٠,٧١	٠,٢٩	٠,٧٧
	إناث	٢,٥٧	٠,٧٤		

يلاحظ من نتائج اختبار(ت) الموضحة في الجدول(١٩) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الذكور والإناث على جميع محاور مقياس دور الجامعة في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وعلى المقياس الكلي.

٢.الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حسب متغيّر الجامعة.

الجدول٢٠. نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغيّر الجامعة

المجال	الجامعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	حكومية	٢,٥٤	٠,٨٦	٠,٨٨	٠,٣٨
	خاصة	٢,٦٤	٠,٩٢		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	حكومية	٢,٦٥	٠,٨٢	١,٠١	٠,٣١
	خاصة	٢,٧٦	٠,٨٧		
الحقّ أمام القانون	حكومية	٢,٦٥	٠,٩٢	٠,٩٩	٠,٣٢
	خاصة	٢,٧٧	٠,٩٨		
الحقّ في الأمن	حكومية	٢,٤٥	٠,٨٩	٠,١٦	٠,٨٧
	خاصة	٢,٤٣	٠,٩٠		
الحقوق الاقتصادية	حكومية	٢,٦٩	٠,٨٨	٠,٩١	٠,٣٧
	خاصة	٢,٨٠	٠,٩٣		
الحقوق في التعليم والصحة	حكومية	٢,٨١	٠,٩٨	٠,٥٥	٠,٥٩
	خاصة	٢,٨٨	٠,٩٩		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	حكومية	٢,٤٧	٠,٩١	٠,٠٨	٠,٩٤
	خاصة	٢,٤٨	٠,٩٨		
الكلي	حكومية	٢,٥٨	٠,٧١	٠,٨١	٠,٤٢
	خاصة	٢,٦٦	٠,٧٧		

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) الموضحة في الجدول (٢٠) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة على جميع مجالات المقياس والمقياس الكلي.

٣.الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حسب متغيّرالرتبة الأكاديمية.

الجدول ٢١. نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	أستاذ	٢,٦٢	٠,٧٧	١٤,٢	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,٢٢	٠,٧٩		
	أ. مساعد	٢,٧٩	٠,٩٣		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	أستاذ	٢,٨٣	٠,٨٠	٩,٥٦	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,٤٠	٠,٧٣		
	أ. مساعد	٢,٧٨	٠,٨٨		
الحقّ أمام القانون	أستاذ	٢,٨٨	٠,٩٠	٦,٥٩	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,٤٣	٠,٨١		
	أ. مساعد	٢,٧٢	١,٠١		
الحقّ في الأمن	أستاذ	٢,٦٢	٠,٨٤	٩,٨٠	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,١٥	٠,٨٣		
	أ. مساعد	٢,٥٥	٠,٩٢		
الحقوق الاقتصادية	أستاذ	٢,٨٥	٠,٨٥	٥,٠٧	٠,٠١
	أ. مشارك	٢,٥٠	٠,٧٧		
	أ. مساعد	٢,٧٩	٠,٩٧		
الحقوق في التعليم والصحة	أستاذ	٣,٠٤	٠,٩٠	١١,٤٩	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,٤٧	٠,٩١		
	أ. مساعد	٢,٩٦	١,٠٣		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	أستاذ	٢,٧١	٠,٨٦	١٣,٩١	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,١١	٠,٨٢		
	أ. مساعد	٢,٥٩	٠,٩٧		
الكلي	أستاذ	٢,٧٧	٠,٦٤	١٧,٤١	٠,٠٠
	أ. مشارك	٢,٣١	٠,٦٤		
	أ. مساعد	٢,٧٠	٠,٧٧		

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول (٢١) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α) بين الرتب الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية على جميع محاور مقياس دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وعلى المقياس ككل، والجداول ذوات الأرقام (٢٢،٢٣،٢٤،٢٥،٢٦،٢٧،٢٨،٢٩) توضّح نتائج اختبار شيفية.

الجدول٢٢. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحق في الحياة حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ	**أ.مشارك**	**أ.مساعد**
الحقّ في الحياة	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد		*	–

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α).

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقّ في الحياة، بين الرتب الأكاديمية أستاذ، وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الأكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

الجدول٢٣. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية حسب متغيّر الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ	**أ.مشارك**	**أ.مساعد**
الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد		*	–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية بين الرتب الأكاديمية أستاذ، وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الأكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

الجدول٢٤. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحق امام القانون حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ	أ.مشارك	أ.مساعد
الحقّ أمام القانون	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد		*	–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقّ أمام القانون بين الرتب الأكاديمية أستاذ، وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الأكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

الجدول٢٥. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقّ في الأمن حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ	أ.مشارك	أ.مساعد
الحقّ في الأمن	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	
	أ.مساعد			–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق

الإنسان على مجال الحقّ في الأمن بين الرتب الأكاديمية أستاذ، وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ.

الجدول٢٦. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقوق الإقتصادية حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	**الرتبة الأكاديمية**	**الرتبة الأكاديمية**		
		أستاذ	**أ.مشارك**	**أ.مساعد**
الحقوق الاقتصادية	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد		*	–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقوق الاقتصادية بين الرتب الأكاديمية أستاذ وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الأكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

الجدول ٢٧. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقوق في التعليم والصحة حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	**الرتبة الأكاديمية**	**الرتبة الأكاديمية**		
		أستاذ	**أ.مشارك**	**أ.مساعد**
الحقوق في التعليم والصحة	أستاذ	–	*	*
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد	*	*	–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقوق في التعليم والصحة بين الرتب الأكاديمية أستاذ وأستاذ مشارك

لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الاكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

الجدول٢٨. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة في مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة حسب متغيّر الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ	أ.مشارك	أ.مساعد
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد		*	–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة بين الرتب الأكاديمية أستاذ وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الاكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

الجدول٢٩. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمجالات المقياس ككلّ حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ	أ.مشارك	أ.مساعد
المقياس الكلّي	أستاذ	–	*	
	أ.مشارك	*	–	*
	أ.مساعد		*	–

يلاحظ من بيانات الجدول(٢٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في الاتجاهات نحو دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان بين الرتب الأكاديمية أستاذ وأستاذ مشارك لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ، وكذلك بين الرتب الأكاديمية أستاذ مشارك وأستاذ مساعد لصالح الرتبة الأكاديمية الأستاذ المساعد.

نتائج السؤال الرابع والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين المتوسطات الحسابية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الكلية، السنة الدراسية)؟:

وللإجابة عن هذا السؤال تمّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(ت) وتحليل التباين الاحادي واختبار (شيفيه) لاختبار الفروق في درجة قيام الجامعات بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة حسب المتغيرات الشخصية (الجنس، الجامعة، الكلية، السنة الدراسية). وعلى النحو الآتي:

١. الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة حسب متغيّرالجنس.

الجدول٣٠. نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	ذكور	٢,٩١	٠,٧١	٢,٠٣	٠,٠٣
	إناث	٣,٠١	٠,٧١		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	ذكور	٢,٨٦	٠,٦٤	١,٢٣	٠,٢١
	إناث	٢,٩٢	٠,٦٧		
الحقّ أمام القانون	ذكور	٢,٨٩	٠,٧٥	٣,٨٣	٠,٠٠
	إناث	٣,٠٨	٠,٦٦		
الحقّ في الأمن	ذكور	٢,٨٧	٠,٧٨	٠,٠٠	٠,٩٩
	إناث	٢,٨٧	٠,٧١		
الحقوق الاقتصادية	ذكور	٢,٦٨	٠,٧١	٢,٨٧	٠,٠٠
	إناث	٢,٨٢	٠,٧٠		
الحقوق في التعليم والصحة	ذكور	٢,٨٨	٠,٧٧	٢,٣٦	٠,٠٢
	إناث	٣,٠١	٠,٦٧		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	ذكور	٢,٨٠	٠,٨٣	١,٥٥	٠,١٢
	إناث	٢,٨٩	٠,٨١		
الكلي	ذكور	٢,٨٤	٠,٤٩	٢,٩٤	٠,٠٠
	إناث	٢,٩٤	٠,٥١		

توضح بيانات الجدول(٣٠) نتائج اختبار(ت)، والتي تبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الذكور والإناث على جميع مجالات مقياس دور الجامعة في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، وعلى المقياس الكلّي ما عدا مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة ومجال الحقّ في الأمن، وكانت الفروق لصالح الإناث.

٢. الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة حسب متغيّر الجامعة.

الجدول٣١. نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الجامعة

المجال	الجامعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	حكومية	٢,٩٦	٠,٧٢	٠,٠٥	٠,٩٦
	خاصة	٢,٩٦	٠,٦٧		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	حكومية	٢,٩٢	٠,٦٧	٢,٢٤	٠,٠٢
	خاصة	٢,٨٠	٠,٥٩		
الحقّ أمام القانون	حكومية	٢,٩٧	٠,٧٣	٠,٩١	٠,٣٦
	خاصة	٣,٠٣	٠,٦٣		
الحقّ في الأمن	حكومية	٢,٨٧	٠,٧٥	٠,٠٣	٠,٩٨
	خاصة	٢,٨٧	٠,٧٠		
الحقوق الاقتصادية	حكومية	٢,٧٥	٠,٧٠	٠,٤٥	٠,٦٥
	خاصة	٢,٧٣	٠,٧٣		
الحقوق في التعليم والصحة	حكومية	٢,٩٨	٠,٧٨	٢,٤٦	٠,٠١
	خاصة	٢,٨٣	٠,٧١		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	حكومية	٢,٨٨	٠,٨٤	٢,٣٧	٠,٠٢
	خاصة	٢,٧٢	٠,٧٥		
الكلي	حكومية	٢,٩٠	٠,٥١	١,٤١	٠,١٦
	خاصة	٢,٨٥	٠,٤٧		

توضح بيانات الجدول(٣١) نتائج اختبار (ت)، والتي تبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين طلبة الجامعات الحكومية وطلبة الجامعات الخاصة على مجالات (الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، والحقوق في التعليم والصحة، والحقوق في حرية

الفكر والدين والعقيدة)، وذلك لصالح طلبة الجامعات الحكومية. فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان على بقية المجالات وعلى المقياس الكلي.

٣. الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة حسب متغيّر الكلية.

الجدول٣٢. نتائج اختبار(ت) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير الكلية

المجال	الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	علمية	٢,٩٦	٠,٧٧	٠,٠٧	٠,٩٥
	إنسانية	٢,٩٦	٠,٦٦		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	علمية	٢,٨٤	٠,٦٧	١,٩٥	٠,٠٥
	إنسانية	٢,٩٣	٠,٦٤		
الحقّ أمام القانون	علمية	٢,٩٤	٠,٧٦	١,٩٥	٠,٠٥
	إنسانية	٣,٠٣	٠,٦٥		
الحقّ في الأمن	علمية	٢,٨٥	٠,٧٦	٠,٦٠	٠,٥٥
	إنسانية	٢,٨٨	٠,٧٢		
الحقوق الاقتصادية	علمية	٢,٧٠	٠,٧٤	٢,٠٣	٠,٠٤
	إنسانية	٢,٨٠	٠,٦٦		
الحقوق في التعليم والصحة	علمية	٢,٩٦	٠,٨٠	٠,٤٣٠	٠,٦٧
	إنسانية	٢,٩٤	٠,٧٤		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	علمية	٢,٨١	٠,٨٥	١,١٢	٠,٢٧
	إنسانية	٢,٨٨	٠,٧٩		
الكلي	علمية	٢,٨٦	٠,٥٢	١,٦٠	٠,١١
	إنسانية	٢,٩٢	٠,٤٨		

توضح بيانات الجدول (٣٢) نتائج اختبار (ت)، والتي تبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين طلبة الكليات العلمية والكليات الإنسانية على مجال الحقوق الاقتصادية فقط وذلك لصالح طلبة الكليات الإنسانية. فيما لم تظهر نتائج الاختبار وجود فروق في درجة تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان على بقية المجالات وعلى المقياس الكلّي.

٤. الفروق في درجة قيام الجامعات في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة حسب متغيّر السنة الدراسية.

الجدول٣٣. نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان ضمن مجالات الدراسة حسب متغير السنة الدراسية

المجال	السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الحقّ في الحياة	١+٢	٣,١١	٠,٦١	١٠,٧٥	٠,٠٠
	٣+٤	٢,٨٧	٠,٧٣		
	٥ فأكثر	٢,٨٦	٠,٨١		
الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية	١+٢	٢,٩٠	٠,٦٨	٩,٣٤	٠,٠٠
	٣+٤	٢,٩٧	٠,٦٣		
	٥ فأكثر	٢,٧٠	٠,٦٢		
الحقّ أمام القانون	١+٢	٢,٩٣	٠,٧٢	٢,٩٥	٠,٠٥
	٣+٤	٣,٠٦	٠,٦٨		
	٥ فأكثر	٢,٩٤	٠,٧٤		
الحقّ في الأمن	١+٢	٢,٨٢	٠,٧٣	٢,٢٠	٠,١١
	٣+٤	٢,٩٣	٠,٧١		
	٥ فأكثر	٢,٨١	٠,٨١		
الحقوق الاقتصادية	١+٢	٢,٧٩	٠,٧٣	١,٠٥	٠,٣٥
	٣+٤	٢,٧٣	٠,٦٥		
	٥ فأكثر	٢,٧٠	٠,٧٥		
الحقوق في التعليم والصحة	١+٢	٣,٠٧	٠,٧٧	٧,٠٥	٠,٠٠
	٣+٤	٢,٨٧	٠,٧٥		
	٥ فأكثر	٢,٨٥	٠,٧٨		
الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة	١+٢	٢,٨٧	٠,٨٢	١,٢٢	٠,٣٠
	٣+٤	٢,٨٧	٠,٨١		
	٥ فأكثر	٢,٧٦	٠,٨٦		
الكلي	١+٢	٢,٩٢	٠,٤٩	٣,٣٣	٠,٠٣
	٣+٤	٢,٩٠	٠,٤٧		
	٥ فأكثر	٢,٨٠	٠,٥٧		

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول (٣٣) وجود فروق دالة إحـصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) بين السنوات الدراسية للطلبة على مجالات (الحقّ في الحيـاة، والحق في التمتع بالحريات الأساسية، والحقوق في التعليم والصحة وعلى المقياس ككل) فيما لم تظهر نتائج التحليل وجود فروق على بقية المجالات. ولمعرفة الفروق لصالح أي مـن فئـات السنوات الدراسية فقد تمّ إجراء اختبار شيفية للاختبارات البعدية والجـداول(٣٤،٣٥،٣٦،٣٧) توضّح هذه النتائج.

الجدول ٣٤. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجال الحقّ في الحياة حسب متغير السنة الدراسية

المجال	**السنة الدراسية**	**السنة الدراسية**		
		١+٢	**٣+٤**	**٥ فأكثر**
الحقّ في الحياة	**١+٢**	–	*	*
	٣+٤	*	–	
	٥ فأكثر	*		–

يلاحظ من بيانات الجدول(٣٤) وجـود فـروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مـستوى الدلالة (٠,٠٥ $\leq \alpha$) في دور الجامعات الأردنية في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان علـى مجال الحقّ في الحياة بين طلبة السنوات(أولى وثانية) وبين طلبة السنوات (ثالثـة ورابعـة) ولصالح طلبة السنوات (الثالثة والرابعة)، وكذلك بين طلبة السنوات (الأولى والثانيـة) وطلبـة السنوات (الخامسة فأكثر) لصالح طلبة السنوات (الخامسة فأكثر).

الجدول ٣٥. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجال الحق في التمتع بالحريات الأساسية حسب متغيّر السنة الدراسية

المجال	**السنة الدراسية**	**السنة الدراسية**		
		١+٢	٣+٤	٥ فأكثر
الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية	١+٢	–		*
	٣+٤		–	*
	٥ فأكثر	*	*	–

يلاحظ من بيانات الجدول (٣٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α) في دور الجامعات الأردنية في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقّ في التمتع بالحريات الاساسية بين طلبة السنوات (أولى وثانية) وبين طلبة السنوات (خامسة فأكثر) ولصالح طلبة السنوات (الأولى والثانية).

الجدول٣٦. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجال الحقوق في التعليم والصحة حسب متغير السنة الدراسية

المجال	**السنة الدراسية**	**السنة الدراسية**		
		١+٢	٣+٤	٥ فأكثر
الحقوق في التعليم والصحة	١+٢	–	*	*
	٣+٤	*	–	
	٥ فأكثر	*		–

يلاحظ من بيانات الجدول(٣٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α) في دور الجامعات الأردنية في تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان على مجال الحقوق في التعليم والصحة، بين طلبة السنوات (أولى وثانية) وبين طلبة السنوات(ثالثة ورابعة) ولصالح طلبة السنوات (الثالثة والرابعة)، وكذلك بين طلبة السنوات (الأولى والثانية) وطلبة السنوات (الخامسة فأكثر) لصالح طلبة السنوات (الخامسة فأكثر).

الجدول٣٧. نتائج اختبار (شيفية) لاختبار الفروق في اتجاهات الطلبة لدور الجامعات في تعزيز الوعي في مجالات المقياس ككل حسب متغيّر السنة الدراسية

المجال	**السنة الدراسية**	**السنة الدراسية**		
		١+٢	٣+٤	٥ فأكثر
المقياس ككل	١+٢	–		*
	٣+٤		–	
	٥ فأكثر	*		–

يلاحظ من بيانات الجدول(٣٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α) في دور الجامعات الأردنية في تعزيزالوعي بمفاهيم حقوق الإنسان بين طلبة السنوات (أولى وثانية) وبين طلبة السنوات (الخامسة فأكثر) ولصالح طلبة السنوات (الأولى والثانية).

نتائج السؤال الخامس والذي ينص على: ما الإستراتيجية التربوية المقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان؟

تمّت الإجابة عن هذا السؤال من خلال إجراءات هذه الدراسة والسير عبر مراحلها لتطوير الإستراتيجية. وذلك على النحو التالي:

١. **المرحلة الأولى**: جمع الأدب النظري المتعلق بالدراسة والذي يدور حول : حقوق الإنسان، وتربية المواطنة، ودور الجامعة في تعزيزهما لدى الطلبة، إذ تمّ تناول تعريف وتحديد مصطلح حقوق الإنسان، والمحاور التي يقوم عليها، وتطوّر حقوق الإنسان عبر مراحله المختلفة، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الأردن. وتمّ تحليل أهم المضامين والمجالات التي ترتكز عليها حقوق الإنسان في الأردن، من خلال الدستور الأردني، والميثاق الوطني، والاتفاقيات والإعلانات الدولية، ثم تطرّق الباحث إلى طبيعة العلاقة بين تربية المواطنة وحقوق الإنسان، ودور تربية المواطنة في تعزيز هذه الحقوق لدى الطلبة. وتمّ تحليل مفهوم المواطنة وتعريفها، وأهم الأسس التي تقوم عليها، ومكوناتها وقيمها، وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ثم بعد ذلك تمّ تحليل دور الجامعات الأردنية في تعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من خلال الوظائف المختلفة التي تقوم فيها والمتمثلة بالتدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهكذا تمّ تغطية كافة المكوّنات التي تشكّل الأدب النظري اللازم لبناء الإستراتيجية.

٢. **المرحلة الثانية**: استنباط المتغيّرات الأساسية اللازمة لتطوير الإستراتيجية، وتعريفها وتوضيح علاقتها مع بعضها بعضاً، من خلال تحليل الأدب المتضمن لحقوق الإنسان واختيار المفاهيم والمبادئ الجوهرية الملائمة للواقع التربوي والتعليمي في الأردن، وتم اعتماد مضمونين رئيسين هما: مبادئ حقوق الإنسان، وقيم المواطنة، وتمّ توضيح دور الجامعات الأردنية في تعزيزهما لدى الطلبة من خلال تربية المواطنة. كما تمّ تحديد سبعة مجالات هي: الحقّ في الحياة، والحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، والحقّ أمام القانون، والحقّ في الأمن، الحقوق الاقتصادية، الحقّ في التعليم والصحة، والحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة.

٣. **المرحلة الثالثة** : تمّ بناء استبانه لتعرّف درجة قيام الجامعات الأردنية بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلبة من وجهة نظر الطلبة ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال مجالات الحقّ في الحياة، والحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، والحقّ أمام القانون، والحقّ في الأمن، والحقوق الاقتصادية، والحقّ في التعليم والصحة، والحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة، وتمّ تضمينها المتغيرات الرئيسة الملائمة لمجتمع الدراسة (الجنس، الجامعة، الكلية، الرتبة الأكاديمية، السنة الدراسية)، وتمّ تحكيم الاستبانة من قبل أساتذة

متخصصين من الجامعات الأردنية للتأكّد من مدى ملائمتها للدراسة، وبعد الأخذ بملاحظـاتهم، وتمّ توزيعها على أفراد عيّنة الدراسة، وبعد جمع البيانات تمّ معالجتها إحصائياّ لتتمّ الإجابة عن السؤال الأول والثاني والثالث والرابع من أسئلة الدراسة.

٤. **المرحلة الرابعة:** بناء الإستراتيجية وذلـك اعتمـاداً علـى الأدب النظـري ذي العلاقـة، والمتضمن في المراجع والمصادر والدراسات المحكّمة، واسترشادا بنتائج الدراسة المسحية، مع تضمين المتغيرات الأساسية وتعديل المفردات لتلائم المجال التربوي، وتبسيط الإجراءات وبناء مادة الأدب النظري على شكل خطوات متسلسلة يؤدي اتباعها إلى تطوير إسـتراتيجية مناسـبة ضمن الخطوات التالية:

١. الخطوة الأولى: الخلفية الأدبية للإستراتيجية

شكّلت مضامين حقوق الإنسان التي تم تحليلها ومناقشتها في الإطار النظري من الدراسة والتي استمدت من الدستور الأردني والميثاق الوطني وتعاليم الدين الإسلامي والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، المنظومة القيمية التي استندت إليها الإستراتيجية، حيث تمّ مناقشة أهـم المبـادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها حقوق الإنسان بأبعادها المختلفة السياسية والمدنيـة، والاقتـصادية والاجتماعية والثقافية، وتمّ تحليل هذه الأبعاد إلى مجموعة من المبادئ والمفاهيم التـي تـرتبط بتنمية وتعزيز قيم المواطنة، ولغايات ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وقيم المواطنة، فإنه لابد من أن يتمّ ذلك من خلال تربية المواطنة والتي تهدف إلى تعزيز شـعور الطلبـة بالانتمـاء إلـى مجتمعهم وقيمهم ونظامهم وبيئتهم وثقافتهم، ليرتقي هذا الشعور إلى حدّ تشبّع الطالـب بثقافـة الانتماء، وأن يتمثل ذلك في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته، وترسيخ معنى العمـل للصالح العام وللوطن، والعمل من أجل نهضة الوطن وتقدمه للوصول به إلى مراحل حضارية متقدمه، ولغايات تعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة في الجامعات الأردنية فإنـه لابـد أن يـتم التركيز عند وضع هذه الإستراتيجية على موضوعين رئيسيين هما حقوق الإنسان وقيم المواطنة وعلى النحو التالي:

١. **حقوق الإنسان** : بحيث يتمّ العمل على توعية الطلبة بـ:

- أهمية المبادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها حقوق الإنسان والتي لها علاقة مباشرة بمفهوم المواطنة ومنها(الحقّ في الحياة، الحقّ التمتع بالحريات الأساسية، الحقّ في المساواة أمـام القانون، الحقّ في الأمن، الحقّ في التعليم والصحة، الحقوق الاقتصادية، الحقّ في الفكـر والدين والعقيدة).

- حقوقهم في الجامعة والمجتمع وكيفية ممارستها بشكل عملي وعلى أرض الواقع، لتصبح سلوكاً يمارسه الطلبة في حياتهم اليومية.
- واجباتهم تجاه جامعتهم ومجتمعهم ووطنهم وأمتهم.
- أهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وضرورة احترامها وعدم تجاوزها.
- أهمية المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مجتمعهم.
- أهمية التعاون والتسامح ونبذ العنف بكافة أشكاله وتعزيز الثقة بالنفس.
- أهمية احترام حقوق الآخرين وعدم الاعتداء عليها.
- أهمية تحقيق مبادئ العدالة والمساواة والحرية وسيادة القانون باعتبارها ركائز الديمقراطية الحقّة.
- أهمية المساواة في الحقوق والواجبات، والعدالة واحترام كرامة الإنسان والتحاور والتشارك ووحدة الجنس البشري، بغض النظر عن اللون أوالجنس أو العرق أوالدين.

٢. **قيم المواطنة:** بحيث يتمّ العمل على ما يلي:

- توعية الطلبة بأهمية الولاء للوطن والذي يجب أن يتقدم على كلّ الولاءات الأخرى.
- توعية الطلبة بأهمية الانتماء للوطن، فمن أجله يضحي الفرد بدمه وكلّ ما يملك، ومن أجله يقوم بالواجبات المطلوبة منه على أكمل وجه وفي جميع المجالات، ومن أجل الوطن يقوم بالأعمال التطوعية والخيرية، ويحافظ على تراثه الثقافي ولغته وعاداته وتقاليده التي يرضى عنها المجتمع.
- توعية الطلبة بأهمية الاعتزاز بالوطن وبهويته الثقافية.
- توعية الطلبة بأهمية الحرية والكرامة والمساواة والتسامح وتكافؤ الفرص.
- توعية الطلبة بمفهوم الهوية الوطنية وتنميتها والانفتاح على الحضارة الإنسانية.
- توعية الطلبة بأهمية تحمل المسؤولية والمشاركة في بناء الوطن وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة.
- توعية الطلبة بأنّهم مواطنو الغد وهم شركاء في إحداث التغيير.
- توعية الطلبة بنظام الحكم ببلدهم وتاريخه وجغرافيته.
- توعية الطلبة بمؤسسات وطنهم ونظمه الحضارية.
- توعية الطلبة بأهمية الوحدة الوطنية باعتبارها ضرورة حتمية للتقدم والازدهار.
- توعية الطلبة بأهمية العمل والانجاز والإنتاج ودورها في بناء الوطن وتقدمه.

- تعميق وترسيخ أسس المواطنة في جوانبها المعرفية، والوجدانية، والعملية.
- تعميق وترسيخ قيم التفاهم والسلام العالمي ونبذ التعصب والعنف، وإشاعة روح المحبة والسلام والتسامح بين الناس، وحب الوطن والمحافظة عليه.
- تعزيز مفهوم تحقيق الذات وبناء الشخصية المتوازنة الواثقة القادرة على تحقيق ذاتها.
- تنمية الاعتزاز بالانتماء للأمة الإسلامية العربية وتبصيرهم بأهمية التواصل مع العالم الخارجي.
- تمكين الطلبة من فهم أنفسهم ووطنهم والعالم الذي يعيشون فيه وفهم ثقافتهم واحترام ثقافات الآخرين.
- إكساب الطلبة مهارات حلّ الخلافات بالطرق السلمية، وإكسابهم مهارات النقد البناء، والمقدرة على إبداء الرأي، والعمل الجماعي، والمقدرة على اتخاذ القرارات.
- تهيئة الطلبة للإيمان بالتعددية في إطار الوحدة الوطنية، وكيفية استثمارها في مصلحة الوطن.
- تهيئة الطلبة للمشاركة في الحياة العامة، وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم.
- تهيئة الطلبة لفهم المشكلات التي تواجه وطنهم، وكيفية العمل لحماية منجزاته والمحافظة على استقراره.

وبعد أن يتمّ تفعيل هذه المضامين وتضمينها في تربية المواطنة، فإنّ الجامعة ومن خلال الإستراتيجية المقترحة، يمكن أن تقوم بتطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع من خلال المراحل التي ستمر فيها الإستراتيجية في الخطوة الثانية.

٢. الخطوة الثانية :المراحل التي تمرّ فيها الإستراتيجية والشكل العام لها

إنّ تعزيز قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات الأردنية، يتطلب وجود تربية قادرة على توعية الطلبة بمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان، والتي تبيّن من خلال الدراسة المسحيّة أنّ درجة قيام الجامعات الأردنية بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة جاءت بدرجة متوسطة، ومن هنا فأنه لا بد من بناء إستراتيجية تزيد وتفعل من دور الجامعات الأردنية؛ لتوعية الطلبة بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان، لتتعزّز بذلك تربية المواطنة لديهم، ويمكن أن تتشكّل الإستراتيجية المقترحة من المحاور التالية :

المحور الأول: التخطيط للتخطيط:

يعد التخطيط الاستراتيجي مرتكزاً وموجهاً أساسياً لنجاح مراحل الإستراتيجية اللاحقة، وتتطلب عملية التخطيط الإستراتيجي الاستعداد التام لها، وتهيئة كافة المعنيين، ورفـــع درجـــة استعدادهم، وذلك لما سيترتب على عملية التخطيط من إجراءات ونشاطات(حسن ،٢٠٠٨).

ولما كانت الإستراتيجية التربوية المقترحة في هذه الدراســـة تتمثّـــل فـــي تفعيـــل دور الجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان، فقد تمّ مـــسح واقع دور الجامعات الاردنية بتوعية الطلبة بحقوق الإنسان والتي تبيّن أنهـــا جـــاءت بدرجـــة متوسطة، مما يشير إلى وجود نقص وضعف في دور الجامعات الأردنية في توعية الطلبة بهذه الحقوق، الأمر الذي سينعكس بدوره على تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، ومن هنـــا لا بـــد أن يكون هناك عملية تخطيط لتحقيق توعية الطلبة بحقوق الإنسان، وبالتالي يتوجب أن يكون هناك تهيئة في الجامعة للقيام بالتخطيط، وبالتالي يتوجب في هذه المرحلة أن تكون الإدارة الجامعيـــة مهيّأة لعملية التخطيط وعلى قناعة تامة بأهميتها، لتقوم بدورها في تعزيز الرغبة لدى أعـــضاء الهيئة التدريسية والإداريين وكافة العاملين والمعنيين في عملية التخطيط لتحقيق الوعي بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان لدى الطلبة وتعزيز تربية المواطنة لديهم.

وفي هذه المرحلة لا بد من أن يتمّ تعريف أعضاء فريق التخطيط في الجامعـــة الـــذين سيتولون الإشراف على متابعة التخطيط والتنفيذ بمفاهيم تربية المواطنـــة، وعلاقتهـــا بمفـــاهيم ومبادئ حقوق الإنسان، وعلاقتها بتعزيز قيم المواطنة، ودور الجامعة في تحقيق ذلـــك، وهنـــا يتولد الإحساس لدى الفريق العامل في الجامعة بضرورة تبني إستراتيجية مناسبة تمكـــنهم مـــن تحقيق ذلك، وعليه فإنه في هذه المرحلة لا بد من القيام بما يلي:

١. **تشكيل فريق للتخطيط:** يتمّ اختيار فريق التخطيط من قبل الإدارة العليا في الجامعة، على أن تتوافر في هذا الفريق الكفاءة والمقدرة للقيام بعملية التخطيط، ويمكن أن يتكوّن هذا الفريق مـــن الإداريين، وأعضاء الهيئة التدريسية، ومن الفنيين، وذوي الاختصاص في المجتمـــع المحلـــي، وخبراء خارجيين تتعاقد معهم الجامعة. ويجب أن يتميّز فريـــق التخطـــيط بـــامتلاك أعـــضائه للمهارات والمقدرات التي تؤهلهم للقيام بالأدوار المطلوبة على أكمل وجه، ويجـــب أن يمتلـــك كذلك أعضاء الفريق منظومة أخلاقية وقيمية، ورغبة حقيقية في العمـــل والانتمـــاء الـــصادق للوطن، ووجود درجة كبيرة من التعاون والتفاهم فيما بينهم، ويعدّ فريـــق التخطـــيط المرتكـــز الأساس الذي سيشرف على بناء وتنفيذ وتطبيق وتقييم الإستراتيجية، ويمكـــن أن يقـــسّم فريـــق التخطيط إلى عدد من اللجان تقوم بما يلي:

- لجنة عليا للإشراف على الإستراتيجية: وتتمثل مهامها بوضع خطة لتنفيذ الإستراتيجية، ووضع الميزانية، وتشكيل فرق العمل، والتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالإستراتيجية.
- لجنة ضبط الجودة في تنفيذ الإستراتيجية: والتي تعمل على تحديد الأولويات في البرامج، ومراقبة فرق العمل وكيفية إنجازها.
- لجنة فنية إشرافية: تعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية، وتحديد مراحل التنفيذ والفترة الزمنية اللازمة لذلك، وتقدير الكلفة المالية، وتقدير القوى البشرية ومعالجة المشكلات التي قد تواجه تنفيذ الإستراتيجية.

٢. **اختيار قائد للفريق:** يتم اختيار قائد للفريق بإجراء تصويت يشارك فيه أعضاء الفريق والإدارة العليا، ولا بد أن يتصف قائد الفريق بمجموعة من المهارات والقدرات، لعلّ من أبرزها المقدرة على اتخاذ القرار، وأن يحظى باحترام أعضاء الفريق، وامتلاك المقدرة والخبرة في تحديد المسؤوليات، وتوزيع الصلاحيات على أعضاء الفريق، كلّ وفق اختصاصه وبشكل عادل، والالتزام برؤية الجامعة والفريق، والحرص على المتابعة والتوجيه، والحرص على إشراك الجميع في المناقشات وعملية صنع القرار.

٣. **التخطيط لعقد الدورات التدريبية:** يتمّ تأهيل فريق التخطيط على أيدي خبراء ومتخصصين، والذين يتمّ اختيارهم من داخل الجامعة أو من خارجها، حيث يتمّ العمل على عقد دورات تدريبية مكثفة لفريق التخطيط، تشتمل على المبادئ والمفاهيم والآليات التي يحتاجها أعضاء الفريق أثناء قيامهم بعملية التخطيط، وتعريف العاملين بالإستراتيجية من حيث الرؤية والرسالة والأهداف، لأنّ شرح وتفسير الإستراتيجية يعدّ خطوة ضرورية لتوجيه وتنمية استعداد العاملين، وتحقيق الفهم والاقتناع لديهم للقيام بتنفيذها.

٤. **تشخيص واقع حقوق الإنسان في الجامعات:** تمثّل قاعدة البيانات والمعلومات ضرورة جوهرية من ضرورات التخطيط الفعّال، وبالتالي فإنّ على فريق التخطيط أن يقوم بتطوير استمارة لتشخيص واقع حقوق الإنسان لدى الطلبة في الجامعة، والتي من خلالها يتمّ تزويد فريق التخطيط بالبيانات والمعلومات الضرورية، والتي تمكّنه من فهم الوضع القائم لمدى وعي الطلبة لمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان، وتمكّنه أيضاً من صياغة الخطط والبرامج التشغيلية، وقبل توزيع الاستمارة يقوم فريق التخطيط بعقد دورات تثقيفية ومحاضرات تعريفية بمبادئ حقوق الإنسان وعلاقتها بتربية المواطنة، وضرورة تحري الدقة والموضوعية في تعبئة البيانات والمعلومات، ليتمّ تعبئة البيانات والمعلومات بصورة دقيقة لتعكس الواقع الحقيقي الذي سيتمّ بناء

الإستراتيجية من خلاله، وبعد ذلك يتمّ جمع البيانات والمعلومات، وتحليل النتائج ليتمّ تحديد الثغرات والفجوات، ونقاط الضعف ومعالجتها من خلال بناء الإستراتيجية.

وبناء على ما تقدّم تتمّ صياغة الخطط التشغيلية التي تشمل الأهداف والبرامج ذات الأولوية، والأنشطة والإجراءات، ونظم المتابعة والتقييم التي سيتمّ تطويرها وتنفيذها، كما يتمّ وضع جدول زمني لمراحل التخطيط اللاحقة، وإعداد بيانات ودراسات التكلفة والتمويل، وتشكيل فريق متابعة للتأكّد من درجة الإنجاز وفق الإطار الزمني المخطط له.

المحور الثاني : تحليل الأبعاد البيئية:

يهدف التحليل الإستراتيجي للأبعاد البيئية إلى تمكين المنظمة (الجامعة) من فهم البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية التي تعمل فيها، وتحديد أفضل سبل الاستجابة للمتغيّرات والمستجدات، واستغلالها للارتقاء بأدائها مما يمنحها فرصة لتحقيق أهدافها في البقاء والتطور والنمو.

تنقسم البيئة التي تعمل فيها الجامعة، إلى بيئة داخلية، وبيئة خارجية، وترتبط مقدرة الجامعة على توعية الطلبة مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه، ودورها في تعزيز تربية المواطنة على التفاعل المستمر بين هاتين البيئتين، إذ تمثل البيئة الداخلية للجامعة مواردها وإمكانياتها المادية والمالية والبشرية، ومقدرتها التنافسية (السقا،٢٠٠٧)، ويسهم تحليل البيئة الداخلية للمنظمة(الجامعة) في تقييم المقدرات والإمكانات المادية و البشرية والمعنوية المتاحة للجامعة، وفي بيان وتحديد نقاط القوة وتعزيزها للاستفادة منها والبحث عن طرق تدعيمها مستقبلاً، وكذلك بيان وتحديد نقاط الضعف، حتى يمكن التغلب عليها، ومعالجتها وتفاديها ببعض نقاط القوة الحالية للجامعة (الركابي،٢٠٠٤).

وتمثل البيئة الخارجية مجموعة القوى والمتغيّرات التي تحيط بالجامعة وتؤثر في أدائها، ولا تخضع لسيطرتها مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتشريعية والقانونية والتكنولوجية، وأصحاب المصالح والمنافسين، ويفيد تحليل البيئة الخارجية في صياغة الأهداف المطلوب تحقيقها، وتوجيه الموارد المتاحة وتعظيم الاستفادة منها، كما يفيد في تحديد الفرص والتغيرات المواتية في البيئة الخارجية للجامعة والتي تؤثّر إيجابياً فيها، وأخيراً في تحديد التهديدات وهي التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية ولا تخدم مصالح الجامعة بل تؤثر فيها سلباً(العارف،٢٠٠١) .

وفي هذه المرحلة يستخدم تحليل مصفوفة (SWOT) والذي يعدّ من أكثر النماذج شيوعاً في تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتمر عملية التحليل بعدة مراحل متتالية ومرتبة تتصل

ببعضها بعضاً، ويشكل مصطلح (SWOT) إختصارا للأحرف الأولى لأربعة عناصر هي: نقاط القوة (Strengths)، ونقاط الضعف (Weaknesses)، والفرص(Opportunities)، والتهديدات(Threats). ويساعد هذا التحليل في التعرف على واقع الدور الذي تقوم به الجامعات في تعزيز تربية المواطنة من خلال توعية الطلبة مفاهيم حقوق الإنسان. ويمكن استعراض أمثلة من نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر والتهديدات من خلال ما يلي:

نقاط القوة (Strengths) :

من خلال البيئة الداخلية للجامعات الأردنية، يمكن تحديد عدد من نقاط القوة في هذه البيئة من خلال ما يلي :

- وجود هيئة إدارية وتدريسية على درجة كبيرة من الكفاءة والفاعلية والعلم وتمتلك المقدرة على تنفيذ الإستراتيجية المقترحة.
- وجود مواد دراسية في الجامعات تدرس حقوق الإنسان والتربية الوطنية.
- الجهود التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير استراتيجيات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، لمواكبة المستجدات والمتغيرات التي تطرأ على العملية التعليمية والعمل على تنمية الشعور الوطني لدى الطلبة.
- الدعم المتواصل من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتشجيع المبادرات التي تعمل على تطوير التعليم العالي وإصلاحه.
- وجود بعض التشريعات والقوانين والأنظمة التي تدعم و تفعّل دور الجامعات في تعميق قيم المواطنة، وتعزيز الوعي بمبادئ ومفاهيم بحقوق الإنسان.
- المقدرة على استقطاب الخبرات والكفاءات العلمية وبمختلف المجالات.
- التأهيل التكنولوجي للموارد البشرية.

نقاط الضعف(Weaknesses):

وسيتمّ تحديد بعض نقاط الضعف في البيئة الداخلية للجامعات الأردنية من خلال ما يلي:

- قلة اهتمام الجامعات بتعميق الوعي بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وأثرها في تعزيز قيم المواطنة.
- قلة اهتمام بعض الإدارات الجامعية وأعضاء الهيئات التدريسية بأهمية تدريس حقوق الإنسان وتربية المواطنة.
- الضعف في مواكبة التطور والتغيّر، وضعف المقدرة على التجديد والتطوير.

- قلة البحوث والدراسات التي تركّز على أهمية توعية الطلبة بحقوق الإنسان وأثرها في سلوك الطلبة وتنمية قيم المواطنة لديهم، واقتصار الأبحاث العلمية لغايات الترفيع والترقية.
- نقص الكفاءات البشرية المطلوبة لتنفيذ البرامج المتعلقة بالتوعية بحقوق الإنسان وعلاقتها بالمواطنة.
- ضعف اتحادات الطلبة في الجامعات وعدم قيامها بدورها فيما يتعلق بتعزيز مفهوم المواطنة لدى الطلبة وممارسة ذلك على أرض الواقع.
- ضعف الاهتمام بالأندية والأنشطة الجامعية ودورها في تعزيز قيم المواطنة وتعميق الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان.
- قلة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وعدم اهتمام الطلبة بها.
- قلة الاهتمام والتنسيق بين الجامعات بعضها بعضاً، وبين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- عدم توفر المخصصات المالية اللازمة في الجامعات خاصة الرسمية منها، التي لا تمكّنها من تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة والمتعلقة بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بالمواطنة.
- غياب الحرية الأكاديمية وعدم قدرة أعضاء هيئة التدريس على مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بحرية.
- كثرة الأعباء المترتبة على أعضاء هيئة التدريس وتركيزهم على المقررات والمناهج الدراسية المتعلقة بالتخصص، وعدم التطرق لهذه الحقوق في قاعات المحاضرات وأساليب التدريس.

الفرص المتاحة (Opportunities):

وتتمثل الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للجامعات الأردنية في ما يلي :

- الاهتمام العالمي والدولي بمواضيع حقوق الإنسان وضرورة تعليمها وتوعية الطلبة بها.
- اهتمام الدولة الأردنية بمواضيع حقوق الإنسان، وتجسّد ذلك في تعاليم الدين الاسلامي والدستور الأردني والميثاق الوطني والتشريعات والقوانين المختلفة.
- التزام الأردن بالاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية والعربية التي تؤكّد على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- اهتمام الحكومات الأردنية المتعاقبة – وبتوجيهات مستمرة من القيادة الأردنية، ممثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين– بضرورة تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وتعزيز

مفهوم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وتمثّل ذلك في إنشاء وزارة التنمية السياسية.

- اهتمام ودعم القيادة الأردنية للشباب وخاصة طلبة الجامعات باعتبارهم قادة وفرسان التغيير، ومنحهم المزيد من الرعاية، والعمل على تفعيل دورهم بالمشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية، وتعميق مفاهيم الولاء والانتماء لديهم لبناء الوطن وتحقيق تقدّمه وازدهاره.
- وجود العديد من المؤسسات والمنظمات الرسمية والأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتي تعمل على تعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان في الأردن.
- وجود ثقافة سائدة في المجتمع الأردني تدعو إلى تعميق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنمية قيم المواطنة الصالحة لدى الأردنيين.
- انعقاد العديد من المؤتمرات التي تبحث في مجال التطوير التربوي، وفي مجال تطوير العملية التعليميّة – التعلميّة، بهدف مواكبة التطورات والمستجدات على الصعيد العالمي.
- الوعي المجتمعي لأهمية التعليم والزيادة الملحوظة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات.
- التطور التكنولوجي في الأردن، وتوفر التقنيات الحديثة كالحاسبات والإنترنت وغيرها.
- الوعي السياسي للمواطن الأردني وإيمانه بالتطوّر والتغير.

التهديدات والمخاطر (Threats) :

ويمكن توضيح بعض التهديدات والمخاطر في البيئة الخارجية للجامعات الأردنية على النحو التالي:

- عدم توفر الدعم والموارد المالية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة.
- عدم قناعة البعض ومقاومتهم لهذه الإستراتيجية على اعتبار أن الجامعات تدرس مواد في مجال حقوق الإنسان والتربية الوطنية.
- عدم اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعدم دعمها لتنفيذ هذه الإستراتيجية.
- ضعف تجاوب المجتمع المحلي المحيط بالجامعة مع المبادرات التي تطرحها الجامعة بهذا الخصوص.
- عدم دعم القطاع الخاص وعزوفة عن دعم الجامعات، وعدم الاستفادة من خبراتها وإمكانياتها.
- وجود أعداد كبيرة من الجامعات وسعيها للربح المادي فقط، وعدم الإقبال على تطبيق الاستراتيجيات غير الربحية.

المحور الثالث: وضع إستراتيجيات التخطيط وصياغتها:

تبنى هذه المرحلة اعتماداً على الاستفادة من نتائج المرحلة السابقة، والمتمثلة بعملية تحليل الأبعاد البيئية الخارجية والداخلية التي تعمل في ظلّها الجامعة، وما ترتب على ذلك من فهم للعلاقات المتشابكة التي تتأثر من خلالها الجامعة بالمجتمع المحلّي الذي تعمل في إطاره، وتتضمن صياغة الإستراتيجية وضع أهداف طويلة المدى تتعامل بفاعلية مع الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للجامعة، ومع عوامل القوة والضعف في البيئة الداخلية للجامعة. وتتضمن صياغة الإستراتيجية ما يلي:

١. **الرؤية:**

تعتبر الرؤية من أهم مكونات الإستراتيجية، وتعبر عن صورة المستقبل الذي تطمح الجامعة في الوصول إليه، فهي الحلم الذي لم يتحقق بعد، وتتطلب عملية وضع رؤية للجامعة جهداً جماعياً تتفاعل فيه جهود القائمين على العملية التعليمية مع الإدارات الجامعية، للقيام بتحديد دقيق لواقع الجامعات لصياغة رؤية واضحة تلبي طموحات القائمين على العملية التعليمية والمجتمع ؛لإحداث التغيّر المطلوب باتجاه تفعيل دور الجامعات في تعزيز تربية المواطنة من منظور حقوق الإنسان(العبسي،٢٠٠٤).

وتتمثل الرؤية في ضوء هذه الدراسة في "**إيجاد مواطن أردني يعي حقوقه ويقوم بواجباته وتتعزز لديه قيم المواطنة الصالحة**".

٢. **الرسالة:**

تعبّر رسالة المنظمة عن الغرض الرئيس من وجودها، ووظيفتها ومجال عملها، وتوضّح الآلية التي ستنفذ من خلالها المنظمة انشطتها وعملياتها المختلفة، وتعتبر الإجابة عن الأسئلة التالية تعبيرا عن رسالة المنظمة: لم هذه المنظمة موجودة؟ ما الوظائف التي تؤديها المنظمة؟ لمن سيتمّ توجيه وأداء هذه الوظائف؟ ما الذي يميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى؟ وتؤكّد الرسالة على وحدة الهدف لجميع العاملين في المنظمة، وتعمل المنظمة في العادة على صياغة رسالتها بشكل يؤدي إلى انسجام عناصر الرسالة ومحتوياتها مع الظروف المحيطة، والأفراد الذين تخدمهم، وطموحات القائمين على هذه المنظمة والمستفيدين منها، والمجتمع بشكل عام (العارف،٢٠٠١) .

وتتمثل رسالة الجامعة في ضوء هذه الدراسة " **الجامعة مركز إشعاع حضاري وفكري تعمل على إيجاد طالب جامعي أردني يعي حقوقه وواجباته، تترسخ لديه قيم المواطنة الصالحة، ويقوم بدوره في بناء الوطن وتحقيق ازدهاره وتقدمه**".

٣.الأهداف:

تعبّر الأهداف عن الوضع أو الحالة المرغوب الوصول إليها، وبالتالي فالهدف نتيجة مرغوبه أو مطلوب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وأنه قيمة يبحث عنها الفرد أو المجموعة في المنظمة، وتعتبر الأهداف أهم عناصر التخطيط، وتعتبر مرشداً لإتخاذ القرار، وتساهم في تحديد مراكز المسؤولية وفي تفويض السلطة، كما أنّها تسهم في وضع المقاييس والمعايير مما يساعد في تقييم أداء المنظمة، وتبيّن كذلك نوعية العلاقات السائدة في المنظمة وعلاقتها ببيئتها (عبوي ،٢٠٠٦)، وحتى تتمكّن الأهداف من تحقيق الفوائد فلا بد من أن تتصف بـ (الملاءمة : أي أنّ تحقيق الهدف يكون مساعداً على تحقيق رسالة المنظمة وغايتها، والقابلية للقياس، وإمكانية التحقيق، والقبول، والمرونة، والالتزام، والمشاركة، والتكامل) (الحملاوي،١٩٩١).

وتتمثل الأهداف الأساسية للإستراتيجية في هذه الدراسة بما يلي :

١. توعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم.

٢. تعزيز قيم المواطنة من خلال تربية عملية تطبيقية وليست نظرية فقط.

٣. تنمية إحساس الطلبة بالهوية الوطنية وإيجاد المواطن الصالح المنتمي لوطنه وأمته ودينه.

٤. غرس مفاهيم الولاء والانتماء، والإخلاص والاحترام والمسؤولية، وتعزيز مبادئ الديمقراطية.

٥. تنمية روح التعاون، وتعميق مفاهيم التسامح والحوار مع الآخر، ونبذ مظاهر العنف والتعصب بجميع أشكاله.

٦. بناء الثقة بالنفس وإيجاد الشخصية المتوازنة القادرة على الانتماء للوطن.

٧. تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤. خطة العمل:

هنا تبدأ الجامعة بترجمة عملية التخطيط، والأهداف الإستراتيجية إلى سيناريوهات يمكن تطبيقها على أرض الواقع، لتلبية احتياجات الجامعة وفق الإمكانات والموارد المالية المتوفرة والكوادر البشرية التي سيوكل إليها تنفيذ الإستراتيجية. ويتمّ وضع تصورات مستقبلية للمهام والبرامج التي سيتمّ تنفيذها بصورة واضحة ومحددة، وبترتيب زمني يعتمد على التدرّج في أولويات التنفيذ بما يتناسب مع تحقيق النتائج المرجوة من الإستراتيجية، مع تحديد اللجان الفرعية التي ستتولى تنفيذ الخطط الموضوعة، ومن الضروري أن يتمّ توثيق خطة العمل وعرضها على المعنيين، ونشر خطة العمل داخل الجامعة.

المحور الرابع: تنفيذ الإستراتيجية:

تشتمل هذه المرحلة على وضع برنامج تنفيذي للتطبيق العملي للإستراتيجية التي تمّت صياغتها في المرحلة السابقة، ثم تنفيذ البرنامج ومتابعة ومواصلة التقدم فيه، وعند وضع برامج تنفيذ الإستراتيجية يجب تحديد الأهداف بدقة، ويتطلب وضع البرامج تحديد الوسائل والنشاطات اللازمة لتجهيز البنية التحتية، وتهيئة الظروف لوضع البرامج وتنفيذها (المرايات، ٢٠٠٨)، ويمكن إجمال هذه الحاجات بالموارد البشرية اللازمة وإعدادها، والمؤهلات والمهارات والخبرات التي تمتلكها الجامعة، وتحديد الأنظمة والوسائل التكنولوجية المستخدمة في تطوير هذه البرامج وتسهيل تنفيذها، وطبيعة المعلومات والمعرفة الأساسية اللازمة للبدء في وضع البرامج، وتوزيع المهام والأدوار والمسؤوليات على فرق العمل والموارد البشرية، كما يتوجب وضع مجموعة من البدائل التنفيذية تحسباً لأيّة معيقات قد تؤثّر على سير البرنامج.

وبذلك تتضمن آليات تنفيذ الإستراتيجية ما يلي :

أ.**البرامج التنفيذية**: والتي تشمل مجموعة الأنشطة والخطوات اللازمة لانجاز مهمة محددة حيث إنها تجعل الإستراتيجية عملية أكثر، ويتمثل دور الجامعة في تنفيذ البرامج التالية:

١. برنامج تطوير الموارد البشرية: ويشمل (العدد، النوع، الكفاءة، المؤهلات المطلوبة للعاملين).

٢. برنامج تطوير مصادر المعلومات والمصادر التكنولوجية: يشتمل تنفيذ هذا البرنامج على إجراءات تطوير شبكة إلكترونية، وربط جميع أجهزة الحاسوب في الجامعة من خلالها، وإنشاء بريد إلكتروني للعاملين والطلبة، وتزويد الجامعة بشبكات ومحركات البحث إلالكتروني لتسهيل عمليات البحث عن المعلومات والمعرفة والحصول عليها من جميع مصادرها الداخلية والخارجية، ونشر المعلومات والمعرفة على الشبكة الداخلية للجامعة، وزيادة فاعلية استخدام الشبكات والوسائل إلالكترونية والتكنولوجية اللازمة.

٣. برنامج البحث والتطوير التربوي: ويتمّ من خلال هذا البرنامج جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها لتصبح معرفة، يتمّ تشخيصها للوقوف على الأسباب الحقيقية للمشكلات التي تواجه العملية التعليمية والتربوية في الجامعة، ويعمل هذا البرنامج على تطوير المحتوى الأكاديمي (المناهج والمقررات ووسائل وأساليب التدريس، وكلّ ما يتعلق بالجانب الأكاديمي في الجامعة)، وكذلك تطوير محتوى الأنشطة غير الأكاديمية في الجامعة، وتشمل (عقد الدورات التدريبية، والمؤتمرات، وورش العمل، والزيارات والرحلات وغيرها من الأنشطة)، وإتاحة

الفرصة لمؤسسات المجتمع المحلي أن تعمل مع الجامعة لتطوير الوعي بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وتعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة.

٤. برنامج التقويم والمتابعة: يعمل القائمون على هذا البرنامج من خلال تنفيذ وتقييم عمليات التقييم والمتابعة للبرامج السابقة، وذلك للتأكّد من فاعلية هذه البرامج، وقياس درجة إسهامها بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلبة في الجامعة، إذ يقوم فريق التقييم والمتابعة بإجراء مراجعة دورية للمهام والأنشطة التي تمّ تنفيذها.

ب. **الموازنات والموارد المالية:** والتي تعبّر عن كلفة إنجاز كل مهمة من المهام بشكل تفصيلي، وتعدّ تعبيراً مالياً عن البرامج التنفيذية.

ج. **الإجراءات:** والتي تتضمن خطوات تنفيذية متتابعة تبيّن بالتفصيل كيفية أداء مهمة ما، من خلال وضع تفاصيل دقيقة تبين كيفيّة إنجاز البرامج التنفيذية وتسلسل ذلك الإنجاز.

ويجب الحرص خلال التنفيذ على توثيق المعلومات للوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية، والعمل على مراجعة الأداء في البرامج أولاً بأول من خلال تقييم نتائج البرنامج والذي يتمّ من خلاله وصف ما قد حققه البرنامج من أهداف، وهذه المعلومات قد تعطي انطباعاً عن درجة الحاجة إلى مراجعة البرنامج بغرض تطويره لتحقيق الأهداف التي صمّمت من أجله، إذ إن عملية التقييم تساعد على إيضاح قطاع عريض من تساؤلات اتخاذ القرار، وتتأثر عملية تقييم نتائج البرنامج بما يلي:

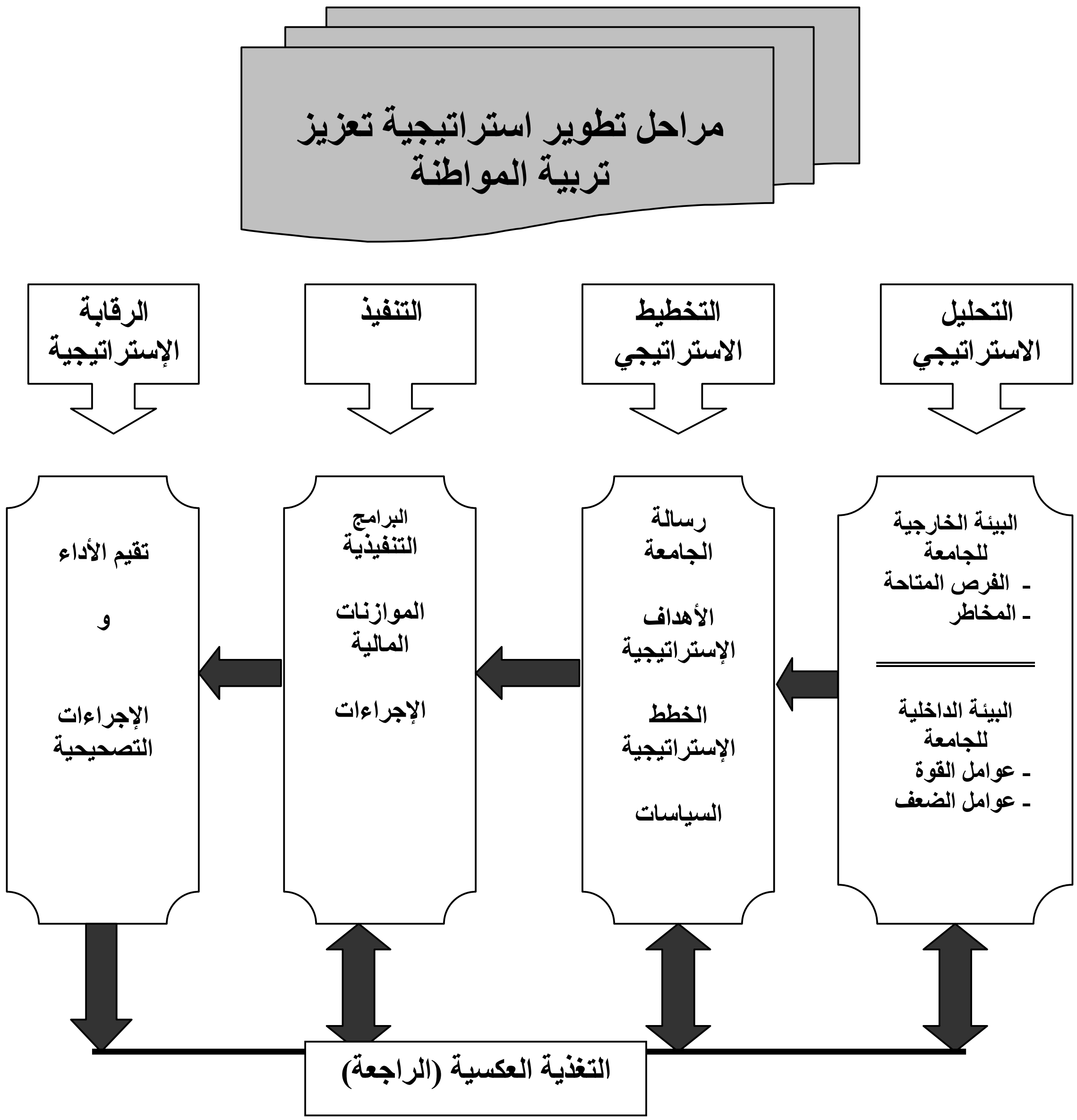
- إلى أيّ درجة نجح البرنامج في تحقيق الأهداف التي وضعت عند تصميمه.
- آثار البرنامج المترتبة على فريق العمل والمجتمع، سواء أكانت ايجابية أم سلبية.
- ردة فعل المستفيدين من البرنامج.
- فاعلية الإنفاق على هذه البرامج التربوية، والتي أصبحت محدودة إذ إن التوجّه أصبح على البرامج التي تحقق الربح الأكبر بأقل التكاليف.

المحور الخامس : تقييم الإستراتيجية وفاعليتها:

تتضمن هذه المرحلة القيام بتقييم الأداء في التنفيذ، وذلك للتأكّد من أنّ الأهداف الإستراتجية تنفذ وفقاً لما خطط لها، أي أنّ نتائج التنفيذ تتطابق مع الخطط الأصلية، وأنّ الأهداف يتمّ إنجازها حسب الأصول، وفي حال كون النتائج أقل من الأهداف يصار إلى استخدام التغذية الراجعة، كما يمكن إجراء التقييم للحكم على فاعلية الإستراتيجية من خلال الدراسات المسحية التي تعتمد على أدوات علمية محكّمة في جمع البيانات وتحليلها، ويمكن أن يتمّ تقييم الإستراتيجية المقترحة من خلال ما يلي:

- أسلوب تحقيق الهدف: ويتمّ من خلاله قياس مدى تحقق الأهداف التي تمّ وضعها.
- أسلوب المسح الميداني والاستبانات: ويعتمد هذا على تصميم أداة بطريقة علمية صحيحة، تشتمل على كلّ أو معظم عناصر الإستراتيجية الموضوعة، بحيث يتمّ تحليلها إحصائياً فإذا حصلت على نسبة عالية تعتبر هذه الإستراتيجية فاعلة.
- الوسائل والأساليب التي تمّ وضعها للتغلّب على الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- أسلوب استخدام المعايير: ويتمّ الرجوع إلى المعايير التي تمّ وضعها، مثل المعايير المتعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة وأساليب العمل والموارد البشرية والمادية، والمعايير المتعلقة بالرؤيا والرسالة والأهداف.
- أسلوب تحديد المسؤولية: ويتمّ عن طريق توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المشاركين في تنفيذ الإستراتيجية.
- أسلوب ملف الإنجاز: وهو عبارة عن مجموعة أعمال الموظف، والتي تعطي فكرة عن درجة تقدّم أدائه، إذ يتضمن قضايا كبيرة بما فيها من تقارير وقضايا بحثية، ومقابلات، وملاحظات ميدانية، واختبارات، وأوراق تقييم ذاتيه، وانطباعات، وتأملات شخصية، وأشرطة سمعيّة وبصرية، ومقتطفات صحفيّة، إذ يتمّ تصميمه بحيث يحتوي على جميع الأعمال ضمن بنود ومحاور، ويعطي ملف الإنجاز فكرة عن هوية صاحبه، إذ يمكن عن طريقه قياس الفاعلية من خلال قياس أدوات المنظمة في جميع معايير البرنامج، وتحليل البيانات، وذلك لإعطاء فرصة اتخاذ القرار المناسب مع توفير التغذية الراجعة المناسبة مع التحديث المستمر.

وبذلك شكّلت المحاور الخمسة السابقة مراحل بناء الإستراتيجية والشكل العام لها، والشكل (١) يمثل مراحل تطوير الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تربية المواطنة:

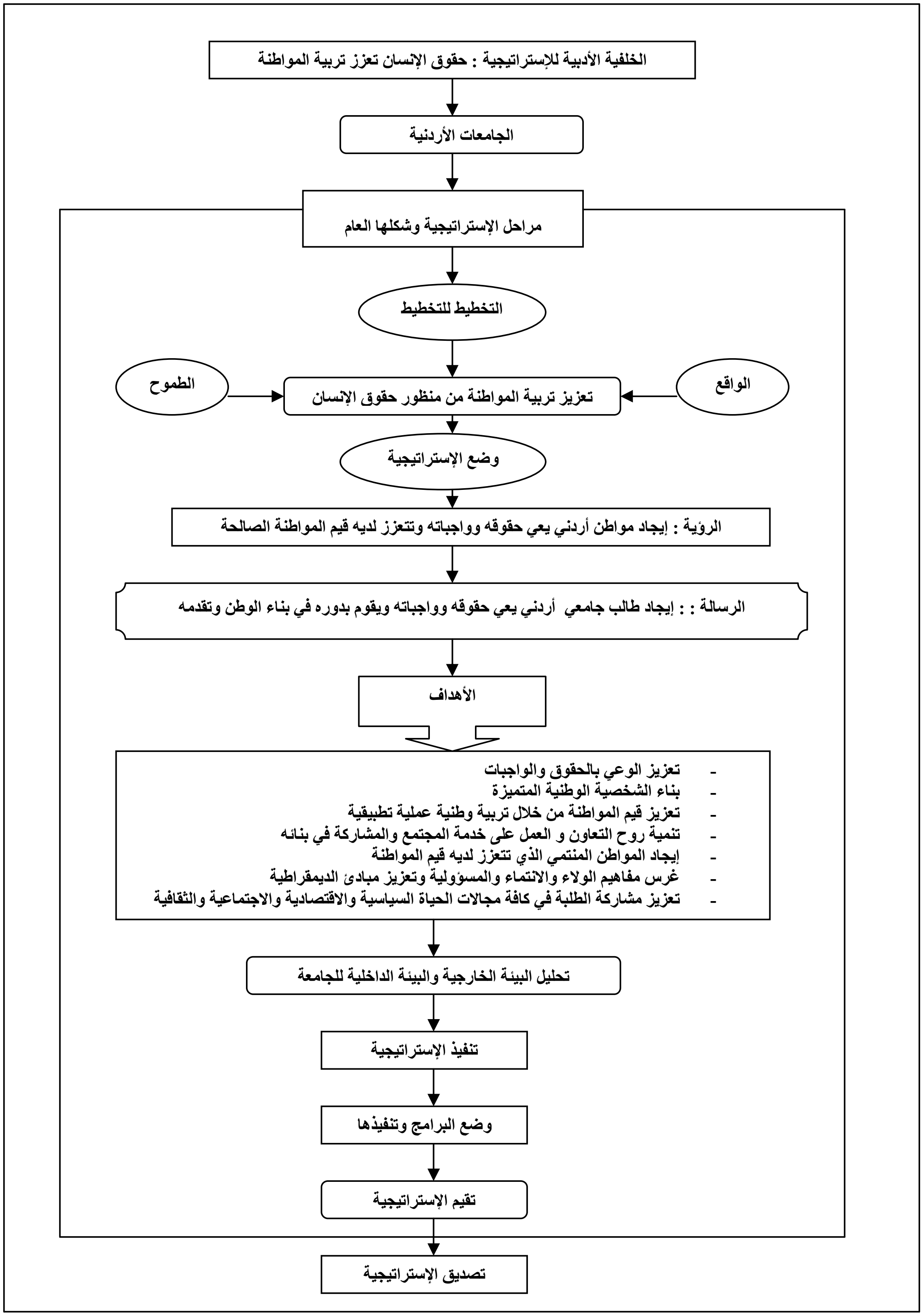


شكل (١) : مراحل تطوير الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تربية المواطنة

٣. الخطوة الثالثة : تصديق الإستراتيجية:

نظراً لكون منهج البحث في هذه الدراسة وصفياً تحليلياً وليس تجريبيا، ويهـدف لبنـاء إستراتيجية تربوية لتفعيل دور الجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة من منظـور حقـوق الإنسان وحتى تتخذ الإستراتيجية أبعادها العملية فقد تمّ عرضها على عدد من الاختـصاصيين ذوي الاهتمام بهذا المجال، لإبداء ملاحظاتهم على الإستراتيجية المقترحة من حيـث مراحلهـا، وخطوات بنائها، ومكوناتها، وصياغة العبارات والمصطلحات والأشكال الهندسـية والأسـهم المستخدمة فيها، وبعد مراعاة ملاحظاتهم، تمّ التوصل إلى الشكل النهائي للإستراتيجية المقترحة. الملحق (٦) يبين تحكيم الاستراتيجية، و الملحق(٧) يبين اسماء محكمي الإستراتيجية المقترحة.

٥. المرحلة الخامسة : تقديم الإستراتيجية بعد أن تمّ تحكيمها واتخاذ شكلها النهائي، لتخرج إلى أرض الواقع للإستفادة منها من قبل المهتمين، **والشكل (٢) يمثل الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الانسان التي تمّ تطويرها عبر السير في المراحل السابقة :**



شكل (٢) : إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي أفرزتها الدراسة وتفسيرها، كما يشتمل على التوصيات التي انبثقت عن نتائج الدراسة.

أولاً: مناقشة النتائج:

وقد تمّت مناقشة النتائج وفق ترتيب أسئلة الدراسة كما وردت في فصل النتائج وعلى النحو الآتي:

مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص على: ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (٣) أنّ إجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع المجالات كانت متوسطة، ولا يوجد أيّ درجة مرتفعة سواء ضمن المجالات أم الفقرات التابعة لها، وهذه دلالة واضحة على عدم رضا أعضاء هيئة التدريس عن الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية في مجال توعية الطلبة بمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان سواء أكان ذلك من خلال المناهج والمقررات الدراسية، أم من خلال أساليب التدريس، أم من خلال الأبحاث والدراسات العلمية، أم من خلال الأنشطة غير الأكاديمية التي تقوم بها الجامعات مثل المؤتمرات والندوات وغيرها من الأنشطة المختلفة. وسيتمّ تفسير النتائج من خلال ما يلي:

حصل مجال الحقّ في التعليم والصحة، على أعلى درجة لإجابات أفراد مجتمع الدراسة، وبالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (٢,٨٣) وانحراف معياري (٠,٩٨) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى وجود نوع من الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس عن الدور الذي تقوم به الجامعات لتوعية الطلبة بحقوقهم في مجال الحقّ في التعليم والصحة، على اعتبار أنّ هذه الحقوق تمثّل أساس حقوق الإنسان. فالإنسان المتعلم يستطيع أن يعرف حقوقه وأن يقوم بواجباته على أكمل وجه، والإنسان الذي تتوفر له متطلبات الصحة من غذاء ودواء وبيئة نظيفة وغيرها، يستطيع أيضا أن يقوم بواجباته على أكمل وجه، على اعتبار أنّ العقل السليم في الجسم السليم، ويعتبر حق التعليم هو الأساس الذي أنشئت من أجله الجامعات، ويدرك أعضاء هيئة التدريس – ومن خلال وجودهم في الجامعة وفي المجتمع المحلي– أنّ الأردن من الدول الرائدة في مجال توفير الحقّ في التعليم والصحة، فهي مضمونة في الدستور والقوانين الأردنية المختلفة، وتجسد ذلك في الدعوات الملكية من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني بقوله: " إنّ العلم والتعليم، وتسليح المواطن بالمعرفة والخبرات والمهارات، وتأهيله لدخول سوق العمل حق لكل

مواطن"، وتقوم السياسة التعليمية في الأردن على توفير فرص التعليم الإلزامي والمجاني في مراحله الأساسية ومجانيته في المرحلة الثانوية، وتوفير فرص التعليم العالي. بالإضافة إلى الاهتمام بالرعاية الصحية لكل المواطنين، وتجسّد ذلك من خلال وجود عدد كبير من المستشفيات الحكومية والخاصة، والتي تعمل على تقديم الخدمات الصحية اللازمة للمواطنين، وكذلك السعي لتطبيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين وغيرها، وحصلت الفقرة التي نصّت على " الحقّ في التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع" على أعلى درجات الموافقة بمتوسط حسابي(٢,٧٧) وبانحراف معياري(١,٢٤) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية التأمين الصحي في حياة المواطنين وعلاقته المباشرة بالحقّ في الحياة، والانتماء والولاء للوطن، على اعتبار أنّ الإنسان السليم المطمئن على صحته وصحة أبنائه وأسرته هو الإنسان القادر على العمل والإنتاج والقادر على بناء الوطن والمشاركة في عمليات التنمية الشاملة، ويعي أعضاء هيئة التدريس أنّ الجامعات تعمل على تأمين طلبتها وتوفير التأمين الصحي لهم، ولكافة العاملين في الدولة، وبعض الفئات الفقيرة في المجتمع وغير القادرة على ذلك، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الدولة لشمول كافة المواطنين الأردنيين في التأمين الصحي الشامل. في حين حصلت الفقرة التي نصت على " حق المواطن في الحصول على فرص التعليم" على أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (٢,١٥) وبانحراف معياري(١,٢٠) وبدرجة متدنية. وقد يعزى ذلك إلى عدم رضا أعضاء هيئة التدريس عن الدور الذي تقوم به الجامعات بتوعية الطلبة بحقهم في الحصول على فرص التعليم، وهو الحق الذي كفله الدستور الأردني والمواثيق العالمية لجميع المواطنين، وجعله في مراحله الأساسية إلزامياً و مجانياً، ومجانيته في المرحلة الثانوية وتوفّره بشقيه الأكاديمي والمهني. وأنّ الدولة هي المسؤولة عن توفير فرص التعليم الأكاديمي والمهني للمواطنين، وعن توفير التعليم العالي لجميع المواطنين حسب قدراتهم وميولهم ورغباتهم، وكذلك كفالة الحقّ في تكافؤ الفرص التعليمية للجميع، وكذلك إدراك أفراد مجتمع الدراسة أنّ التعليم حظي باهتمام ورعاية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين إذ يقول: " التعليم، فالتعليم، فالتعليم هو الحلّ لتطوّر الأردن، وهو الذي سيعمل على تحديد مدى النجاح والفشل في مستقبل هذا البلد ". وسعت الدولة الأردنية جاهدة وعبر مسيرة تقدمها الطويلة إلى الاهتمام بالتعليم والعمل على توفير المباني المدرسية والمعلمين من ذوي الكفاءة، وفي جميع أنحاء المملكة الأردنية، بالإضافة إلى المكارم الهاشمية الداعمة لتعليم المواطنين وفي كافة المجالات. واستطاع الأردن أن يخفض نسبة الأمية، وشهد زيادة ملحوظة في عدد الأفراد الملتحقين بالتعليم المدرسي، وشهد تطوراً هائلاً في مجال التعليم

العالي، بوجود عدد كبير من الجامعات الرسمية والخاصة في كافة أنحاء المملكة، بالإضافة إلى عدد كبير من المكرمات الملكية السامية التي تتعلق بتأمين مقاعد دراسية جامعية لبعض الفئات في المجتمع الأردني من غير القادرين على المنافسة والحصول على مقاعد دراسية سواء بسبب تدني معدلاتهم في الثانوية العامة، أو لأسباب اقتصادية أواجتماعية.

أما مجال الحقوق الاقتصادية، والذي حصل على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٧١) وبانحراف معياري(٠,٨٩) وبدرجة متوسطة، فقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّها " حقّ النقابات المهنية بالعمل بحرية " بمتوسط حسابي (٢,٩٣) وبانحراف معياري (١,١٩) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بأهمية دور النقابات المهنية في المجتمع، من خلال العمل على تنظيم المهن ورفع كفاءتها، والمحافظة على حقوق ومصالح منتسبيها، والعمل على تحسين شروط حياتهم المادية والاجتماعية والثقافية. ويدرك أعضاء هيئة التدريس أنّ على الجامعات أن تعمل على توعية الطلبة بأهمية الدور الذي تقوم فيه النقابات المهنية في غير العمل السياسي، الذي يجب أن يترك للأحزاب السياسية التي أضعفت النقابات دورها من خلال عملها في الجانب السياسي، ولمنتسبي النقابات المهنية المهتمين بالعمل السياسي أن ينضموا للأحزاب السياسية وممارسة عملهم السياسي من خلالها، وضرورة أن ينحصر دور النقابات المهنية وحريتها في مجال المهنة. وكان أدنى متوسط للفقرة التي نصّها " الحقّ في حماية الممتلكات الخاصة من الاعتداء عليها " بمتوسط حسابي (٢,٣٩) وبانحراف معياري (١,١٩) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى عدم رضا أعضاء هيئة التدريس عن الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة في مجال حماية الممتلكات الخاصة من الاعتداء عليها، ويتضح ذلك من خلال الاعتداءات المتكررة التي يقوم فيها طلبة الجامعات على ممتلكات الجامعة الخاصة، سواء ما كان منها داخل قاعات التدريس حيث الاعتداء على المقاعد الدراسية، أو من خلال الكتابة على الجدران وغيرها الكثير من الممارسات، ويتضح ذلك بشكل أكبر من خلال أعمال العنف و المشاجرات الطلابية التي أصبحت تشكل ظاهرة سلبية في المجتمع الأردني، وما ينجم عنها من اعتداءات كبيرة على ممتلكات الجامعة، بالإضافة إلى ما يلاحظ من أعمال العنف في المجتمع الخارجي، حيث الاعتداء على ممتلكات الآخرين والممتلكات العامة.

أما مجال الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، والذي حصل على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢,٦٧) وبانحراف معياري (٠,٨٣) وبدرجة متوسطة، فقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّت على " حقّ تكوين الأحزاب والانضمام إليها "، بمتوسط حسابي(٣,٠١)

وانحراف معياري(١,١٦) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أفراد مجتمع الدراسة بأهمية التوعية في مجال تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها، لدورها في تحقيق مفهوم المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق تقدم الوطن وازدهاره وتنميته. كما أنّ الانضمام للأحزاب السياسية يعزز مفهوم المشاركة في الحياة السياسية، خاصة أنّ هناك تدنياً بنسبة الانضمام للأحزاب بشكل عام، وتدني نسبة المشاركة السياسية بشكل خاص سواء بالنسبة لطلبة الجامعات أو الشباب الأردني عموما؛ وقد يعود ذلك إلى الأحزاب السياسية نفسها أو للمجتمع على الرغم من الجهود التي تبذل في الساحة الأردنية لدعم الأحزاب ودعم دورها في المشاركة السياسية، وكانت أدنى درجات الموافقة على الفقرات التي نصّت على " الحقّ في الجنسية "، بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وبانحراف معياري(١,٢٤) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بضعف اهتمام الجامعات بموضوع الجنسية، والذي قد يعود في جانب كبير منه إلى عدم وجود خلاف عليه في المجتمع الأردني، إذ إنّ شروط الحصول على الجنسية واضحة ومحددة في النصوص القانونية ذات الصلة، ولا يوجد أفراد أو أقليات في الأردن لا تحمل الجنسية، وبالتالي فإنّ الأردنيين جميعاً يتمتعون بحمل الجنسية، والتي من خلالها يحصلون على حقوقهم كاملة ويقومون بأداء واجباتهم نحو وطنهم. والفقرة التي نصها " الحق في الكرامة الشخصية"، بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وبانحراف معياري (١,٢٥) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس أنّ دور الجامعة بالتوعية بمفهوم الكرامة الشخصية محدود على الرغم من أنّ كرامة الإنسان تعتبر من الحقوق المقدسة، والتي لا يجوز الاعتداء عليها أو الإساءة لها، بالإضافة إلى أنّ تعاليم الدين الإسلامي الحنيف نمّت عوامل احترام الآخرين والتسامح والرفق والمعاملة الإنسانية والمساواة وغيرها، والتي تجسدت في قوله تعالى "وقد كرمنا بني آدم" (الإسراء،٧٠)، فالإنسان مكرم بصرف النظر عن أصله أو دينه أو عقيدته، أو مركزه أو قيمته الاجتماعية، وبغض النظر عن الأصول والمنابت، فالكرامة الإنسانية حق للجميع، ويقول الملك عبد الله الثاني بن الحسين: " إنّ حقوق الإنسان وحرياته، وصون كرامته، وتوفير الأمن، وضمان الاستقرار، منظومة واحدة متكاملة لبناء الأردن القوي، ودولة المؤسسات وسيادة القانون، وواحة الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ". ومظاهر الكرامة الشخصية مصانة في المجتمع الأردني وهي من الأسس المهمة التي ترتكز عليها المواطنة؛ إذ لا يمكن أن يشعر المواطن بالولاء والانتماء إذا كان مهان الكرامة. وكذلك الفقرة التي نصها " حقّ الانتقال من مكان إلى آخر "، بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وبانحراف معياري (١,٢٦) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات لا تتطرق كثيراً لهذا الحقّ، سواء في مناهجها أو

نشاطاتها غير الأكاديمية، وقد يعود ذلك على اعتبار أنّ حقّ التنقل مكفول لجميـــع الأردنيـــين، الذين لهم الحقّ في الانتقال والترحال داخل حدود الوطن، والسفر خارجه دون شرط أو قيد، إلا على أولئك الأشخاص الذين يخالفون القانون، ويشكلون خطراً على أمن واستقرار المجتمع.

أما مجال الحقّ أمام القانون، والذي حصل على المرتبة الثالثة أيضا بمتوســط حــسابي (٢,٦٧) وبانحراف معياري (٠,٩٣) وبدرجة متوسطة، فقد كانت أعلى درجات الموافقة علـــى الفقرة التي نصّها " الحقّ بعدم انتزاع الاعتراف بالتعذيب "، بمتوسط حسابي (٢,٩٨) وانحراف معياري (١,٤٠) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بــضعف الدور الذي تقوم به الجامعات في مجال توعية الطلبة بأهمية عدم تعريض الإنــسان للتعــذيب الجسدي والنفسي للاعتراف بجرم قد يكون ارتكبه أو لم يرتكبـــه، كمـــا أنّ الحــصول علـــى الاعتراف بسبب التعذيب يؤدي إلى إيقاع عقوبات بليغة على أفراد دون ذنـــب أو جـــرم وهـــم أبرياء، وبذلك تصدر أحكام ضدهم وقد يفقدون حياتهم. وقد نهى الإسلام عن تجاوز الحـــدّ فـــي العقوبة كالجلد على الرأس أو الوجه وكل ما يلحق الضرر، والهدف من إيقـــاع العقوبـــة هـــو التأديب وليس الإذلال. بالإضافة إلى إدراك خطورة انتزاع الاعتراف من الأفراد عـــن طريـــق التعذيب، وما يترتب على ذلك من آثار نفسية واجتماعية خطيرة على الأفراد والمجتمـــع، ومـــا يؤدي إليه من ضياع لحقوق الأفراد وانتهاك لحرياتهم، وتعدٍ على كرامتهم الشخــصية، الأمـــر الذي ينعكس بطبيعة الحال على ولائهم وانتمائهم للوطن. وكانت أدنى درجات الموافقـــة علـــى الفقرة التي نصّها " حقّ المتهم بالبراءة أمام القانون ما لم تثبت إدانته " بمتوسط حسابي (٢,٤٨) وبانحراف معياري (١,٣٥) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بمحدودية الدور الذي تقوم به الجامعات بتوعية الطلبة بهذا الحقّ، والـــذي يعـــدّ مـــن الحقـــوق الأساسية المتعلقة بمساواة الأفراد أمام القانون، والمتعلق أيضا بتحقيق العدالة بين الأفـــراد فـــي المجتمع؛ إذ لا يجوز أن يحاكم الأفراد وتفرض عليهم العقوبات، وأن يتعرضوا للمعاملة القاسية والمهينة للكرامة لمجرد الاتهام فقط ودون وجود الدليل الواضح على الإدانة؛ لأنّ فقـــدان هـــذا الحقّ يعني وقوع الظلم على الأفراد، الأمر الذي ينعكس على ولائهم وانتمائهم ومـــدى قـــدرتهم على تحمل المسؤولية وبناء الوطن.

أما مجال الحقّ في الحياة، فقد حصل على المرتبة الخامسة بمتوســط حــسابي (٢,٥٦) وانحراف معياري (٠,٨٧) وبدرجة متوسطة. وقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّها " الحقّ في عدم إيقاع عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر "، بمتوسط حسابي (٢,٨٩) وبانحراف معياري (١,٢٥) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك

إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بأهمية الدور الذي تقوم به الجامعات بالتوعية في مجال عدم إيقاع عقوبة الإعدام على الأفراد ممن هم دون سن الثامنة عشرة من العمر، أي ممن هم في مرحلة الطفولة، إذ لا يكون الفرد في مثل هذه الفئة العمرية مدركاً للأفعال التي يقدم عليها، وغير قادر على الدفاع عن نفسه، وبالتالي قد يكون ضحية لأعمال يقوم بها دون أن يدركها لتنفيذ رغبات أفراد آخرين أكبر سناً، بالإضافة إلى أنّ هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تعمل على حماية الأطفال وحقوقهم في جميع دول العالم، وهناك اتجاه عام في العالم يدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام بشكل عام لعلاقتها بالحقّ في الحياة. وكانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّت على " الحقّ في الحياة لكلّ إنسان " بمتوسط حسابي (٢,٢٨) وبانحراف معياري (١,٠٩) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى عدم رضا أعضاء هيئة التدريس عن دور الجامعة بتوعية الطلبة بأهمية الحقّ في الحياة باعتباره حقاً مقدساً، وهو أساس الحقوق الإنسانية جميعها، فلكلّ إنسان حقّ العيش، ويعتبر قتل النفس لأيّ سبب كان (إجهاض، انتحار...إلخ) جريمة. وقد أكّدت الديانات السماوية حقّ الإنسان بالحياة التي هي هبة من الخالق سبحانه، ويتطلب حقّ الإنسان في الحياة توفير متطلبات العيش الكريم له، وتأمين الحقوق الأساسية الأخرى.

أما مجال الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة، فقد حصل على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي(٢,٤٧) وبانحراف معياري (٠,٩٢) وبدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّت على " الحقّ في المشاركة في الاجتماعات العامة "، بمتوسط حسابي (٢,٥٧)وانحراف معياري(١,٢٠) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى أهمية الاجتماعات العامة في المجتمع والتي تمثل مجالاً للديمقراطية الحقة، ودورها في توفير البيئة المناسبة التي يستطيع من خلالها الأفراد أنّ يعبروا عن أفكارهم وآرائهم بكل حرية، ومن خلالها يستطيعون أن يشاركوا في اتخاذ القرار، وتتيح للمواطن حرية الاختيار وتكوين الرأي العام، وحرية الاجتماعات هي مظهر من مظاهر الحرية الشخصية، ولا يمكن أن توجد إلا في مجتمع ديمقراطي و متحضر يحترم القانون ويلتزم به، وتؤدي المشاركة في الاجتماعات العامة بدورها إلى تعميق الحراك السياسي وزيادة الوعي والنضوج السياسي، و تؤدي إلى مساهمة الأفراد في الشأن السياسي ومشاركتهم في صنع القرار وتحمل المسؤولية وتحقيق التنمية السياسية وتقدم الوطن وازدهاره، ويدرك أعضاء هيئة التدريس أنّ توعية الطلبة بأهمية الاجتماعات العامة لا يقل أهمية عن توعيتهم بضرورة أن تكون هذه الاجتماعات ضمن حدود القانون، وأن لا تخرج عن الهدف الذي عقدت من أجله، مع ضرورة المحافظة على الأمن والنظام وحياة الأفراد

وممتلكاتهم. وكانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي نصها " الحقّ في حرية الدين وممارسة الطقوس الدينية "، بمتوسط حسابي (٢,٣٤) وبانحراف معياري (١,٢٠) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس أنّ حرية الأفراد في اختيار الدين والعقيدة التي يريدونها وحقهم في ممارسة شعائر هذه الديانة أمر مصان في المجتمع الأردني ويقوم به الأفراد بكّل حرية، وهذا ما دعت إليه تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، ولا يعد الدين في الأردن عاملاً في تحديد نوعية الحقوق الممنوحة لطائفة دينية دون أخرى، بل إن جميع الحقوق والواجبات شملت الأردنيين دون اعتبار للدين، والأردن بلد متجانس يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون والعرب والشيشان والشركس والأرمن في مجتمع منسجم إلى حدّ كبير.

أما مجال الحقّ في الأمن، فقد حصل على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٥) وبانحراف معياري (٠,٨٩) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس أنّ دور الجامعات بالتوعية في مجال الأمن لم يحظى بالإهتمام الكافي من قبل الجامعات وهناك ضعف شديد في هذا المجال، على الرغم من أنّ الأمن يعدّ من أهم مقومات المجتمع الإنساني، وتتطلبه كلّ المجتمعات على اختلاف أجناسها وألوانها وأديانها، ويعدّ ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية، ووردت في الشريعة الإسلامية الكثير من النصوص التي تبيّن أهمية الأمن في حياة الإنسان وبقائه، ومنها قوله تعالي: " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، ففي ظل توفر الأمن يأمن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأوطانهم، وفي حال فقدانه تعمّ الفوضى والدمار في جميع مناحي الحياة، وتنتشر المنازعات، وينعدم الاستقرار، وتنعدم عملية التنمية والتقدم في المجتمع. ويأتي شعور أعضاء هيئة التدريس بضعف دور الجامعات وعدم فاعليتها في مجال الأمن، من خلال ما يتمّ من أعمال عنف ومشاجرات بين الطلبة في الجامعات بشكل خاص، وفيما بين أفراد المجتمع بشكل عام، والتي تعود في أغلبها للتعصب القبلي وللخلافات الشخصية، وما ينتج عن هذه الأعمال من آثار تمسّ أمن المواطنين والمجتمع والوطن، وتمسّ مفهوم الوحدة الوطنية الذي قال فيه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين: " إنّ الوحدة الوطنية هي إحدى المقومات الأساسية التي تعطي الوطن القوة وتمنحه المنعة، وتحول دون التفتيت والاختراق، لقد كان الأردن على الدوام وطناً لكلّ العرب، ونموذجاً لمجتمع الأسرة الواحدة المتلاحمة في السراء والضراء، الجميع فيه شركاء في العمل والبناء وحماية الوطن والالتزام بمصالحه ". فتوفّر الأمن يعدّ أحد المتطلبات المهمة لبناء الأردن وإيجاد دولة المؤسسات وسيادة القانون والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتتوفر فيه الحياة الكريمة للإنسان، ويعدّ الأردن من الدول الرائدة في مجال توفير الأمن للمواطنين والمقيمين فيه

من الدول المجاورة والتي تشهد حالة من فقدان الأمن والاستقرار، كما أصبح الأردن من الدول الجاذبة للاستثمار والمستثمرين، وللذين يبحثون عن الحفاظ على أرواحهم وأموالهم.

وقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرتين؛ الأولى التي تنصّ على " الحقّ في توفير سلامة الممتلكات الخاصة"، بمتوسط حسابي (٢,٦٠) وانحراف معياري(١,١٩) وبدرجة متوسط. وقد يعزى ذلك لشعور أعضاء هيئة التدريس أنّ على الجامعات أن تقوم بدور أكثر فاعلية في توعية الطلبة في مجال توفير أمن وسلامة الممتلكات الخاصة من الاعتداء عليها، التي أصبحت تتعرض لاعتداءات من قبل طلبة الجامعات، وعلى الممتلكات الخاصة للجامعة، وذلك من خلال أعمال العنف و المشاجرات الطلابية التي أصبحت تشكل ظاهرة سلبية في المجتمع الأردني، وما ينجم عنها من اعتداءات كبيرة على ممتلكات الجامعة، بالإضافة إلى الاعتداء على ممتلكات الآخرين وحقوقهم و الاعتداء على الممتلكات العامة. والثانية التي نصّت على " الحقّ بعدم إيقاع العقوبة ما لم ينصّ عليها القانون "، بمتوسط حسابي (٢,٦٠) وانحراف معياري (١,٢٨) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بأهمية وجود القوانين في حياة المواطنين في المجتمع، وأهميتها في المحافظة على حقوقهم وممارستهم لحرياتهم، وكذلك أهمية وجود القوانين التي تحدّد العقوبات على الجرائم والمخالفات التي يرتكبها أفراد المجتمع، والتي ستشكّل رادعاً لهم لعدم ارتكابها، أما في حال عدم وجود نصوص قانونية، فقد يحصل التعسف وتنتهك الحقوق وتعم الفوضى.

وكانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّها " الأمن أولوية ثابتة في العمل الوطني "، بمتوسط حسابي (٢,٢٧) وبانحراف معياري (١,٢٢) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية الربط بين الأمن والعمل الوطني، على اعتبار أنّ مظاهر الأمن متوفرة وراسخة، ولم تعمل الجامعة على بيان العلاقة بين الأمن والعمل الوطني، وبيان أثر توفر الأمن في الجامعات على توفير حالة من الاستقرار مما يعزز المشاركة الفعّالة في بناء المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة، وبالتالي تقدم الوطن وازدهاره، وكل ذلك هو في جوهره عمل وطني.

مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر الطلبة؟

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (١١) أنّ إجابات أفراد عينة الدراسة من الطلبة عن جميع المجالات كانت متوسطة، ولا يوجد أيّ درجة مرتفعة سواء ضمن المجالات أم الفقرات التابعة لها، وهذه دلالة على ضعف الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية بشكل عام في مجال

توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه سواء أكان ذلك من خـــلال المنـــاهج والمقـــررات الدراسية، أم من خلال أساليب التدريس، أم من خلال الأبحاث والدراسات العلمية، أم من خلال الأنشطة غير الأكاديمية التي تقوم بها الجامعات مثل المؤتمرات والندوات وغيرها من الأنشطة المختلفة. وسيتم تفسير النتائج من خلال ما يلي:

حصل مجال الحقّ أمام القانون على أعلى درجة لإجابـــات أفـــراد مجتمـــع الدراســـة وبالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (٢,٩٨) وبانحراف معياري(٠,٧١) وبدرجة متوسطة. وقـــد يعزى ذلك إلى وجود نوع من الرضا لدى الطلبة عن الدور الذي تقوم به الجامعات بتـــوعيتهم بمجال الحقّ أمام القانون، والتي تنعكس بصورة ايجابية على دورهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يشعرون بالمساواة والعدل في تطبيق أحكام القانون. بالإضافة إلى الاهتمام الكبيـــر الذي تقوم به الدولة الأردنية وعلى كافة المستويات بالعمل على تطـــوير القـــانون، وتحـــديث التشريعات بشكل مستمر لمواكبة التطورات العالمية والتغيّرات المحلية، سواء في مجال حقـــوق الإنسان أو غيرها، وكذلك اهتم وبشكل كبير الأردن بتطوير القضاء للقيام بعمله بكـــلّ نزاهـــة وحرية، إذ لا سلطان على القضاء إلا للقانون، ولعلّ تأكيد قائد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين على ذلك مراراً وتكراراً ودليل ذلك قوله: " أن حقوق الإنسان وحرياتـــه، وصـــون كرامته، وتوفير الأمن، وضمان الاستقرار، منظومة واحـــدة، لبنـــاء الأردن القـــوي، ودولـــة المؤسسات وسيادة القانون "، وقوله أيضاً: " إن العدل والمساواة بين الناس هما الضمانة لـــسيادة القانون"، وقوله كذلك: " إن التنمية الشاملة تحتاج إلى تطوير الجهاز القضائي المـــستقل النزيـــه والمحايد "، ولعلّ كلّ ذلك وغيره الكثير عمل على توعية الطلبة بأهمية الحق أمـــام القـــانون. وحصلت الفقرة التي تنص على " الحقّ في مقاضاة كل شخص يدخل أو يقتحم منزلاً دون إذن"، على أعلى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (٣,٢٧) وبـــانحراف معيـــاري(١,٣٦) وبدرجـــة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة أن للمنازل حرمة لا يجـــوز انتهاكهـــا، ولا يجـــوز الاعتداء على حريات الآخرين وخصوصياتهم، وهذا يتوافق مع ما دعا إليه ديننـــا الإســـلامي الحنيف من عدم الدخول إلى المنازل دون الاستئذان من أهلها، في حين حصلت الفقـــرة التـــي تنصّ على " الحقّ بعدم الاعتقال التعسفي" ، على أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي(٢,٧١) وانحراف معياري(١,٣٩) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى ضعف وعي الطلبـــة بمفهـــوم الاعتقال التعسفي وأثره على حياة الإنسان وحقوقه، والذي يشكل تقييداً لحرية الأفراد واحتجازها بغير وجه حق، ويشكل الاعتقال التعسفي انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الشخصية، وتعدياً على الكرامة الإنسانية، ويتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية التي تنادي بهـــا الـــدول المتحـــضرة،

والأردن يكاد يخلو من مظاهر الاعتقال التعسفي التي تعاني منها بعض الدول المجاورة، ولعلّ ما يؤكد ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان العالميّة والمحليّة.

وحصل مجال الحقّ في الحياة، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٩٦) وبانحراف معياري(٠,٧١) وبدرجة متوسطة. وقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّت على " الحقّ في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في النساء الحوامل" بمتوسط حسابي (٣,١٦) وبانحراف معياري(١,٢٥) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة في المجتمع الأردني أنّ إعدام المرأة الحامل يعني قتل الجنين الذي له الحقّ في الحياة، والذي لا يجوز أن يحاسب على ذنب لم يرتكبه، وقد أكّدت على ذلك تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وذلك رحمة بالجنين والوليد الذي له الحقّ في الحياة. بالإضافة إلى توجه الرأي العام العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام بشكل عام، كونها تتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان وهو حقّه في الحياة، ولا يجوز أن يتم تطبيق عقوبة الإعدام إلا في الحالات التي نصّ عليها ديننا الإسلامي الحنيف، أو الحالات التي تهدّد أمن واستقرار المجتمع، ويمكن القول إنّ الأردن من الدول القليلة في المنطقة التي لا تتوسع كثيراً في تطبيق عقوبة الإعدام، في حين حصلت الفقرة التي نصّت على "الحقّ في عدم إيقاع عقوبة الإعدام إلا وفق التشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وعلى الجرائم الأشد خطورة" على أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (٢,٧٧) وبانحراف معياري(١,٤٦) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى تدني وعي الطلبة بخطورة تنفيذ عقوبة الإعدام على الأشخاص وأثرها على الحقّ في الحياة، إذ لا يجوز أن يتمّ تنفيذ هذه العقوبة إلا في حال وجود تشريعات ونصوص قانونية واضحة ومحددة تؤكّد على تنفيذ هذه العقوبة وقت ارتكابها، وأن لا تسري العقوبة بأثر رجعي حفاظاً على حياة الناس، وأن تكون هذه العقوبة على الجرائم الأكثر خطورة، والتي تمسّ أمن واستقرار المجتمع وتشكل خطراً عليه، أو تكون تنفيذًا لأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ولعلّ الإفراط في تنفيذ عقوبة الإعدام بدون وجه حق، قد يؤدي إلى وجود نتائج سلبية في المجتمع تؤثر على أمنه واستقراره وتقدمه وتؤدي إلى الشعور بعدم الولاء والانتماء لدى الأفراد في المجتمع.

وحصل مجال الحقّ في التعليم والصحة على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢,٩٥) وبانحراف معياري (٠,٧٧) وبدرجة متوسطة. وقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّت على " الحقّ في مجانية وإلزامية التعليم فيي المرحلة الاساسية "، بمتوسط حسابي (٣,٣٣) وبانحراف معياري(١,٢٨) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى وعي الطلبة بأن هذا الحقّ كفله الدستور الأردني والمواثيق العالمية، ولجميع المواطنين وجعله في مراحله الأساسية إلزامياً

ومجانياً، ووعيهم بأنّ الدولة هي المسؤولة عن تـوفير فـرص التعلـيم الأكـاديمي والمهنـي للمواطنين، وعن توفير التعليم العالي لجميع المواطنين حسب قدراتهم وميولهم ورغباتهم، وكذلك كفالة الحق في تكافؤ الفرص التعليمية للجميع، وكذلك شعور الطلبة ووعيهم بأن القيادة الهاشمية – بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين– حريصة أشد الحرص على التعلـيم إذ يقـول جلالته: " إنّ العلم والتعليم، وتسليح المواطن بالمعرفة والخبرات والمهارات وتأهيله لدخول سوق العمل حقّ لكلّ مواطن"، ويقول أيضا: " التعليم، فالتعليم، فالتعليم هو الحلّ لتطوّر الأردن، وهو الذي سيعمل على تحديد مدى النجاح والفشل في مستقبل هذا البلد "، وسعت الدولـة الأردنيـة جاهدة وعبر مسيرة تقدمها الطويلة إلى الاهتمام بالتعليم والعمل على توفير المبـاني المدرسـية والمعلمين من ذوي الخبرات والمؤهلات العلمية، وفي جميع أنحاء المملكة الأردنية، بالإضـافة إلى المكارم الهاشمية الداعمة لتعليم المواطنين. وقد استطاع الأردن أن يخفض نـسبة الأميـة بدرجة كبيرة، وشهد زيادة ملحوظة في عدد الأفراد الملتحقين بالتعليم المدرسي، كما أنّ الأردن شهد تطوراً هائلاً في مجال التعليم العالي، بوجود عدد كبير من الجامعات الرسـمية والخاصـة وفي كافة أنحاء المملكة، ولعلّ كلّ هذا وغيره عزّز وعي الطلبة بحقهم في توفير فرص التعليم لجميع المواطنين، كما ان توفير فرص التعليم يعمق الشعور بالولاء والانتماء، ويمكن الافراد في المجتمع من القيام بمسؤولياتهم، ويمكنهم من المشاركة في بناء الوطن.

في حين حصلت الفقرة التي نصت على " حقوق المواطنين الثقافية لجميـع الـسكان والأقليات" على أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (٢,٦٦) وبـانحراف معيـاري (١,٤٧) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى ضعف الدور الذي تقوم به الجامعات بأهميـة التوعيـة بالحقوق الثقافية للمواطنين والمتعلقة بطبيعة الفكر والمعرفـة والمعتقـدات والقـيم والعـادات وغيرها، وحقّ الأقليات بممارسة حقوقها الثقافية بكل حرية، لكون ذلك يربطها بتاريخها وتراثها الحضاري، و يعتبر الأردن من الدول الرائدة في المنطقة، والذي يكفل الحقوق الثقافية للجميـع بدون استثناء؛ لإدراكه أن توفر هذه الحقوق سيؤدي إلى تعزيز مفهـوم المواطنـة، وتعميـق مشاعر الولاء والانتماء للسكان وللأقليات التي تعيش على أرضه، ويشعر الطلبة بذلك من خلال وجودهم في الجامعة، وفي المجتمع الأردني بشكل عام، إذ إنّ جميع الأردنيين سـواء لا فـرق بينهم على أساس العرق أو الدين أو الجنس، ويقول جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحـسين: " نحن في الأردن نؤمن أننا أسرة واحدة يتساوى أفرادها في جميع الحقوق والواجبـات، بغـض النظر عن الأصول والمنابت، ونحن نؤمن أيضاً أنّ الانتماء الحقيقي الصادق للأردن وترجمـة هذا الانتماء إلى عمل وأداء للواجبات، هو مقياس المواطنة الصالحة".

وحصل مجال الحق في التمتع بالحريات الأساسية على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٢,٨٩) وبانحراف معياري (٠,٦٥) وبدرجة متوسطة. وكانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّت على " الحقّ في الكرامة الشخصية " بمتوسط حسابي (٣,٢٤) وبانحراف معياري(١,٣٦) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى شعور الطلبة أنّ كرامة الإنسان تعتبر من الحقوق المقدسة، والتي لا يجوز الاعتداء عليها أو الإساءة لها. بالإضافة إلى أنّ تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وعوامل التنشئة التي دعا إليها الإسلام والتي نمّت عوامل احترام الآخرين والتسامح والرفق والمعاملة الإنسانية والمساواة وغيرها، والتي تجسّدت في قوله تعالى: " وقد كرمنا بني آدم " (الإسراء،٧٠)، مثّلت الأساس الذي ارتكز عليه الطلبة في تقديرهم لهذه الفقرة، فالطلبة يشعرون أنّ التكريم هنا في الآية الكريمة يحمل في طياته الكثير من القيم الإنسانية العظيمة التي تضمن الكرامة للإنسان، والكرامة هي التي تزود الإنسان بالفاعلية والعزم والإرادة للقيام بوظيفته ودوره في المجتمع، لأنّها قيمة تتعلق بالرسالة الاجتماعية التي يقوم بها في الحياة، والإنسان مكرم بصرف النظر عن أصله، ودينه وعقيدته، ومركزه وقيمته الاجتماعية. وبغض النظر عن الأصول والمنابت، فالكرامة الإنسانية حقّ للجميع دون استثناء، ويقول صاحب الجلالة الهاشمية حفظه الله ورعاه: " إن حقوق الإنسان وحرياته، وصون كرامته، وتوفير الأمن، وضمان الاستقرار، منظومة واحدة متكاملة، لبناء الأردن القوي، ودولة المؤسسات وسيادة القانون، وواحة الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان"، في حين حصلت الفقرة التي نصّت على " الحق في تأسيس النقابات" على أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (٢,٥٤) وانحراف معياري (١,٣٦) وبدرجة متوسطة؛ وقد يعزى ذلك إلى ضعف قيام الجامعة بتوعية الطلبة بأهمية تأسيس النقابات، وعدم إدراك الطلبة لأهمية تأسيس النقابات، على اعتبار أنّ الانضمام إلى النقابات يكون بعد التخرج من الجامعة، وللتخصصات المهنية، لذلك نجد ضعف اهتمام الطلبة وإدراكهم لأهمية النقابات المهنية في العمل على تثقيف منتسبيها وتوعيتهم بحقوقهم والمطالبة بها والدفاع عنها، ودورها في تنظيم المهنة وتطويرها، ودروها في المساهمة في بناء الوطن وتقدمه. ومن خلال توزيع الاستبانة من قبل الباحث أكّد عدد من الطلبة أنّهم لا يفضلون الانتساب إلى النقابات لأنها لا تهتم بتنظيم المهنة ولا تهتم بمنتسبيها، بل أصبحت تهتم بالشأن السياسي والعمل السياسي أكثر من اهتمامها بالمهنة وتطويرها، وأنهم يأملون أنّ ينصب اهتمام النقابات على العمل المهني وليس السياسي الذي يجب أن يكون للأحزاب السياسية.

وحصل مجال الحق في الأمن على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي(٢,٨٧) وبانحراف معياري(٠,٧٤) وبدرجة متوسطة؛ وقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّها "

الأمن أولوية ثابتة في العمل الوطني"، حيث حصلت على أعلى درجـات الموافقـة، بمتوسـط حسابي (٣) وانحراف معياري (١,٤٢) وبدرجة متوسطة؛ وقد يعـزى ذلـك إلـى أنّ الطلبـة يدركون أنّ الأمن يعدّ ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة، وأنّ الأمـن يجـب أن يـرتبط بتطبيق القانون، لأنّ تجاوز القانون والتعدي عليه يمسّ حياة الأفراد، ويحدث إخـلالاً بـالأمن، ويعرض الأفراد للخطر، ويصبح الأفراد عرضة للجريمة والعنف، ويمكن القول إنّ المـواطن الأردني يشعر بنعمة الأمن والأمان والاستقرار، هذا الأمن الذي تفتقـده العديـد مـن الـدول المجاورة للأردن، والتي نشهد فيها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وفقدان الأمن، وتراجـع عمليات التنمية، إذ أصبح المواطن في تلك الدول غير قادر على حماية حياته، وأصبح يعيش في حالة من الخوف والرعب، ولعلّ وجود عدد كبير من الأشقاء العرب المقيمين في الأردن هـو خير دليل على ذلك، وبذلك لا يمكن الحديث عن العمل الوطني، وترسيخ أركانه في ظلّ غياب الأمن. في حين حصلت الفقرة التي نصّها " الدولة توفر الظروف المناسبة التـي يـشعر فيهـا المواطنون بالأمن " على أدنـى درجـات الموافقـة بمتوسـط حـسابي (٢,٧٢) وبـانحراف معياري(١,٤٤) وبدرجة متوسطة؛ وقد يعزى ذلك إلى شعور الطلبة أنّ دور الدولة ما زال غير كافٍ في مجال تطبيق القوانين وتنفيذها بشكل سريع، ولا توجد إجراءات رادعة وسريعة بحـقّ الخارجين عن القانون، خاصة وأنّ هناك الكثير من أعمال العنف التـي يـشاهدها الطلبـة أو يسمعون عنها سواء في الجامعات، أو في المجتمع المحلي، وربما يعود ذلك إلى غياب الـدور الذي تقوم به الجامعات بتوعية الطلبة في الدور الذي تقوم به الدولة في مجال تشريع القـوانين وتطبيقها وتنفيذها لحماية المواطنين، وتوفير متطلبات الأمن للأفراد، وتوعية الطلبة بـضرورة الالتزام بالقوانين واحترامها للحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه، فالطلبة الجامعيون والمواطنون هم جزء أساس من منظومة الأمن في الأردن، فالأجهزة الأمنية لوحدها لن تـستطيع أن تكفـل الأمن إذ لم يتعاون معها جميع الموطنين، وعلى رأسهم طلبة الجامعات، الذين هم أداة التغييـر، ومحور عملية التنمية الشاملة.

وحصل مجال الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة على المرتبـة الـسادسة بمتوسـط حسابي (٢,٨٥) وبانحراف معياري (٠,٨٢) وبدرجة متوسطة، وكانت أعلى درجات الموافقـة على الفقرة التي نصّت على " الدولة تكفل حرية الفكر والدين والعقيدة "، بمتوسط حسابي(٣,٠٨) وبانحراف معياري (١,٤٣) وبدرجة متوسطة ؛ وقد يعزى ذلك إلى وجود درجة من الوعي لدى الطلبة بالدور الذي تقوم به الدولة بكفالة وضمان حرية الفكر والدين والعقيدة لجميع المواطنين، وعلى أساس أنه لا إكراه في الدين، وهذا يتضح من طبيعة المجتمع الذي يتواجد فيـه الطلبـة

سواء في الجامعة أو في المجتمع، حيث يلمسون حرية الأفراد دون استثناء في الفكر والاعتقاد وممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية بكل حرية، وهو ما يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والذي أكّد على منح غير المسلمين ذات الحقوق المقررة للمسلم، وعليه أن يقوم بالواجبات نفسها باستثناء ما تعلّق منها بأمور العقيدة، كما تجسّد في مقولة قائد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين: " إنّ الأردن في رسالته الهاشمية، هو الأردن الرائد، الأردن المثل والقدوة، النموذج للدولة العربية الإسلامية، القائمة على العدل والمساواة، في ظل سيادة القانون، والتعددية السياسية، واحترام حقوق المواطنين، ونموذج حضاري في التسامح، وحرية الفكر والإبداع والتميز".

في حين حصلت الفقرة التي نصّت على " الحقّ في تكوين جماعات ثقافية " على أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وبانحراف معياري(١,٤٥) وبدرجة متوسطة؛ وقد يعزى ذلك إلى ضعف الدور الذي تقوم به الجامعة بتوعية الطلبة بحق الجماعات بأن يكون لها ثقافتها الخاصة والمميّزة لها عن الثقافات الأخرى، والتي من خلالها يمكن أن تشعر أنّ حقوقها مصانة في المجتمع الموجودة فيه، وبالتالي تكون قادرة على القيام بواجباتها تجاه المجتمع الذي تقيم فيه. ويمكن القول إنّ الأردن يشهد حالة من التوافق الثقافي بين الجماعات ذات الثقافات المختلفة، والتي تعيش في بيئة تسودها حالة من السلام والوئام والتسامح والتعاون، واحترام متبادل للحقوق، والقيام بالواجبات على أكمل وجه، ولعل ذلك ما يشهده طلبة الجامعات في جامعاتهم وما يشهده المواطنون في مجتمعاتهم من وجود حالة من التلاحم والتوافق، تشكّل نموذجاً يحتذى بين أبناء المجتمع الأردني الواحد من شتى الأصول والمنابت.

أما مجال الحقوق الاقتصادية فقد حصل على المرتبة السابعة والأخيرة بين مجالات الدراسة بمتوسط حسابي (٢,٧٥) وبانحراف معياري (٠,٧٠) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى عدم رضا الطلبة عن الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية، في مجال توعيتهم بالحقوق الاقتصادية، وهم يأملون أن يكون للجامعة دور أكبر في هذا المجال، على اعتبار أنّ الحقوق الاقتصادية من المجالات الحيوية، والتي تتعلق بتوفير فرص العمل لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، أوالأصل. بالإضافة إلى حقّ الأفراد في التملك وعدم الاعتداء على ملكياتهم الخاصة، وكذلك ضرورة توعيتهم بالدور المهم والرئيس الذي يؤديه القطاع الخاص في عملية التنمية، من خلال قدرته على توفير الدعم للجامعات والمشاركة في تنفيذ برامج وسياسات الجامعات في المجتمع المحلي، وقدرته أيضا على توفير فرص العمل للخريجين من طلبة الجامعات وفي كافة المجالات، أي أنّ للقطاع الخاص دوراً كبيراً في

عمليات التنمية الاقتصادية، وكذلك ضرورة توعيتهم بحقهم وحق الأفراد في الانضمام إلى النقابات المهنية والتي يجب أن تمارس عملها بحرية ولا سلطان عليها إلا للقانون. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرّ فيها الأردن، حيث شح الموارد وضعف الإمكانات إلا أنّ الأردن قطع شوطاً مهماً في مجال تعزيز هذه الحقوق، حيث شهد الأردن اتساعاً في البنى التحتية، والعمل على تحسين مستوى معيشة وحياة المواطنين، وهناك تطوّر في الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين على الرغم من شحّ الموارد ومحدوديتها، وبروز عدد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية العالمية، وقد تجسّد ذلك فيما قاله جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين: " إنّ الفقر والجهل، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، تشكّل بيئة خصبة للتطرف والعنف، وعلى ذلك فلابد من التعاون فيما بيننا من أجل تحقيق التنمية والرفاه الذي يمكن شعوبنا من العيش في مناخ من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان ".

وقد كانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّها " الحقّ في عدم التمييز بين المواطنين سواء على مستوى الجنس أو العرق أو الدين في الحصول على فرص العمل "، بمتوسط حسابي (٢,٩٣) وبانحراف معياري(١,٣٦) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى إدراك الطلبة بأن المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق، أو على أساس الأصل أو أي أساس آخر، يؤدي إلى وجود حالة من الشعور بالولاء والانتماء والاهتمام بالمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يدرك الطلبة أنّ الحصول على فرص العمل يجب أن يكون من خلال تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين المواطنين، وبغض النظر عن المنابت والأصول، ويقول جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حول ذلك: " سنعمل على محاربة الفساد والمحسوبية والشللية، واستغلال المنصب العام لأغراض شخصية، حيث تمّ تشكيل لجنة لمكافحة الفساد، لتحقيق مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين".

وكانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي نصّها " الحقّ في توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين المواطنين" بمتوسط حسابي(٢,٤٩) وبانحراف معياري(١,٣٧) وبدرجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى محدودية الدور الذي تقوم به الجامعات بالتوعية بضرورة أن يتم توزيع العوائد المترتبة على المكتسبات الاقتصادية على جميع الأفراد في المجتمع بشكل عادل، خاصة الطبقات الفقيرة والمحرومة، وأن لا تبقى حكراً على فئة معيّنة في المجتمع، لأنّ غياب العدالة في التوزيع تؤدي إلى وجود حالة من الشعور بالحرمان وعدم المساواة والتمييز بين الأفراد، الأمر الذي قد يؤدي إلى الكثير من السلبيات في المجتمع، ومنها انتشار مظاهر الفساد

بشتى أنواعه، وعزوف الأفراد عن المشاركة في تحمل المسؤولية، وعدم المشاركة في مختلف جوانب الحياة المجتمعية، حيث شعورهم بالغبن والحرمان، ويقول جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حول ذلك: " إننا نعمل على زيادة دخل المواطن الأردني في مختلف الشرائح، زيادة تكفل له ولأسرته العيش الكريم، وعلى التوزيع العادل لعوائد ومكتسبات التنمية، من خلال المشاريع الاقتصادية التي تراعي التوزيع الجغرافي والسكاني ".

ومن خلال ما سبق من مناقشة لنتائج السؤالين الأول والثاني، نجد أنّ هناك العديد من الدراسات السابقة التي اتفقت في بعض جوانبها مع هذه الدراسة، ومنها دراسة (شلدان، ٢٠٠٦) التي بيّنت اتفاق أعضاء هيئة التدريس والطلبة على ضعف الدور الذي تقوم فيه الجامعات الأردنية بتنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة، ودراسة (الشرعة، ٢٠٠٦) التي بيّنت أنّ دور الجامعة في مجال الوعي الحقوقي غير مرتفع، ودراسة (أعمر، ٢٠٠٨) التي أوصت بضرورة استحداث تخصص في مجال حقوق الإنسان في الجامعات على مستوى البكالوريوس، ودراسة (بشير، ٢٠٠٧) التي اقترحت نموذجاً للمواطنة الصالحة يقوم على معرفة الحقوق والواجبات، ودراسة (Benicia,2004) التي بيّنت أنّ هناك وعياً متدنياً باتجاهات أفراد العينة نحو حقوق الإنسان، ودراسة (Mequni,2003) التي بيّنت ضرورة إدخال برامج حقوق الإنسان في الحياة اليومية للطلاب، ودراسة (Starkey,2000) التي بيّنت ضرورة توعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم لتحقيق خدمة الوطن ومصالحه، ودراسة (Kiwan,2008) التي بيّنت أنّ الحقوق والواجبات والمشاركة تعتبر من المفاهيم الأساسية للمواطنة ويجب تعليمها للطلبة، ودراسة (عبد الحميد،١٩٩٧) والتي بيّنت خلو الكتب – عينة الدراسة – من أيّ توعية بحقوق الإنسان، ودراسة (عمايرة،٢٠٠١) والتي بيّنت قلة اهتمام كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن بالتوعية بحقوق الإنسان.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة (الرشيدي،٢٠٠٦)، ودراسة (فريحه،٢٠٠٢)، ودراسة (Segnatelli,199٧) حيث بيّنت جميعها أنّ اتجاهات الطلبة كانت إيجابية وعالية نحو الوعي بحقوقهم وواجباتهم ومشاركتهم السياسية.

خلاصة القول في مناقشة السؤال الأول والثاني ينبغي على الجامعات الأردنية أن تعمل على تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان؛ لعلاقتها في تعزيز تنمية قيم المواطنة وترسيخها لدى الطلبة، ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها الجامعة من خلال عملية التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن خلال مختلف الأنشطة والفعاليات الأخرى

التي تقوم فيها، بهدف إيجاد طالب جامعي يعي حقوقه ويقوم بواجباته على أكمل وجه، ومواطن منتمٍ لمجتمعه، ويعمل على بنائه وتقدمه وازدهاره، مشارك بفاعلية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة. وقد كان لنتائج السؤالين السابقين الإفادة الكبيرة في بناء الإستراتيجية، وذلك من خلال ما تمّ التوصل إليه من نتائج متوسطة في إجابات أفراد مجتمع الدراسة، والدالة على وجود ضعف في الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية بتوعية الطلبة في مجال حقوق الإنسان، مما ينعكس بدوره على تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، وعليه فقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية للتفكير في إستراتيجية تربوية تعزّز تربية المواطنة من خلال تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان، وتفعل دور الجامعة في تعميق وترسيخ قيم المواطنة لتحقيق مفهوم الوحدة الوطنية، وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بكافة أبعادها في المجتمع الاردني.

مناقشة نتائج السؤال الثالث والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين المتوسطات الحسابية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغيّرات (الجنس، الجامعة، الخبرة الأكاديمية)؟

١. متغيّر الجنس:

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر والذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية واختبار(ت) لاختبار الفروق بين الاتجاهات حسب الجنس، وكما هي موضحة في الجدول (١٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات الأردنية في توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان، وحسب المجالات الواردة في الدراسة تعزى لمتغير الجنس. وقد يعزى هذا إلى أنّ البيئة الجامعية التي يعمل فيها أعضاء هيئة التدريس متشابهة، وأنّ الخطط والبرامج الدراسية التي تدرسها الجامعات متشابهة إلى حدّ ما، وكذلك التشابه في أساليب وطرق التدريس، وأنّ أعضاء هيئة التدريس لا يتعرضون في الغالب لهذه الحقوق بشكل مباشر سواء في المناهج والمقررات الدراسية، أو في المحاضرات أو من خلال الأنشطة والفعاليات المختلفة التي تقوم بها الجامعات بشكل عام، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كلّ من (أعمر، ٢٠٠٨)، و(الدنادنة، ٢٠٠٧)، و(الهاجري، ٢٠٠٧).

٢. متغيّر الجامعة:

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر، والذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية واختبار(ت) لاختبار الفروق بين الاتجاهات حسب الجامعة، وكما هي موضحة في الجدول (٢٠)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لتقديرات أعضاء

هيئة التدريس لدور الجامعات الأردنية في توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وحسب المجالات الواردة في الدراسة والتي تعزى لمتغيّر الجامعة، وقد يعزى ذلك إلى تشابه البيئات التي تعمل بها الجامعات الأردنية، والى تشابه الخطط الدراسية وكذلك الأنشطة غير الأكاديمية المختلفة، وتشابه الجامعات الأردنية بوظائفها وأنظمتها، وخضوعها لقوانين وأنظمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٣. متغيّر الرتبة الأكاديمية:

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر، والذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الاحادي كما هي في الجدول (٢١) واختبار(شيفيه) للمقارنات البعدية، وكما هي موضحة في الجداول(٢٢،٢٣،٢٤،٢٥،٢٦،٢٧،٢٨،٢٩) ما يلي:

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لمتغيّر الرتبة الأكاديمية وعلى جميع مجالات الدراسة بين أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ وأعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مشارك ولصالح رتبة أستاذ، وقد يعزى ذلك إلى أنّ أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ لهم خبرات أطول في الجامعة وفي التدريس الجامعي، وهم على معرفة ودراية أكبر بالدور الذي تقوم به الجامعات في توعية الطلبة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى خبراتهم الطويلة في مجال الأبحاث والدراسات، وكذلك مشاركتهم في وضع الخطط للمقررات والمناهج الدراسية، ومشاركتهم في عمليات الإصلاح والتطوير التربوي، ومشاركتهم في المؤتمرات والندوات والأنشطة المختلفة التي تقوم بها الجامعات ليكتسبوا بذلك خبرات أطول وأعمق من خلال وجودهم لفترات طويلة في الجامعات.
- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لمتغيّر الرتبة الأكاديمية وعلى جميع مجالات الدراسة بين أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مشارك وأعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مساعد ولصالح رتبة أستاذ مساعد، وقد يعزى ذلك إلى أنّ الأستاذ المساعد حديث التعيين ويسعى إلى الاستقرار الوظيفي، وبالتالي هو الأكثر حرصاً على الاطلاع على المعلومات والمعارف الجديدة، والأكثر حرصاً على استخدام وسائل المعرفة الحديثة والاطلاع على آخر المستجدات سواء في مجال تخصصه أو في المجالات الأخرى، والأكثر اهتماماً بكتابة الأبحاث والدراسات العلمية، والأكثر حرصاً على حضور المؤتمرات والندوات ومتابعة الأنشطة المختلفة التي تجري في الجامعة، والأكثر اهتماماً في البحث عن التميّز والترقي والوصول إلى الرتب الأكاديمية الأعلى، وهو الأكثر انفتاحاً في

علاقته مع الطلبة والأقل تحفظاً، والأكثر مرونة في استخدام وتنويع أساليب وطرق التدريس.

مناقشة نتائج السؤال الرابع والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(٠,٠٥ ≥ α) بين المتوسطات الحسابية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الكلية، السنة الدراسية)؟

١. **متغيّر الجنس:**

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر والذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية واختبار(ت) للفروق بين متوسطات الأداء على كلّ مجال من مجالات الأداة تبعاً لمتغيّر الجنس، وكما هي موضحة في الجدول (٣٠) ما يلي:

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α) تعزى لمتغيّر الجنس وعلى جميع مجالات المقياس، باستثناء مجالي (الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة، والحقّ في الأمن) ولصالح الإناث، وقد يعزى ذلك إلى أنّ الإناث لديهن استعداد أكبر للمعرفة والإطلاع أكثر من الذكور، وحرص الإناث على تأكيد حقوقهن والمطالبة بها بشكل أكبر من الذكور، كما أنّ المرأة تميل لتحقيق ذاتها ومساواتها بالرجل، وبالتالي فهن أكثر وعياً واهتماماً بالحصول على حقوقهنّ والمطالبة بها، حيث يشعرنّ دائماً أنّ حقوقهنّ منقوصة وغير كاملة، مما يجعلها حريصة دائماً على معرفة مالها من حقوق تدافع عنها وما عليها من واجبات تؤديها، بالإضافة إلى التوجه العالمي والمحلي الداعم لحقوق المرأة ووجود المنظمات والاتحادات النسائية التي تعمل على توعية المرأة بحقوقها في الأردن. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبد الرازق، ٢٠٠٧)، ودراسة (مشاقبة والصبح، ٢٠٠٣)، ودراسة (المقوسي، ٢٠٠٦)، ودراسة (الشرعة، ٢٠٠٦) ودراسة (وطفة والرميضي، ٢٠٠٦)، واختلفت مع دراسة (الشويحات، ٢٠٠٣)، ودراسة (شلدان، ٢٠٠٦).
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(٠,٠٥ ≥ α) تعزى لمتغيّر الجنس على مجالي (الحقّ في حرية الفكر والدين والعقيدة، والحقّ في مجال الأمن)، وقد يعزى ذلك إلى أنّ مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة والمدرسة، تبثّ القيم والمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان وتعززها لدى الأفراد بغض النظر عن جنسهم، خاصة في مجال الفكر والدين والعقيدة، التي نجدها في تربيتنا الإسلامية وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف. بالإضافة إلى مجال الأمن الذي يعدّ الركيزة الأساسية لحفظ البلد الذي نعيش فيه، والذي يوفر لنا

متطلبات الحياة، ومتطلبات الحقوق الإنسانية الأساسية التي تمكّننا من العيش بحرية وكرامة، وما أن ينتقل الطالب إلى الجامعة حتى تكون هذه المفاهيم موجودة لديه أصلاً، بغض النظر عن جنسه، واتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (عمايرة،٢٠٠١)، ودراسة (الهاجري،٢٠٠٧).

٢. متغيّر الجامعة:

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر والذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية واختبار(ت) للفروق بين متوسطات الأداء على كلّ مجال من مجالات الأداة تبعاً لمتغيّر الجامعة، وكما هي موضحة في الجدول (٣١) ما يلي :

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لمتغيّر الجامعة على مجالات(الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية، والحقوق في التعليم والصحة، والحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة)، وكانت الفروق لصالح طلبة الجامعات الحكومية، وقد يعزى ذلك إلى أنّ طلبة الجامعات الحكومية أكثر عدداً من طلبة الجامعات الخاصة، ويمثلون نسبة كبيرة من الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية، وقد يعود ذلك أيضا إلى طبيعة التفاعل والعلاقات ونوع الخبرات التعليمية والتربوية التي يتعرض لها طلبة الجامعات الحكومية، بالإضافة إلى البرامج والفعاليات والأنشطة غير الأكاديمية المتعددة التي تقوم بها الجامعات الحكومية، بالإضافة الى البيئات المختلفة التي يأتي منها طلبة الجامعات الحكومية، كما أنّ دور الجامعات الحكومية في توعية الطلبة بالمفاهيم المتعلقة بهذه الحقوق يكون أكبر، كونها تمثّل أداة تنفيذية لسياسات الدولة وتوجهاتها. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشرعة، ٢٠٠٦)، ودراسة (الخضور، ٢٠٠٦)، واختلفت مع دراسة (الشويحات، ٢٠٠٣).
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لمتغيّر الجامعة على مجالات(الحقّ أمام القانون، والحقّ في الأمن، والحقّ في الحياة، والحقوق الاقتصادية)، وقد يعزى ذلك إلى تشابه البيئات الجامعية، وتشابه الخطط والمقررات الدراسية، والأنشطة غير الأكاديمية، والتشابه في الأنظمة والوظائف والتخصصات الجامعية لدرجة كبيرة.

٣. **متغيّر الكلية:**

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر الذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية واختبار(ت) للفروق بين متوسطات الأداء على كل مجال من مجالات الأداة تبعا لمتغير الكلية وكما هي موضحة في الجدول (٣٢) ما يلي:

- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لمتغيّر الكلية على جميع المجالات باستثناء مجال (الحقوق الاقتصادية)، وقد يعزى ذلك إلى تشابه البيئات الجامعية التي يتواجد فيها الطلبة إلى حدّ كبير، وتشابه الجامعات الأردنية في أنظمتها ووظائفها، بالإضافة إلى وجود متطلبات جامعية موحّدة بشكل عام كمادة (التربية الوطنية)، وبعض متطلبات الجامعة الإجبارية والاختيارية التي قد تناقش بعض هذه الحقوق، وكذلك تشابه الأنظمة والتعليمات بين الكليات العلمية والإنسانية، والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الجامعات وهي موحدة تقريباً، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (شلدان، ٢٠٠٦).
- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لمتغيّر الكلية على مجال (الحقوق الاقتصادية) ولصالح طلبة الكليات الإنسانية، وقد يعزى ذلك إلى أنّ المعرفة والمعلومات التي تقدم للطلبة من تخصصات العلوم الإنسانية في هذا المجال أكثر اتصالاً بهذه المفاهيم، بالإضافة إلى وجود كليات الاقتصاد والإدارة والحقوق والشريعة وغيرها، حيث يتمّ تناول المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالحقوق الاقتصادية من خلال مساقات محدّدة في الكليات الإنسانية، وبشكل أكثر من الكليات العلمية التي تركّز على العلوم النظرية والتطبيقية والطبيعية البحتة. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الهاجري،٢٠٠٧)، ودراسة (وطفة والرميضي، ٢٠٠٦)، واختلفت مع نتيجة دراسة (الشويحات،٢٠٠٣).

٤. **متغيّر السنة الدراسية:**

بيّنت النتائج المتعلقة بهذا المتغيّر الذي استخدمت فيه المتوسطات الحسابية وتحليل التباين الاحادي كما هي موضحة في الجدول(٣٣). واختبار(شيفيه) للمقارنات البعدية. وكما هي موضحة في الجداول (٣٤،٣٥،٣٦،٣٧) ما يلي:

- تبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على مجالين (مجال الحقّ في الحياة، ومجال الحقّ في التعليم والصحة) بين طلبة السنة (الأولى والثانية) وبين طلبة السنة (الثالثة والرابعة) لصالح طلبة السنة (الثالثة والرابعة)، وقد يعزى ذلك إلى أنّ الخبرات التعليمية والتربوية التي تلقاها طلبة السنوات الثالثة والرابعة من خلال المناهج والمقررات الدراسية أكبر وأكثر من طلبة السنة الأولى والثانية. بالإضافة إلى أنّ مشاركتهم

في الأنشطة والبرامج والفعاليات المختلفة التي تقوم بها الجامعة تكون بصورة أكبر نتيجة للمدة الدراسية الأطول التي قضوها في الجامعة، والتي من شأنها أن تعزز لديهم الوعي بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (شلدان، ٢٠٠٦)، واختلفت مع دراسة (الشويحات، ٢٠٠٣)، ودراسة (الشرعه، ٢٠٠٦) والتي كانت الفروق فيهما لصالح طلبة السنة الثانية.

- كما تبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على مجالين(مجال الحقّ في الحياة، ومجال الحقّ في التعليم والصحة) بين طلبة السنة (الأولى والثانية) وبين طلبة السنة (الخامسة فأكثر) لصالح طلبة السنة (الخامسة فأكثر)، وقد يعزى ذلك إلى الفترة الطويلة التي يقضيها طلبة السنة الخامسة في الجامعة، حيث الخبرة التعليمية الطويلة، والاطلاع الأوسع على الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الجامعة، ومشاركتهم في الأندية والندوات والمؤتمرات المختلفة التي تعقدها الجامعة. بالإضافة إلى عامل النضج والنمو العقلي والمعرفي الذي تكوّن لدى هؤلاء الطلبة خلال المدة الطويلة التي قضوها في الجامعة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الشويحات، ٢٠٠٣).
- تبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على مجال(الحقّ في التمتع بالحريات الأساسية) وعلى المقياس ككلّ، بين طلبة السنة (الأولى والثانية) وبين طلبة السنة (الخامسة فأكثر) لصالح طلبة السنة (الأولى والثانية)، وقد يعزى ذلك إلى البيئة التعليمية والاجتماعية في المدارس، والتي جاء منها طلبة السنة الأولى والثانية، حيث قيام المدارس بتعزيز المفاهيم والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وبشكل أكبر من الجامعات، حيث وجود مناهج ومواد دراسية في المدارس وفي جميع المراحل تبحث في هذه الحقوق ومنها مواد (التربية الوطنية والمدنية، ومادة الثقافة العامة، ومادة التربية الإسلامية، واللغة العربية وغيرها) بالإضافة إلى أن اهتمام طلبة السنة الأولى والثانية يكون أكثر بالدراسة والمتابعة وحب الحصول على المعارف والمعلومات أكثر من طلبة السنة الخامسة فأكثر، والذين يستعدون للتخرج من الجامعة والانخراط في الحياة العملية والمجتمع الخارجي. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشرعة، ٢٠٠٦)، ودراسة (الشويحات، ٢٠٠٣)، واختلفت مع نتيجة دراسة (الهاجري، ٢٠٠٧) التي بيّنت عدم وجود فروق تعزى لمتغيّر السنة الدراسية.

مناقشة نتائج السؤال الخامس والذي ينص على: ما الإستراتيجية التربوية المقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان؟

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والمتعلقة بالدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية بتعزيز الوعي لدى الطلبة بمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ومن خلال ما تمّ التوصل إليه من نتائج متوسطة في إجابات أفراد العيّنة والدالة على وجود ضعف في الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية في توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه، مما ينعكس بدوره على تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة، الأمر الذي أصبحت معه الحاجة ملحّة لبناء إستراتيجية تربوية تفعّل وتعزّز دور الجامعات في تربية المواطنة التي ترتكز علىمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه، وتساعد على حلّ المشكلة القائمة التي تمّ استنتاجها من خلال عرض النتائج التي تمّ التوصل إليها في المجالات السبع الواردة في الدراسة. وقد تمّ الاستعانة بالأدب النظري السابق المتعلق ببناء الاستراتيجيات لوضع الإستراتيجية وفق المحاور التالية :

المحور الأول: وتضمّن **التخطيط للتخطيط** وهو المحور الأهم في الإستراتيجية والتي يعتمد عليه بناء الإستراتيجية وتنفيذها، وتمّ على النحو الآتي:

- تشكيل فريق للتخطيط.
- اختيار قائد للفريق.
- التخطيط لعقد الدورات التدريبية.
- تشخيص واقع حقوق الإنسان في الجامعات.

المحور الثاني: تحليل الأبعاد البيئية

وتمّ اعتماد تحليل مصفوفة (SWOT) للاستفادة من نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتقويتها والفرص للاستفادة منها والتهديدات لتفاديها، إذ يساعد هذا التحليل التعرف على واقع الدور الذي تقوم به الجامعات الأردنية في مجال تعزيز الوعي بحقوق الإنسان.

المحور الثالث: وتضمن و**ضع استراتيجيات التخطيط وصياغتها** على النحو الآتي:

- الرؤية.
- الرسالة.
- الأهداف.
- خطة العمل.

المحور الرابع : وتضمن آليات **تنفيذ الإستراتيجية** وكانت على النحو الآتي :

- البرامج التنفيذية.
- الموازنات المالية.
- الإجراءات.

المحور الخامس: التقييم والرقابة الإستراتيجية:

تضمّنت عملية التقييم والرقابة قيام الجامعة بتقييم الأداء في التنفيذ، وذلك للتأكّد مـــن أنّ الأهداف الإستراتيجية تنفذ وفقاً لما خطط لها.

وبعد الانتهاء من وضع الإستراتيجية وتحكيمها تمّ تصديقها واعتمادها ليتسنى تقــديمها إلى الواقع العملي للإفادة منها، وتطبيقها من قبل الجامعات الأردنية.

ثانيا: التوصيات

بناء على ما تقدم من نتائج لهذه الدراسة فإن الباحث يوصي بضرورة العمل على القيام بما يلي:

- تبني الإستراتيجية التربوية المقترحة في هذه الدراسة من قبل الجامعات الأردنية، ووضع الخطط التنفيذية اللازمة لتطبيقها، والإفادة منها على أرض الواقع.
- تفعيل دور الجامعات في مجال توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز قيم المواطنة؛ من خلال المناهج الدراسية ومن خلال المحاضرات، وغيرها من الانشطة الجامعية المختلفة.
- تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة وسائل الإعلام لتوعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئه؛ لعلاقتها بتعزيز قيم المواطنة.
- تضمين مادة التربية الوطنية التي تدرّس كمادة إجبارية في الجامعات الأردنية موضوعات أكبر، تتضمن مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعريف الطلبة بكيفيّة ممارسة هذه الحقوق والقيام بالواجبات بشكل عملي في حياتهم اليومية.
- التنسيق بين الجامعات الأردنية ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية، لتفعيل دورها في الجامعات على مستوى تنظيم الأنشطة والفعاليات المختلفة، التي تعزّز مفاهيم حقوق الإنسان عند الطلبة، والإفادة من خبرات هذه المنظمات في مجال تعزيز الوعي بحقوق الإنسان.
- تشجيع الأبحاث والدراسات التي تبحث في مواضيع حقوق الإنسان والمواطنة.
- تدريس مواد إجبارية في الجامعات تتضمن تربية المواطنة وحقوق الانسان.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

القرآن الكريم.

أبو شماله، فرج محمد، (٢٠٠٩). **حقوق الإنسان.** ط(١). عمان: صناع التغيير.

ارشيد، إبراهيم ارشيد يعقوب،(٢٠٠٧). **دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية في تنمية سمات الشخصية العربية لدى الطلبة.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعةالأردنية، عمان، الأردن.

إسماعيل، علي سعيد، (١٩٩٨). التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين. ط(١)،القاهرة: دار عالم الكتاب .

أعمر، إيمان عبد الله، (٢٠٠٨). **مدى ألإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس فلسطين من وجهة نظر المعلمين.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس.فلسطين.

الألفي، أسامة، (٢٠٠٠). **حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام** .(ط١).القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

بدران، إبراهيم، (٢٠٠٣). **ملاحظات حول حقوق الإنسان الثقافية.** ط(١)، عمان: الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان.

بشير، ميسون كساب لافي، (٢٠٠٧). **أثر الإعلام في الأراضي المحتلة على تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: أنموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بغدادي، عبد السلام إبراهيم، (٢٠٠٦).**الحريات الأكاديمية والإبداع.** ط(١)،عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

بوبطانة، عبد الله ،(١٩٩٨). الجامعات وتحديات المستقبل.**عالم الفكر.** ٩(٢)،٩٣-١١٢.

التل، سعيد وآخرون، (١٩٩٧). **قواعد التدريس في الجامعة.** ط(١)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

تلفت، عادل محمد حسن، (٢٠٠٦). **درجة تمثل طلبة المرحلة الإعدادية بمملكة البحرين لقيم المواطنة الصالحة المتضمنة في كتب المواد الاجتماعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

توماشوت، كريستان، (١٩٩٥). **حقوق الإنسان من منظور قانوني.** ترجمة: محمود منقذ الهاشمي. ط(١)، حلب: مركز الإنماء الحضاري.

جابر، قاسم حبيب، (١٩٩٩).الجامعة والتنمية: خدمات متبادلة. **مجلة الفكر العربي**.٢(٩٨): ١٢٩-١٤٣.

الجابري، محمد عابد، (١٩٩٣). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. **المستقبل العربي**. ١٥(١٦٧):١٣٥-١٤٠.

الجراح، عبد الله عزام، (١٩٩٥). **مدى مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية المقررة على طلبة الصفوف من الخامس وحتى العاشر لصفات المواطن الصالح كما يراها معلمو هذه الكتب في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

جويحان، أغادير عرفات ياسين، (٢٠٠٦) .**درجة فاعلية برنامج مقترح لتنمية المعرفة والوعي السياسي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الحامد، عبد الله، (٢٠٠٧). أساليب تعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق والشراكة. **مجلة المعرفة**. ٣(١٣٠): ٧.

الحبيب، فهد إبراهيم، (٢٠٠٥). **تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة**. (ط١)، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود.

حسن، بلقاسم، (٢٠٠٢). التجربة التونسية في تعليم حقوق الإنسان . في : الباقر عفيف وعصام الدين محمد حسن (محرران)، **الرهان على المعرفة حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان**. ط(١)، (ص٩٥ -١١٢). القاهرة : مكتبة مدبولي.

حسن، منال صبحي عبد الكريم، (٢٠٠٨).**إستراتيجية إدارية تربوية مقترحة لزيادة القيمة المضافة باستخدام إدارة المعرفة في المدارس الخاصة في مدينة عمان**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى، (٢٠٠٣).**التربية الوطنية**.(ط١)، عمان: دار مجدلاوي للنشر.

الحفناوي، حياة،(٢٠٠٢). **التربية المدنية في الوطن العربي**. أعمال المؤتمر الأول للشبكة العربية للتربية المدنية الذي عقد في عمان – الأردن في الفترة من١-٤/١١/٢٠٠٢.

الحملاوي، محمد رشاد، (١٩٩١). **التخطيط الإستراتيجي**. القاهرة: مكتبة عين شمس.

حمودة، عطية، (٢٠٠٨). **الوجيز في حقوق الإنسان** . ط (١)، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

الخضور، علي سلامة، (٢٠٠٦). **تطور مفهوم الانتماء لدى طلبة المدارس الأساسية الأردنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

خطاطبة، سهى محمود،(٢٠٠٨). **إستراتيجية مقترحة لإدارة الإبداع في الجامعات الرسمية الأردنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخميسي، السيد سلامة،(٢٠٠٠). **الجامعة والسياسة في مصر**. ط(١)، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الدباس، محمود، (١٩٩٨). **اضاءات على الحركة الطلابية في الجامعة الأردنية**.ط(١).عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الدنادنة، سمر غالب صالح، (٢٠٠٧). **درجة التزام طلبة المرحلة الثانوية العامة في الأردن بقيم المواطنة الصالحة من وجهة نظر معلميهم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

دونللي، جاك، (١٩٩٨). **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق**. ترجمة: مبارك عثمان. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

الدويري، فايز محمد حمد، (٢٠٠٧). **دور الجامعات الرسمية في تعزيز مفهوم الأمن الوطني**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الرشدان،عبد الفتاح، (١٩٩٩). النظام الدستوري والقانوني لحقوق الإنسان. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. ١٥(٢): ٥٦ -٧٦.

الرشيد، محمد احمد، (٢٠٠٥). **دور الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور**. أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الرشيدي، براك صنت عايض، (٢٠٠٦). **درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت**. أطروحة دكتوراه غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الركابي، كاظم نزار، (٢٠٠٤) . **الإدارة الإستراتيجية العولمة والمنافسة**. ط(١). عمان: دار وائل للنشر.

الزغول، حامد، (٢٠٠٠). **الجامعة الأردنية نشأتها وتطورها**. ط(١). عمان: الجامعة الأردنية.

سعادة، جودت احمد، (١٩٩٠). **مناهج الدراسات الاجتماعية**. بيروت: دار العلم للملايين.

السعيدي، عبد السلام،(٢٠٠١). **تدريس مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية**. ط(١)، الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

السقا، امتثال احمد محمد، (٢٠٠٧). **دور المدرسة الثانوية الأردنية في تفعيل مضامين رسالة عمان وتطوير إستراتيجية تربوية لتحقيق رؤيتها**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السقا، غادة، (٢٠٠٣). **الجندر والمواطنة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السكتاوي، محمد، (٢٠٠٣). **حقوق الإنسان**. ج(١)،الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

السويدي، جمال سند، (٢٠٠١). نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة قدمت في **ندوة التربية وبناء المواطنة في الفترة ٢٩–٣٠ سبتمبر ٢٠٠١**، كلية التربية، جامعة البحرين، البحرين، ص٣٠–٥٠.

شاهين، إبراهيم عطا إبراهيم، (٢٠٠٧). **تحليل كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان**. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.

الشراح، يعقوب احمد، (٢٠٠١).**التربية والانتماء الوطني** . ط(١)، الكويت : شركة دار الفكر الحديث.

الشربجي ،علي، (٢٠٠٢). **حقوق الإنسان في الإسلام** . ط(١)، بيروت: دار الفكر.

الشرعة، ناصر إبراهيم يعقوب، (٢٠٠٦). **بناء نموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعات الأردنية**.أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشطناوي، فيصل، (٢٠٠٧). **مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني**. ط(١). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الشكري، علي يوسف، (٢٠٠٦). **حقوق الإنسان في ظل العولمة**. ط(١)، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع.

شلدان، فايز كمال عبد الرحمن، (٢٠٠٦). **أنموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشويحات، صفاء نعمة دخل الله، (٢٠٠٣). **درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

==========، (٢٠٠٧).**الشباب بين الوطنية والمواطنة**. ط(١). عمان: المجلس الأعلى للشباب.

صالح، نبيل، (١٩٩٤). **ما هي المواطنة ؟**. (ط١). رام الله :المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

طربية، محمد، (٢٠٠٣) .**المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن، ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم لها**. اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الطرودي، طارق علي، (٢٠١٠). **مناهج التربية الوطنية في الوطن العربي**. عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

العارف، ناديه، (٢٠٠١). **الإدارة الإستراتيجية :إدارة الألفية الثالثة**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

العازمي، سامي رجعان عايض، (٢٠٠٨). **قيم المواطنة ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: دراسة ميدانية على طالبات جامعة الكويت.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العامر،عثمان بن صالح، (٢٠٠٥).**أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي.** دراسة استكشافية، الرياض: وزارة التربية والتعليم.

العبادي، عبد السلام، (٢٠٠٧). دراسة حول مضامين رسالة عمان، ندوة دور الجامعات الأردنية في تحقيق الآمن الشامل. **مجلة أكاديمية الشرطة.** ١(٣): ١-٣٢.

عباهره، عماد، (٢٠٠٣). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدستور الأردني. في: عبيده فارس (محرر)، **دراسات في حقوق الإنسان.** ط(١)، (ص: ١٠٨- ١٣٨). عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

عبد الحميد، الهام، (١٩٩٧). **حقوق الإنسان في مناهج التعليم: دراسة نقدية لمناهج التعليم في مصر.** القاهرة : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.

عبد الحي، رمزي احمد، (٢٠٠٦).**التعليم العالي والتنمية.** ط(١)، الإسكندرية: دار الوفاء لدنياالطباعة والنشر.

عبد الرزاق، نهى حمدان سعيد، (٢٠٠٧). **مبادئ حقوق الإنسان في مناهج اللغة العربية للمرحلة الأساسية في الأردن، ومدى تمثل طلبة نهاية المرحلة لها.** أطروحة دكتوراه غير منشورة.الجامعة الأردنية.عمان.الأردن.

عبد اللطيف، خيري،(٢٠٠٢). **توجيهات وتطبيقات عملية على تعليم وتعلم حقوق الإنسان في التعليم المدرسي.** ط(١)، عمان: الانروا: قسم التعليم المدرسي.

العبسي، محمد محمود، (٢٠٠٤). **بناء دليل تربوي للتخطيط الاستراتيجي في المدارس الثانوية الأردنية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبوي، زيد منير، (٢٠٠٦). **الإدارة الإستراتيجية.** (ط١)، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

العدوان، مصطفى، (٢٠٠١). **حقوق الإنسان: دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة.** ط(١)، عمان: دار وائل للنشر.

عساف، نظام، (١٩٩٩). **مدخل حقوق الإنسان في الوثائق الدولية والإقليمية والأردنية.** ط(١)، عمان: دار المكتبات الوطنية.

العضايلة، أمين، (٢٠٠١). **الوجيز في حقوق الإنسان.** ط(١)، عمان: دار رند للنشر والتوزيع.

عمار، حامد، (٢٠٠٠). **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة.** ط(١). القاهرة: مكتبة الدار العربية.

عمايره، احمد عبد الكريم محمد، (٢٠٠١). **مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية**

للمرحل الأساسية في الأردن ومدى معرفة المعلمين لها. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

العمري، خالد يوسف، (١٩٩٥).**آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعي، منظور تربوي.** الإمارات العربية المتحدة :منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة .

عيسان، صالحة عبد الله و عطاري، عارف توفيق والعاني، وجيهة ثابت، (٢٠٠٧). **اتجاهات حديثة في التربية.** ط(١)، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع .

غلاب، عبد الكريم، (١٩٩٨).**أزمة المفاهيم وانحراف التفكير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فريحه، عز، (٢٠٠٢). **فعالية المدرسة في التربية المواطنية: دراسة ميدانية.** (ط١)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

فهمي، محمد، (٢٠٠١). **العمل مع جماعات الشباب ودعم الانتماء الوطني.** القاهرة: جامعة حلوان.

الكثيري، مصطفى، (٢٠٠٦).**الوطن والمواطنة وآفاق التنمية البشرية.** الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.

الكواري، علي خليفة، (٢٠٠١). **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية.** (ط١). بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

المجادي، فتوح، (١٩٩٩). المواطنة والتربية البيئية. **مجلة التربية.**(٣١): ٨.

مراد، صفاء زكي، (٢٠٠٤). **دليل المدربين في مجال التوعية القانونية.** ط(١)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المرايات، أمل عبد الجليل خليل، (٢٠٠٨). **بناء إستراتيجية تربوية مقترحة لإدارة التغيير في إقليم الجنوب في المملكة الأردنية الهاشمية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المرزوقي، إبراهيم عبد الله، (١٩٩٧). **حقوق الإنسان في الإسلام.** ترجمة : محمد حسين المرسي. ط(١)، ابوظبي: منشورات المجمع الثقافي.

مرعي، جمال، (١٩٩٦).**الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مرقس، سمير، (٢٠٠٥). نحو تفعيل المواطنة. **مجلة منتدى الحوار.** (٤): ٣٢.

مشاقبة، أمين والصبح، رياض، (٢٠٠٣). نمط ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني. **مجلة دراسات /العلوم الاجتماعية والإنسانية.** ٣(٣): ٥١٢.

المعمري، سيف بن ناصر، (٢٠٠٦). **تربية المواطنة**. ط (١). عمان: مكتبة الجيل الواعد.

مغيث، كمال ودرويش، منى، (٢٠٠٢). **التربية المدنية في الوطن العربي قضايا وإشكاليات**. الشبكة العربية للتربية المدنية. د.ن.

المقوسي، ياسين علي محمد، (٢٠٠٦). **مفاهيم حقوق الإنسان المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلتين العليا والثانوية ومدى تمثل الطلبة لهذه المفاهيم**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

مكروم، عبد الودود، (٢٠٠٤). **القيم ومسؤوليات المواطنة: رؤية تربوية**. ط (١). القاهرة : دار الفكر العربي.

موسى، أمير، (٢٠٠٢). **حقوق الإنسان**. ط (٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ناصر، إبراهيم، (١٩٩٤). **التربية المدنية (المواطنة)**. ط (١).عمان: مكتبة الرائد العلمية.

=========، (٢٠٠٢). **المواطنة**. (ط١). عمان: مكتبة الرائد العلمية للنشر.

=========، (٢٠٠٤). **أصول التربية والوعي الإنساني**. ط(١)، عمان: مكتبة الرائد العلمية.

ناصر،إبراهيم وشويحات، صفاء والزبون، محمد سليم،(٢٠١٠). **المواطنة الأردنية**. ط(١)، عمان: دار الفكر.

نوفل، محمد نبيل، (٢٠٠١). الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين. **المجلة العربية**، ٢(١):١٦٤.

الهاجري، فيصل عايض مرضي، (٢٠٠٧). **درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة ودور الجامعة في تنميتها**. رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الهاشم، ناجي هاشم سليمان، (٢٠٠٨). **نموذج مقترح لمنهج التربية للمواطنة للمرحلة الإعدادية بمملكة البحرين**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الواكد، مصطفى، (٢٠٠٦). **اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

وطفة، علي والرميضي، خالد، (٢٠٠٦). إشكالية التربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي الكويتي آراء وتطلعات الهيئة التعليمية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. (١٢٣): ٢١٩ –٣٥٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Bencrum, A.(2005). European Citizenship, Work Shop on Debates on European and Arab Identity Approaches.14-15/9/2004. Cairo University: Faculty of Economic and Political Science.

Benicia, D-sa, (2004). Astudy of preservice teachers attitudes toward human rights and unfair labor conditions :A comparison of the influence of two teaching methods. Utah State University. ERIC.

Cardner,R. (2000). Education for Values : Moral , Ethics and Citizenship. London :Kogan Pagelimited.

Castles,Stephen &Alstain, Davidson,(2000). Citizenship and Migration, Globalization and the Politics of Belonging. New York: Routledae.

Cogan, J.and Ray, D. (1998). Citizenship for the 21Century. London: JS pestering.

Dynneson,T.L. (1992). What Does Good Citizenship Mean to Student ? Social Education ,56(1),55-57.

Hopkins, Gary, (1997). Teaching Citizenship's Five Themes. http:www.education-word.com/a- curr/curroo8shtml.

Hughes ,Teresa Ann. Butler, Norman L. Kritsonic, William Allan. and Herrington, David, (2007). Primary and Secondary Education in canada and Poland – Compared: International Implications ., Journal of Student Research,28(3),232-240. The Lamar University Electronic.

Kanyinga, Karuti,(2000). Citizenship and Governance in Eastern and Southern Africa. New York: International Development Center.

Kiwan, D.(2008). Citizenship Education in England at the cross- reads , four models of citizenship and their Implications for Ethinc and Religious Diversity ,Oxford Review of Education,34(1),39-55.

Lapayse, Avette , (2002). The Work of Human Rights Educators : Critical Pedagogy in Action, Unpublished Doctoral Dissertation, University of California , Los Angeles, United States.

Meguni,Yamasaki,(2003).Human Rights Education: An Elementary School Level Case Study . Unpublished Doctoral Dissertation, University of Minnesota, United States.

O'Reilly,Gerry, (2009). Reading Landscapes – Identity and Citizenship Issues: discovered by students on a fieldwork visit to Belfast . Journal of Geography in Higher Education, 26(1), 95-103.

Osborne, K. And Goodrich, J.(1999).Citizenship Education. Canada : The center for Canadian Studies mount Allis on University.

Ozigi, A.and Canham, P.(1992). An Introduction to Foundations of Education. London: The Macmillan press.

Quigley,C. Buchanan,J.and Bahmueller,C .(1991). A Framework for Civic Education, Califrnia : Center For Civic Education.

Segnatelli.B.L.(1997).Learning Citizenship: Intergenerational Socialization and the Role of the High School Civics Curriculum in Adolescen Efficacy. America: University of Margland.

Shorr ,H .and Shelly ,G. (1996).Secondary Teacher Perceptions Of Good Citizenship . U.S.A: Central Washington University.

Simon, James,and Merrill ,Bruce ,(1998).Political Socialization in The Classroom Revisited ,The Kids Voting Program. Social Science Journal , 35(1),29-42.

Soysal, yasemin ,(1994). Limits of Citizenship. NewYork: Routledae.

Starkey, Hugh, (2000).Citizenship Education and National Identities in France and England: Inclusive or exclusive? Oxford Review of Education 27(2), 287-303.

الملاحق

ملحق (١)
خلاصة إحصائية بأعداد طلبة مرحلة البكالوريوس في الجامعات الأردنية ٢٠٠٩/٢٠١٠

الرقم	اسم الجامعة	المجموع الكلي	الذكور	الإناث
١	الجامعة الأردنية	٣٢٧٦٧	١١٣٤١	٢١٤٢٦
٢	جامعة اليرموك	٢٧٢٩٨	١١٣٧٩	١٥٩١٩
٣	جامعة مؤتة	١٤٤٥٨	٦٦٨٥	٧٧٧٣
٤	جامعة العلوم والتكنولوجيا	٢٠٦٠٦	١٠٢٠٥	١٠٤٠١
٥	الجامعة الهاشمية	١٧٦٦٨	٧٢٢٠	١٠٤٤٨
٦	جامعة أل البيت	١١٦٤٣	٤٩٧٤	٦٦٦٩
٧	جامعة البلقاء التطبيقية	٢٨٤٨٧	١٢١٧٠	١٦٣١٧
٨	جامعة الحسين بن طلال	٧١٤٩	٣١٦٣	٣٩٨٦
٩	جامعة الطفيلة التقنية	٤١٢٨	٢٢٣٧	١٨٩١
١٠	الجامعة الألمانية – الأردنية	١٤٤٠	٨٠٧	٦٣٣
١١	جامعة عمان الأهلية	٦٠٧٨	٤٥٨٥	١٤٩٣
١٢	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	٧٨٢٦	٥٤١٧	٢٤٠٩
١٣	جامعة فيلادلفيا	٥٨٩٩	٤٥٢٠	١٣٧٩
١٤	جامعة الإسراء الأهلية	٦٣٧١	٤٥٩٠	١٧٨١
١٥	جامعة البتراء الخاصة	٥٨٦٧	٣٦٤٥	٢٢٢٢
١٦	جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة	٨١٤٧	٥٢٥٥	٢٨٩٢
١٧	جامعة الزرقاء الأهلية	٥٧٣٧	٣٥٢٧	٢٢١٠
١٨	جامعة اربد الأهلية	٤١٣٧	٢٥٩٢	١٥٤٥
١٩	جامعة جرش الأهلية	٤٤٣٣	٢٨٧٠	١٥٦٣
٢٠	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	١٣٧٢	٨٧٤	٤٩٨
٢١	الأكاديمية الأردنية للموسيقى	٩٩	٣٩	٦٠
٢٢	جامعة جدارا	١٧٢٩	١٠١٦	٧١٣
٢٣	كلية الأردن الجامعية	٣١١	١٧٠	٦٠
٢٤	كلية العلوم التربوية الجامعية	٨٥٩	٤١	٨١٨
25	جامعة الشرق الأوسط	٧٨٢	٥٧٦	٢٠٦
٢٦	جامعة عمان العربية	٣١١	١٧٠	١٤١
	المجموع	**٢٢٥٦٠٢**	**١١٠١٤٩**	**١١٥٤٥٣**

المصدر: خلاصة إحصائية عن التعليم العالي(٢٠١٠). صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.عمان. الاردن.

ملحق (٢)

خلاصة إحصائية باعداد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية برتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) للعام الدراسي٢٠٠٩/٢٠١٠

الرقم	اسم الجامعة	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
١	الجامعة الأردنية	٣٤٦	٢٧٨	٣٧٦
٢	جامعة اليرموك	٢٠٦	١٩٥	١٦٩
٣	جامعة مؤتة	١٣٧	١٦٨	١٥٥
٤	جامعة العلوم والتكنولوجيا	١٥٠	١٩١	٢٩٨
٥	الجامعة الهاشمية	٣٦	٩٣	٢٤٢
٦	جامعة أل البيت	٣٤	٥٥	١٧٠
٧	جامعة البلقاء التطبيقية	١٩	٧٦	١٤٧
٨	جامعة الحسين بن طلال	٩	٢٥	١٤٦
٩	جامعة الطفيلة التقنية	٧	١٥	٦٦
١٠	الجامعة الألمانية – الأردنية	٢٠	١١	٤٤
١١	جامعة عمان للدراسات العليا	٤٩	٢٤	٢٩
١٢	جامعة الشرق الأوسط الخاصة	٢٩	٢٦	٥٣
١٣	جامعة جدارا	٢١	١٦	٤٤
١٤	جامعة عمان الأهلية	٢٥	٣٩	١٥٣
١٥	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	٢٢	٤٧	١٥٨
١٦	جامعة فيلادلفيا	٢٣	٥١	١٥٧
١٧	جامعة الإسراء الخاصة	١٨	٣٤	١٤٤
١٨	جامعة البتراء الخاصة	١٩	٣٥	١٥٤
١٩	جامعة الزيتونة الخاصة	٣٠	٤٧	٦٣
٢٠	جامعة الزرقاء الأهلية	١٢	١٨	١٥٢
٢١	جامعة اربد الأهلية	٦	١٢	٧
٢٢	جامعة جرش الأهلية	١٧	٢٠	٩٤
٢٣	جامعة الأميرة سمية	١٤	١٤	٣٠
٢٤	الأكاديمية الأردنية للموسيقى	٢	١	٥
٢٥	كلية العلوم التربوية الجامعية	١	٠	٤٢
٢٦	كلية الأردن الجامعية	١	٠	٢
	المجموع	١٢٥٣	١٤٩١	٣١٦٦

** رتبة أستاذ :عدد الذكور (١١٨٢) عدد الإناث (٧١)
**رتبة أستاذ مشارك: عدد الذكور (١٤١٩) عدد الإناث (٧٢)
**رتبة أستاذ مساعد: عدد الذكور (٢٥٨٥) عدد الإناث (٥٨١)

المصدر: خلاصة إحصائية عن التعليم العالي(٢٠١٠). صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.عمان. الاردن.

ملحق(٣)

أسماء أعضاء لجنة تحكيم استبانه الدراسة

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة
١	أ.د. هاني عبد الرحمن الطويل	إدارة تربوية	الأردنية
٢	أ.د. انمار الكيلاني	إدارة تربوية	الأردنية
٣	أ.د. محمد الخوالدة	أصول التربية	اليرموك
٤	أ.د. عاطف عطاري	أصول التربية	اليرموك
٥	د. منعم السعايدة	التربية المهنية	الأردنية
٦	د. هشام الدعجة	المناهج	الأردنية
٧	د. حسن الطعاني	ادارة تربوية	الأردنية
٨	د. حيدر ظاظا	علم نفس تربوي	الأردنية
٩	د. ماجد خياط	علم نفس تربوي	البلقاء التطبيقية
١٠	د. مظهر عطيات	قياس وتقويم	البلقاء التطبيقية
١١	د. منصور العواملة	القانون الدستوري	الأردنية
١٢	د. عيد الحسبان	القانون الدستوري	الأردنية
١٣	د. علي العلوان	القانون الدستوري والإداري	فيلادلفيا الخاصة

ملحق(٤)

الاستبانه بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانه أعضاء هيئة التدريس

أعضاء هيئة التدريس المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان "**إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان**" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة يضع الباحث بين أيديكم هذه الاستبانة والمكونة من (٧٠) فقرة.

أرجو التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة بدقة وعناية من اجل الحصول على نتائج دقيقة، علما بأن شخصيتك لن تظهر من خلال إجاباتك، وأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستبقى سرية، ولأغراض البحث العلمي فقط، والذي أرجو أن تكون نتائجه ذات فائدة بفضل تعاونكم.

ولكم خالص التقدير والاحترام .

الباحث

محمد مفلح الحسامي

أولا :

١. الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. الجامعة : ☐ حكومية ☐ خاصة

3. الرتبة الأكاديمية : ☐ **أستاذ** ☐ **أستاذ مشارك** ☐ **أستاذ مساعد**

استبانه الطلبة

عزيزي الطالب / الطالبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان "**إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان**" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة يضع الباحث بين أيديكم هذه الاستبانة والمكونة من (٧٠) فقرة .

أرجو التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة بدقة وعناية من اجل الحصول على نتائج دقيقة، علما بأن شخصيتك لن تظهر من خلال إجاباتك، وأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستبقى سرية، ولأغراض البحث العلمي فقط، والذي أرجو أن تكون نتائجه ذات فائدة بفضل تعاونكم، والمطلوب منك عزيزي الطالب / الطالبة وضع إشارة (x) في المكان المناسب.

ولكم خالص التقدير والاحترام .

الباحث
محمد مفلح الحسامي

أولا :

١. الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. الجامعة ☐ حكومية ☐ خاصة

٣. الكلية : ☐ علمية ☐ إنسانية

٤. السنة الدراسية : ☐ أولى،ثانية ☐ ثالثة،رابعة ☐ خامسة فأكثر

ثانيا: تعمل الجامعة بشكل عام على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان من خلال توعية الطلبة بـــ:

الرقم	المجال والفقرات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجـــة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلـــة جدا
أولا: مجال الحق في الحياة						
١	الحق في الحياة لكل إنسان.					
٢	الحق في عدم إيقاع عقوبة الإعدام إلا وفقا للتـــشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وعلـــى الجـــرائم الأشـــد خطورة.					
٣	الحق في عدم تنفيذ عقوبات جماعيـــة تزهـــق أرواح الناس.					
٤	الحق في عدم إيقاع عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر.					
٥	الحق في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في النساء الحوامل.					
٦	حق المواطن على الدولة في تأمين سلامته.					
٧	حق المواطن على الدولة في وضـــع القـــوانين التـــي تحافظ على حياته.					
٨	الدولة تضع القوانين الكفيلة بحماية الحق في الحياة.					
ثانيا: مجال الحق في التمتع بالحريات الأساسية.						
٩	الحق في الجنسية.					
١٠	الحق في المشاركة السياسية.					
١١	الحق في تكوين الأحزاب والانضمام إليها.					
١٢	الحق في تأسيس وإصدار الصحف.					
١٣	الحق في تأسيس النقابات.					
١٤	الحق في تأسيس الجمعيات الخيرية والتعاونية.					
١٥	الحق في التعبير عن الرأي.					
١٦	الحق في الحرية الشخصية.					
١٧	الحق في سرية المراسلات والاتصالات.					
١٨	الحق في الكرامة الشخصية.					

١٩	الحق الانتقال من مكان إلى آخر.					
٢٠	الحق في عدم جواز القبض على شخص أو حبسه أو إبعاده بغير سند قانوني.					
٢١	الدولة توفر الضمانات الكافية لممارسة الحريات الأساسية.					
ثالثا: مجال الحق أمام القانون						
٢٢	الحق بعد الاعتقال التعسفي.					
٢٣	الحق بعدم انتزاع الاعتراف بالتعذيب					
٢٤	الحق في المحاكمة العادلة.					
٢٥	حق المواطن في الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه.					
٢٦	الحق في عدم توقيف أي شخص دون تحويله إلى القضاء.					
٢٧	الحق في عدم تفتيش أو اقتحام أي منزل دون أذن قانوني، أو بموافقة من يسكنه.					
٢٨	الحق في مقاضاة كل شخص يدخل أو يقتحم منزل دون أذن.					
٢٩	حق المتهم بالبراءة أمام القانون ما لم تثبت إدانته.					
٣٠	حق المساواة بين المواطنين أمام القانون.					
٣١	القضاء الأردني مستقل ويمارس عمله بحرية.					
٣٢	الدولة تكفل حق الجميع في المساواة أمام القانون.					
رابعا: مجال الحق في الأمن						
٣٣	الحق في توفير الأمن لجميع المواطنين.					
٣٤	الحق في تامين سلامة الأشخاص.					
٣٥	الحق في توفير سلامة الممتلكات الخاصة.					
٣٦	الحق بعدم إيقاع العقوبة ما لم ينص عليها القانون.					
٣٧	الحفاظ على الأمن أساس عملية التنمية.					
٣٨	الدولة توفر الظروف المناسبة التي يشعر فيها المواطنين بالأمن.					
٣٩	الدولة تتعامل مع القضايا المخلة بالأمن بشكل حازم.					

٤٠	الأمن أولوية ثابتة في العمل الوطني.					
٤١	الدولة تتعامل مع القضايا الأمنية بشكل سريع وفعال.					
خامسا: مجال الحقوق الاقتصادية						
٤٢	الحق في توفير فرص العمل لجميع المواطنين.					
٤٣	الحق في توفير حياة كريمة لجميع المواطنين.					
٤٤	الحق في توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين المواطنين.					
٤٥	الحق في عدم التمييز بين المواطنين سواء على أساس الجنس أم العرق أم الدين في الحصول على فرص العمل.					
٤٦	الحق في حماية الملكية الخاصة من الاعتداء عليها.					
٤٧	القطاع الخاص شريك أساسي في تنظيم سوق العمل.					
٤٨	الحق في التملك.					
٤٩	الحق في التصرف بالممتلكات الخاصة.					
٥٠	الحق في توفير الحماية للمصالح الاقتصادية.					
٥١	حق النقابات المهنية العمل بحرية.					
٥٢	الدولة تكفل حقوق الأفراد الاقتصادية.					
سادسا: مجال الحقوق في التعليم والصحة						
٥٣	حق المواطنين في الحصول على فرص التعليم.					
٥٤	حق المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة.					
٥٥	الحق في مجانية وإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية.					
٥٦	الحق في الحصول على الغذاء الملائم.					
٥٧	الحق في التمتع بظروف معيشية صحية.					
٥٨	الحق في الحصول على ما يكفي من المياه والمرافق الصحية.					
٥٩	حقوق المواطنين الثقافية لجميع السكان والأقليات.					
٦٠	الحق في التامين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع.					

٦١	حق الحماية من العوز والحاجة بسبب المرض أو العجز.					
٦٢	الدولة تكفل حقوق الأفراد في التعليم والصحة.					
سابعا: مجال الحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة.						
٦٣	الحق في حرية الدين وممارسة الطقوس الدينية.					
٦٤	الحق في حرية الاعتقاد.					
٦٥	الحق في تكوين جماعات ثقافية.					
٦٦	الحق في المشاركة في الاجتماعات العامة.					
٦٧	الحق في حماية المشاعر والمعتقدات الدينية من المساس بها.					
٦٨	حق المواطن في التعبير عن رأيه ضمن حدود القانون.					
٦٩	أهمية القوانين والأنظمة في تعزيز الحريات العامة.					
٧٠	الدولة تكفل حرية الفكر والدين والعقيدة.					

الملحق(٥)

الكتب الرسمية الموجهة من الجامعة الاردنية لتطبيق أداة الدراسة في الجامعات عينة الدراسة

الموافقة على تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة الأردنية

الموافقة على تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة اليرموك

الموافقة على تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة مؤتة

الموافقة على تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة جرش

الموافقة على تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة العلوم التطبيقية

الموافقة على تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة الزيتونة

ملحق (٦)

تحكيم استراتيجية الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور................................ المحترم

تحية طيبة وبعد:

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في أصول التربية في الجامعة الأردنية، يقوم الباحث باجراء دراسة بعنوان "**إستراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان**" ونتيجة لما أسفرت عنه الدراسة المسحية لعينة الدراسة، وبعد اطلاع الباحث على أدب الدراسة النظري توصل إلى بناء الاستراتيجية المرفقة، آملاً التفضل بالاطلاع عليها وتحكيمها من خلال الجوانب الموضحة أدناه.

ولكم فائق الشكر والتقدير والاحترام

الباحث

محمد مفلح الحسامي

الفقرة	عالية	متوسطة	ضعيفة
الخطوات والمراحل التي مرت بها الاستراتيجية.			
درجة وضوح الاستراتيجية.			
درجة واقعية الاستراتيجية.			
ترتيبها تبعاً للإجراءات التي يجب أن تتم فيها وألولوياتها.			
سلامة الصياغة اللغوية لمراحل الاستراتيجية.			
المصطلحات والأشكال الهندسية والاسهم المستخدمة.			
الإطار العام للاستراتيجية.			

ملاحظات أخرى:

....
....
....

ملحق (٧)

أسماء محكمي إستراتيجية الدراسة

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة
١	أ.د. هاني عبد الرحمن الطويل	إدارة تربوية	الأردنية
٢	أ.د. انمار الكيلاني	إدارة تربوية	الأردنية
٣	د. محمد الزبون	أصول التربية	الأردنية
٤	د. مازن العقيلي	علوم سياسية	مؤتة
٥	د.علي العلوان	القانون الدستوري والاداري	جامعة فيلادلفيا

A PROPOSED EDUCATIONAL STRATEGY FOR JORDANIAN UNIVERSITIES TO REINFORCE CITIZENSHIP EDUCATION FOR STUDENTS FROM HUMAN RIGHTS PERSPECTIVE

By

Mohammad Mufleh Falah Al Hussami

Supervisor

Dr. Salameh Yousef Tanash , Prof

Abstract

This study aimed to build Educational strategy proposed for Jordanian universities to Reinforce Citizenship Education for students from Human Rights Perspective. Where the discussion on citizenship Education, which have been planted through the values and behaviors necessary to the lives of individuals in society, and define the rights and duties associated with them. and discussed the most important concepts on human rights and the principles that underpin and deepen its relationship with the values of citizenship. In addition to clarifying the role of Jordanian universities in the promotion of citizenship education for students from human rights perspective.

Analytical and developmental approach was used along with a questionnaire to achieve the objectives of the study. This questionnaire was unified in its second part to the faculty members and students. It consists of (70) items distributed over seven domains, included (right to life, right to the enjoyment of fundamental freedoms, the right under the law, right to security, economic rights, rights to education and health, the right to freedom of religion, thought and faith).

The population of the study consists of all bachelor stage students whose number reached up to (225602) and faculty members who are professor, associate and assistant whose number is (5910) for the academic year 2009/2010.

Study's simple consists of (800) male and female student, and (350) faculty member. From six public and and private universities;(The University of Jordan, Yarmouk University, mutah University, Jarash Private University, Al- Zaytoonah

Private University, Applied Science Uni.Private). study sample is chosen via random strata sampling method.

In study's result analysis, means and standard deviation are used the study revealed the following results:

The extent of the Jordanian university efforts to stimulate student awareness towards human rights from faculty members and students perspective are of a medium level in all the studies fields.

There are no statistically significant differences at ($\alpha \leq 0,05$) in the degree of the Jordanian universities efforts to have student awareness with human rights concepts from faculty members due to gender and university variables .

There are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0,05$) in the degree of university effort to have student awareness towards human rights concepts from faculty member due to the academic rank in all study's scopes among faculty members of prof. and associate rant in favor of professor rank and between associate and assistant in favor of the assistant doctor.

There are statistically significant differences of ($\alpha \leq 0,05$) in the extent of the Jordan universities effort in student awareness of human rights from students perspective due to university variable in the domains of (right of belonging , enjoy basic freedom, rights of education and health , right of freedom of thinking, religion and faith in favor of public university students.

There are no statistically significant differences of ($\alpha \leq 0,05$) in the degree of university effort in student a wariness of human rights concepts from students perspective due to faculty variable on all study fields except "economic rights" domain in favor of humanities colleges.

Based on the study's results the following are the important recommendation:

- Adoption the proposed strategy that is explained in this study.
- encourage research and studies that deal with human rights and citizenship issues.
- Activate university role in stimulating student awareness towards human rights and its relation Reinforce citizenship values.
- Include in to the mandatory national education course, issues of human rights in more depth, detailed and application on real world.